الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- الأكراد في سوريا بين خياري الانفصال والوحدة
- دراسة في النصوص القانونية المنظّمة للعمل الأمني في لبنان
- الأمن المائي في لبنان وبلدان الشرق الأوسط

مجلـــة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد السادس والثمانون – تشرين الأول/أكتوبر 2013

الجيش وأمن المواطن

تجمع المؤسّسات الأمنية في لبنان قواسم ثابتة، ووشائج متينة. فأهدافها في العمل واحدة ومتكاملة: خدمة الوطن والبذل في سبيله، الحفاظ على القيم والمثل التي تحكم المكوّنات البشرية لهذا الوطن، تعزيز الإنتماء إلى تراث الماضي، والمشاركة في التّحضير للمستقبل بخطى واعدة وتضحيات جمّة... من ثمّ، فإنّ التعاون دائم بين قيادات تلك المؤسّسات وعناصرها في مراكز القرار وفي الميدان، سواء خلال ضبط الحدود والمعابر، أو ضمن مهمّات الدّاخل التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن المواطن وعمل المؤسّسات المدنيّة. يضاف إلى ذلك، أنّ جميع الضباط يدرسون ويتدرّبون ويرسّخون خطواتهم العسكرية الأولى في كليّة واحدة هي الكليّة الحربية.

ويقف الجيش إلى جانب تلك المؤسّسات شقيقاً أكبر، يشارك هنا ويبادر هناك، إضافة إلى مهمّاته الأساس التّي تتصدّرها مهمّة الدّفاع عن البلاد وحماية ترابها وصون كرامة شعبها، وقد عبّرت وحداته عن ذلك على مدى عقود وعقود في مواجهات مختلفة مع العدوّ الإسرائيلي، من دون أي حساب للتفاوت الواضح في السلاح والعتاد، فليست المسألة هنا مسألة مباراة يتمّ التّحضير لها والإعداد، وإذا بدا أنّها قد تنتهي إلى فوز واضح للعدو تمّ صرف النّظر عنها، بل هي مسألة مبادئ وثوابت لا يجوز التفريط بها في أي حال من الأحوال.

أمّا الأمن في الداخل فلا يقلّ أهميةً عن أمن الحدود تلك، وتدرك المؤسّسة العسكريّة تمام الإدراك أنّ الوقوف إلى جانب المجتمع هو العنصر الفعّال الّذي يهيّء الوطن لكي يكون جاهزاً لصدّ الإعتداءات، والصّمود في وجه الأخطار والأعاصير، بدءاً من مواجهة الإرهاب بخلاياه وخباياه، مروراً بالتصدي للعابثين بالأمن، وصولاً إلى حماية التجمّعات وضبط التحرّكات وصون حريّة التعبير في حدود الأنظمة والقوانين.

إلّا أنّ الجيش لم يكن في يوم من الأيام كياناً أمنياً جامداً في علاقته مع مواطنيه، فلقد تخطّى ذلك إلى مسائل إنمائية مختلفة، وهي مسائل تحوّلت مع المؤسّسة العسكريّة إلى واجبات طبيعية مستمرّة، وليس فقط مجرّد إجراءات طارئة عابرة. وهو يشارك المؤسسات الأخرى في ذلك، من دون أن يضع نفسه في موضع المنافس ولا المزايد، ومن دون أن تتأثر مهماته الأساسية، أو يبتعد عن هدفه الأسمى في الحفاظ على سلامة الوطن وأمن المواطن.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين　　أ.د. ميشال نعمة　　أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب　　العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة　　مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

1- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع :** *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : 1701
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : 5000 ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان : 100.000 ليرة لبنانية. *
في الخارج : 150 دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات : مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.
* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـــات

العدد السادس والثمانون – تشرين الأول/أوكتوبر 2013

الأكراد في سوريا بين خياري الانفصال والوحدة

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر 4

دراسة في النصوص القانونية المنظّمة للعمل الأمني في لبنان

العميد الركن المتقاعد د. صالح طليس 58

الأمن المائي في لبنان وبلدان الشرق الأوسط

د. كليب سعد كليب 97

ملخصـــات ..... 138 - 144

الأكراد في سوريا بين خياري الانفصال والوحدة

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر*

1- المقدمة

تحدّثت في كتابي "الربيع العربي والبركان السوري – نحو سايكس بيكو جديد" عن بدء "المأساة" السورية ومأساة المنطقة، مع اتفاق سايكس – بيكو الذي وقّعته بريطانيا مع فرنسا في أيار/مايو 1916، والذي نصّ على تقاسم النفوذ والمصالح على أجزاء واسعة من مناطق من السلطنة العثمانية في المشرق العربي والتي تضمّ بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية ووادي النيل (أي مصر حاليًا). وعملت سلطات الانتداب الفرنسي بعد توقيع معاهدة سان ريمو على إقامة سلطة منتدبة على بلاد الشام، مع محاولة تقسيمها إلى مجموعة دويلات إقليمية، وفق خطوط التقسيم الديمغرافي للأقليات.

سلخت اتفاقية سايكس–بيكو عما كان يعرف تاريخيًا ببلاد الشام عدة مناطق، محيطة بسوريا الكبرى، حيث خسرت بلاد

* باحث

الشام جميع هذه المناطق لتتحوّل لاحقًا إلى دولة سوريا بحدودها الراهنة.

حاولت سلطات الانتداب الفرنسي تفتيت ما تبقّى من بلاد الشام، فعملت على تفتيت سوريا من خلال استثارة المشاعر والمصالح المذهبية والطائفية، وتقسيمها إلى أربع دويلات وهي: دويلة دمشق ودويلة حلب ودويلة علوية على الساحل، ودويلة درزية في جبل العرب في الجنوب. لكن عادت سلطات الانتداب ووحّدت هذه الدويلات في العام 1924، ضمن ما بات يعرف بدولة سوريا، والتي استقلت بعد نيل لبنان استقلاله.

تشكّل سوريا نقطة مركزية في النظام الاقليمي الذي خلّفته اتفاقية سايكس–بيكو، وما تبعها من اتفاقيات فرنسية وبريطانية. وأعطت مركزية الموقع والدور الذي اضطلعت به سوريا في الصراع العربي – الاسرائيلي، وفي الحروب التي شهدتها المنطقة أهمية خاصة لدور سوريا في الحفاظ على الأمن والاستقرار الاقليميين، وهذا ما أكّدته الحرب اللبنانية، والاختلالات السياسية والاثنية التي شهدها العراق من جراء الغزو الاميركي في العام 2003. كما ظهر ذلك جليًا من خلال التنافس الايراني–التركي على كسب ود النظام السوري وصداقته، من أجل استعمال سوريا وموقعها المركزي كجسر لعبور نفوذهما إلى بلاد المشرق العربي[1].

حاول الرئيس السوري بشار الأسد استعمال هذا الموقع الجغرافي الفريد، مع كل ما تتضمّنه الديمغرافيا السورية من أقليات من أجل حماية النظام القائم من تداعيات الثورة الداخلية التي اندلعت في آذار/مارس 2011، خصوصًا بعد شعوره بأن الدول الغربية ومعها تركيا ومعظم الدول العربية قد تخلّت عنه، وقرّرت دعم القوى المعارضة لنظامه. وفي معرض ذلك، هدّد الرئيس الأسد بتفجير المنطقة وإثارة الذعر لدى الأقليات حول مصيرهم

1– نزار عبد القادر، "الربيع العربي والبركان السوري – نحو سايكس بيكو جديد"، صدر في بيروت، كانون الأول 2012، صفحة 319.

في حال سقوط النظام ودخول سوريا مرحلة من الفوضى والتشرذم بين مجموعات مسلّحة من المتطرّفين والإرهابيين.

حاول الرئيس الأسد من خلال هذه التهديدات إثارة المخاوف من حصول مذابح ومجازر ترتكب ضد الأقليات، إضافةً إلى التحذير من أن النزاع في سوريا سيؤدّي حتمًا إلى تداعيات واسعة تفتح الباب أمام إمكان إعادة رسم الحدود التي أنتجتها اتفاقية سايكس–بيكو[2].

تؤشر جميع التطوّرات والأحداث في المشهد الدولي وفي الداخل السوري إلى استحالة تحقيق أي خرق سياسي في جدار الأزمة السورية، ويبدو أن حظوظ مؤتمر جنيف2– باتت ضئيلة، في ظل الاصطفاف الدولي والاقليمي لدعم النظام والمعارضة، والذي سيؤدّي حتمًا إلى نقل الصراع من صراع داخلي بين النظام والمعارضة المسلّحة، إلى حرب بالوكالة تمتدّ لسنوات عديدة.

في ظل المسار المتوقّع أن تأخذه الحرب في المستقبل المنظور بعد قرار الدول الغربية وبعض الدول العربية تزويد المعارضة المسلّحة بالأسلحة النوعية والثقيلة، فقد بات من المتوقّع تشظي الكيان السوري، خصوصًا في ظلّ جنوح بعض الأقليات المذهبية والإثنية إلى إنشاء كيانات مستقلة، ومحاولة هذه الكيانات إنشاء إدارات مستقلّة عن الحكومة المركزية، إضافةً إلى إنشاء ميليشيات مسلّحة تحميها من حمم الحرب وأحداثها.

يبدو بوضوح أن الأقلية الكردية الموجودة في شمال – شرق سوريا وخصوصًا في مناطق الحسكة وحلب وريفها قد سلكت الطريق لإقامة كيان شبه مستقل، وذلك بعد انسحاب قوات النظام في آذار/مارس 2012 من هذه المناطق. واستغلّ الأكراد هذا الفراغ، من أجل عزل مناطقهم عن المناطق

2– نفس المصدر ص. 320.

الأخرى ذات الأكثرية العربية. ويبدو أيضًا أن المنطقة الساحلية والمنطقة الجبلية العلوية قد باتتا شبه جاهزتين لإقامة كيان علوي منفصل عن بقية البلاد إذا ما أصبحت دمشق غير آمنة لبقاء النظام فيها.

في ظلّ هذا الواقع يبدو أنه بات من المحتمل، في حال التأخّر في التوافق دوليًا على حل سياسي يقضي بإقامة حكومة انتقالية قبل الدخول في مرحلة تفتيت مؤسّسات الدولة السورية، وخصوصًا مؤسساتها العسكرية والأمنية، أن تسعى بعض الأقليات، وفي طليعتها الأقلية الكردية، أن تستغل الأزمة، وغياب السلطة المركزية عن مناطقها، للعمل على إقامة كيانات "مستقلّة" عن الوطن الأم.

2- الوجود الكردي في سوريا

تستدعي الأوضاع القائمة في منطقة الحسكة وبعض المناطق الشمالية المحاذية للحدود مع تركيا، ذات الأكثرية الكردية، والتي بدأت تطرح جديًا إمكان إقامة كيان كردي منفصل عن سوريا، إجراء مسح ديمغرافي وسياسي للجماعات والأحزاب الكردية المقيمة في هذه المناطق، وبالتالي التعرّف إلى مختلف النزاعات السياسية الراهنة، سواء كانت إنفصالية أو وطنية.

تشكّل الأقلية الكردية 12% من مجمل سكان سوريا، حيث يقدّر عددها بمليوني نسمة، وتعتبر أكبر أقلية من مكوّنات الأقليات العديدة في سوريا[3].

ولقد كانت الأزمة السورية سببًا أساسًا للتعرّف إلى هذه "الأقلية المنسية" أو "الأقلية المكتشفة حديثًا" وفق بعض التصنيفات.

يمكن النظر إلى الأكراد في سوريا على أنهم ينقسمون إلى مجموعتين

3- Robert Olson, "**Empowerment of Kurds in a Dramatically changing Middle East**", Today Zaman, 28 July 2013. www.todayzaman.com/news-321850-empowerment-of-kurds-in-a-dramatically-changing-middle-east-robert-olson-html

0The Syrian Kurdish minority comprises 3 million people in other writings such as "view point- the Kurdish minority and the future of Syria", see next reference.

مختلفتين: الأولى، وتتألّف من الشرعية الكردية التي تعيش في المدن السورية الكبرى مثل حلب ودمشق وحماة وغيرها، والتي تحوّلت عبر السنين إلى جزء لا يمكن فصله عن الأكثرية العربية السنيّة التي تعيش في هذه المدن. في المقابل، تعيش أكثرية الأكراد في المنطقة الشمالية – الشرقية أي في دير الزور والقامشلي والحسكة، والتي بقيت معزولة عن التفاعل مع التجمّعات السكانية التقليدية، التي تسكنها الأكثرية السنيّة العربية. ويربط بعض المحللين والمؤرخين عزلة الأكراد في هذه المناطق، على أن هذه الأخيرة قد جرى اقتطاعها عن المناطق التركية والعراقية المحاذية، وجرى إلحاقها جغرافيًا وسياسيًا بسوريا في عمليات ترسيم الحدود بين دول المنطقة وذلك انطلاقًا من إتفاقية سايكس – بيكو والاتفاقيات اللاحقة، التي عقدت بين دول الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى. ويشعر الأكراد في هذه المناطق السورية أنه قد جرى فصلهم قسرًا عن قبائلهم وإخوانهم الذين يعيشون عبر الحدود في كل من تركيا والعراق. من هذه الحقيقة التاريخية، نشأت المعضلة الكردية في سوريا، والتي شكّلت "شوكة" في خاصرة الدولة السورية. وتحوّلت قضية الأكراد في هذه المنطقة إلى معضلة أساسية وإنسانية، خصوصًا بعد محاولة الحكومات البعثية المتعاقبة حلّها من خلال إجراء نقل سكاني، وذلك بهدف تعريب "منطقة الجزيرة"، وبالتالي الانتهاء من المعضلة الكردية في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الخاصة، والموقع الجغرافي المميّز، والثروات النفطية والغازية المكتشفة فيها[4].

فشلت سياسة الحكومات البعثية في تعريب المنطقة، وكانت النتيجة لهذا الفشل رفض الحكومة السورية الاعتراف بحق ما يزيد عن 120 ألف كردي بالحصول على الجنسية السورية، إضافةً إلى سياسة الظلم والحرمان التي

4- **"The Kurdish Minority and the feature of Syria"**
www.middleeastvoices.com/2012/03/viewpoint-the-kurdish-minority-and-the-future-of-syria

طبّقت في هذه المناطق، والتي واجهها الأكراد بالرفض المترافق مع حركات احتجاجية عنيفة[5].

3- تاريخ الأكراد في سوريا

من أجل إدراك حقيقة ما يجري في المناطق الكردية في شمال– شرق سوريا، ومن أجل استقراء التطلّعات السياسية لهذه الأقلية الإثنية في ظل التطوّرات الدراماتيكية التي تشهدها، لا بدّ لنا من إجراء مراجعة سريعة لتاريخ الشعب الكردي، ولتوزّعه الجغرافي، وللتيارات السياسية الرئيسة التي تحاول أن ترسم صورة مستقبله السياسي والوطني. لا نجد أن هناك فائدة في هذا البحث من الرجوع إلى التاريخ القديم الذي يبحث في جذور الشعب الكردي وأصوله، أو من النظر إلى اللغة أو "اللهجات" التي تستعملها المجموعات الكردية الموزّعة ما بين سوريا وتركيا والعراق وإيران، ويمكن أن نكتفي بمراجعة سريعة لتاريخهم اعتبارًا من العام 1514، حيث ضمّ السلطان العثماني سليم الأول أرمينيا وكردستان إلى السلطنة بعد انتصاره على الشاه إسماعيل، وعهد إلى مؤرّخ كردي يدعى إدريس أمر تنظيم هذه المناطق وإدارتها. قسّم هذا الأخير هذه المناطق إلى سناجق أو مقاطعات، مع تعيين قادة محليين لإدارتها. وفي القرن التاسع عشر، عمدت السلطات العثمانية إلى إعادة تنظيم حكم تلك المناطق وإدارتها وربطها مركزيًا، حيث نتج عن ذلك إضعاف لسلطات الأمراء الأكراد. وقد بقي هذا الوضع قائمًا إلى حين اندلاع انتفاضة كردية في العام 1880 بقيادة أحد الزعماء الإقطاعيين من عائلة "شمدينان" والذي كان يعرف بإسم عبيد الله. طالبت الانتفاضة بإعطاء الأكراد الحق بإقامة كيان سياسي مستقل، والاعتراف بدولة كردستان، وبوقف جميع تدخّلات السلطات التركية والإيرانية في

5– نفس المصدر.

شؤون الشعب الكردي. انتهت الانتفاضة الكردية بعملية قمع قادتها من قبل السلطات التركية، حيث انتهى عبيد الله وغيره من أعيان الشعب الكردي في المنفى في إسطنبول[6].

كانت الحركة الوطنية الكردية قد بدأت تتشكّل في نهاية الحرب العالمية الأولى مع سقوط الأمبراطورية العثمانية في إطار ردّة الفعل على المتغيّرات المتسارعة التي شهدتها تركيا، وفي طليعتها التحوّل القوي نحو العلمانية، والتي عارضتها التيارات الإسلامية الكردية، حيث شعرت هذه الجماعات بأن العلمنة تهدّد وجودها، كما أنها تتعارض مع تطلّعاتها لإقامة حكم كردي مستقل، وتقف عائقًا في وجه طموحاتها السياسية الخاصة.

في المقابل، ظهرت في هذه الفترة خلافات سياسية حول مستقبل كردستان، حيث توزّع الأكراد بين خيارين: الأول، إقامة كيان ثقافي مستقل ضمن إطار الخلافة الإسلامية العثمانية، والثاني، إقامة كيان قومي مرتكز على مبادئ الثورة الفرنسية وأفكارها، وذلك تزامنًا مع الحماس الذي أبداه الرئيس الأميركي وودرو ويلسون لإقامة كردستان المستقلّة.

بلغ هذا الانقسام حدوده القصوى في أعقاب هزيمة السلطنة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى في العام 1918، حيث سارع الاستقلاليون إلى تشكيل بعثة خاصة وإيفادها إلى مؤتمر فرساي للمطالبة بالاعتراف "بالأمة الكردية"، ونجحت هذه البعثة في وضع القضية الكردية على طاولة المؤتمر الدولي.

نصّت معاهدة "Sèvres" التي أقرّتها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة،

6- History of the Kurdish people – wikipedia, the free encyclopedia
www.wikipedia.org/wik/history_of_the_kurdish_people
See also Kurdish history timeline, www.infoplease.com/spot/kurds3.html

ووقّعت عليها تركيا في 10 آب/أغسطس 1920، على توصية في الفصل 111 (البند 64) تقضي بإقامة دولة كردية على جزء من كردستان.

لكن معاهدة لوزان التي وقّعت في 24 تموز/يوليو 1924 والتي عقدت مع تركيا بعد تفكيك الأمبراطورية العثمانية، عادت لتنقض هذا الحق الذي نصّت عليه معاهدة (Sèvres)، حيث خلت من أي ضمانات لتحقيق الوعد بإقامة دولة كردية، وألحقت المناطق الكردية بالدولة التركية. في حين لم تقرّر سلطات الانتداب الفرنسي والبريطاني المصير النهائي لمناطق شمال العراق الغنية بالنفط حيث أبقي مصيرها معلّقًا ما بين الدولتين المنتدبتين، وذلك انطلاقًا من طمع كل منهما باستغلال الثروات النفطية المعروفة في منطقة الموصل، بينما وضعت المناطق الكردية في منطقة "الجزيرة" السورية تحت الانتداب الفرنسي.

وكان الإقليم الكردي الإيراني، قد أبقي خاضعًا "للاستعمار" الإيراني، في الوقت الذي كانت بعض أجزائه خاضعة لسلطة الزعيم الكردي الثائر "سيمكو".

بعد تعرّض معاهدة (Sèvres) للسقوط، عادت السلطات البريطانية المستعمرة وقرّرت ضم المناطق الكردية في شمال العراق إلى الكيان العراقي، وقد اعترفت عصبة الأمم لاحقًا في العام 1925 بهذا الضمّ، مع وجود وعد بريطاني بإقامة كيان كردي "مستقلّ" في شمال العراق، عندما ينال هذا الكيان استقلاله[7].

يتوزّع الأكراد على منطقة جغرافية تعرف بكردستان، وهي مقسّمة بين أربع دول مستقلّة هي: سوريا وتركيا والعراق وإيران. يشكّل الأكراد نسبة 20% من سكان تركيا، وما يقارب 18- 20% من سكان العراق، و9– 10% من

7- Jacques Neriah, "**Kurdistan: the next flashpoint between Turkey, Iraq and the Syrian revolt**", August, 5, 2012 www.jepa.org/article/the-future-of-kurdistan-between-turkey-iraq-and-the-syrian-revolt

سكان سوريا، و7% من سكان إيران، حيث يقدّر العدد الإجمالي للمجموعات الكردية في الدول الأربع ما بين 30 و34 مليون نسمة، ويعيش في تركيا ما يقارب 55% منهم، بينما لا تتعدّى نسبة الأكراد في سوريا 5% من هذا المجموع. يصنّف الشعب الكردي في المرتبة الرابعة في التصنيف السكاني على مستوى منطقة الشرق الأوسط، حيث تتشكّل الأكثرية الساحقة من العرب والإيرانيين والأتراك. وتجدر الاشارة إلى وجود ما يقارب مليون ونصف كردي موزّعين بين مختلف دول العالم، وخصوصًا في آسيا وأوروبا[8].

وعلى الرغم من نجاح الأكراد في الحصول على حكم ذاتي لمناطقهم في شمال العراق، إلا أن الحلم التاريخي للشعب الكردي بتحقيق الدولة الكردية المستقلة مازال بعيد المنال، حيث أثبتت الدول الأربع التي يتوزّع عليها الأكراد تماسكًا وطنيًا، وتمسّكًا بوحدة الشعب والأرض، بحيث أنه سيكون من الصعب جدًا توقّع إنشاء كيانات شبه مستقلّة للأكراد في سوريا وتركيا وإيران على غرار الإقليم الكردي العراقي. ومازال من المبكر جدًا إمكان التكهّن بصيغة الحكم للمناطق الكردية في شمال – شرق سوريا، أما بالنسبة لتركيا وإيران فليس هناك أي أمل، في المستقبل، لقيام كيانات تحظى بالحكم الذاتي. وهكذا يبقى الأكراد أكبر مجموعة إثنية في العالم، لا يتوافر لها دولة خاصة بها، فقد تبدّدت جميع الوعود الدولية التي قطعت لهم قبل ما يزيد عن تسعة عقود ونصف، بإعطائهم الحق في تقرير مصيرهم.

على الرغم من تطلّع الأكراد إلى تحقيق هدف الاستقلال في دولة ذات سيادة، فإنهم في جميع البلدان التي يعيشون فيها منقسمون وفق خطوط الانقسام القبلي والعشائري والعائلي أو المناطقي. وهم ينقسمون أيضًا وفق اللغة أو اللهجة، حيث أن هناك ثلاث لغات خاصة يتكلمون بها.

8- نفس المصدر.

يبدو بوضوح أن الأكراد لم يتعلّموا الكثير من دروس التاريخ، حيث تبقى خطوط الانقسام بينهم أعمق بكثير من خطوط الجمع، وهناك ما هو أوسع من ذلك، ألا وهي الفجوات التي تفصل بينهم وبين العرب أو الأتراك أو الإيرانيين. وهناك مؤشّرات عديدة حول تعذّر إيجاد قواسم مشتركة بين أكراد سوريا وأكراد العراق، مما يضعف فرصة تلاقيهم أو اندماجهم في كيان موحّد.

بعد هذا التقديم العام للهوية الكردية، وتوزيع الشعب الكردي بين أربع دول، حريصة جميعًا على الحفاظ على وحدة شعبها وتراثها، نركّز البحث على وضع الأكراد في سوريا، وما يمكن أن يواجهوه في ظل الحرب الداخلية الدائرة منذ أكثر من سنتين، من تحديات وفرص، يمكن أن يتقرّر من خلالها تغيير أو تثبيت الحدود التي جرى رسمها انطلاقًا من اتفاقية سايكس – بيكو، والمعاهدات اللاحقة التي تلتها.

4- الأكراد وتطلّعاتهم للاستقلال

يعيش في سوريا ما يزيد عن مليوني كردي، ويعتبر عددهم في هذا البلد صغيرًا ومتواضعًا إذا ما قورن بهؤلاء الذين يقطنون في الدول المجاورة، حيث يقدّر العدد ما بين 5 و6 ملايين في العراق، وفي إيران ما يقارب 8 ملايين، وفي تركيا ما بين 14.5 و15 مليون نسمة. جدير بالذكر أن الأكراد في سوريا ينتسبون لجماعة السنّة، مع وجود أقلية تنتسب لليزيدية[9].

توزّع الأكراد على عدة مناطق في سوريا، بينما شكّلوا أكثرية السكان في منطقة "الجزيرة، في محافظة الحسكة، الواقعة في الشمال الشرقي للبلاد، أي في "المثلث الحدودي" السوري – العراقي – التركي". في بدايات القرن العشرين، كان عدد الأكراد في دمشق يقارب ال12000 كردي، بينما توزّعت

9– نفس المصدر والمصدر المذكور في المرجع رقم 3.

المجموعات الكردية الأخرى ما بين جبل الأكراد ومنطقة جرابلس ومنطقة "الجزيرة". بعد فشل ثورة الأكراد في تركيا ضد حكم "أتاتورك" في عشرينيات القرن الماضي، تدفّقت أعداد كبيرة من اللاجئين الأكراد باتجاه منطقة "الجزيرة"، حيث زاد عدد الفارين من تركيا على 25000 لاجئ، أي ما يعادل 10%من عدد الأكراد المقيمين هناك. وقامت سلطات الانتداب الفرنسي على سوريا بتجنيس هؤلاء اللاجئين، الذين انخرطوا في العمل الزراعي. لكن الحكومة السورية لم تتعامل بعدل وواقعية مع الأقلية الكردية، إنما حسبتهم مجموعات طارئة على المجتمع السوري، وبأنهم لا يملكون جميع الحقوق التي تتمتّع بها سائر الشرائح الاجتماعية هناك.

يتوزّع الأكراد في شمال سوريا على عدة مناطق: محافظة الحسكة حيث توجد الأكثرية، ومن أشهر مدن هذه المحافظة مدينتا الحسكة والقامشلي، وهناك مجموعة كبيرة في عين عرب ومنطقة جرابلس. وتوجد مجموعة ثالثة في جبل العرب في الشمال الغربي قرب مدينة عفرين في محافظة حلب، أي في المنطقة الموازية لمقاطعتي إصلاحية وكيريكان في تركيا، هذا إضافةً إلى الجاليات الكردية الأخرى التي تتوزّع على المدن السورية الكبرى، وفي طليعتها دمشق، حيث يشكّل الأكراد الأكثرية الساحقة في حي ركن الدين، والذي عرف سابقًا بإسم حي الأكراد[10].

يعود تاريخ وجود الأكراد في سوريا إلى فترة التاريخ الوسيط التي سبقت الحملات الصليبية، أي إلى بدايات القرن الحادي عشر. لكن هناك أبحاثًا أثبتت أن هناك جاليات وإقطاعيات كردية وجدت في سوريا قبل هذه الفترة، وقد بدأت التمركز في المناطق العلوية وفي القسم الشمالي من جبل لبنان، وأيضًا في منطقة حماة، وريفها. ويشير إلى ذلك وجود حصن الأكراد، الذي

10- نفس المصدر.

كان موقعًا عسكريًا كرديًا في الفترة التي سبقت وصول الصليبيين إلى بلاد الشام، وقد أضافت إليه بعض الأجزاء قوة صليبية فرنسية. وهناك أيضًا حصن الجبل الذي سكنه الأكراد قبل ما يزيد على ألف عام.

في القرن الثاني عشر، شاركت بعض الأفواج الكردية مع صلاح الدين الذي كان كرديًا من سكان مدينة تكريت في العراق، في عملية الاستيلاء على المدن والممالك والإمارات تمهيدًا لتأسيس الدولة الأيوبية، والتي عاشت خلال الفترة ما بين 1179 و1241، والتي كانت عاصمتها دمشق. وعاشت هذه الأفواج الكردية حول دمشق في منطقة مستقلة ذاتيًا، عرفت لاحقًا باسم حي الأكراد ومقاطعة الصالحية، وهي تقع في الجهة الشمالية – الشرقية من مدينة دمشق. لم ينته الدور العسكري للأكراد مع نهاية الدولة الأيوبية بل استمر في عهد المماليك، وتابع امتداده إلى عهد السلطنة العثمانية. وكان من أبرز المهمات التي كانت تكلّف بها الأفواج الكردية، تلك الخاصة بحماية الطرقات التي يسلكها الحجّاج إلى مكة المكرمة. وتشكّلت خلال هذه الفترة قوات الانكشارية من أكراد سوريا، ولكن سرعان ما انضمّ إليها العديد من المهاجرين الأكراد من ديار بكر والموصل وكركوك، وهذا ما يفسّر النمو السريع للشريعة الكردية في العاصمة دمشق[11].

في الفترة العثمانية، ما بين العام 1299 إلى ما بعد انهيار السلطنة العثمانية في العام 1918. إنتقلت مجموعات كردية مختلفة من بلاد الأناضول باتجاه شمال سوريا. كانت أشهر القبائل الكردية التي وصلت إلى الشمال السوري قبيلة رشوان، التي قدمت من منطقة الديامان التركية، حيث وسّعت القبيلة انتشارها من الأناضول إلى سوريا، حيث امتدّ نفوذها إلى أمد طويل. ووصل نفوذ هذه القبيلة إلى ذروته في الفترة التي عيّن فيها شيخها تيمور حاكمًا

11- Kurds in Syria – www.wikipidia.org/wiki/kurds_in_syria#history.

لمنطقة الرقّة السورية. وتحدّث أحد الرحّالة الأوروبيين بعد زيارته لمنطقة "الجزيرة" عن وجود خمس قبائل كردية في المنطقة مقابل قبيلة عربية واحدة[12].

وصل الأكراد في تمدّدهم جنوبًا إلى سهل عكار في شمال لبنان، كما استوطنوا مناطق انطاكية واللاذقية، وتركّزت جالية كبيرة منهم في عفرين. في العام 1908، ثار الأكراد ضد العثمانيين، وانتهى بهم المطاف في نهاية الحرب العالمية الأولى موزّعين على جانبي الحدود الفاصلة ما بين سوريا وتركيا[13].

في نهاية الحرب العالمية الأولى، وبعد اندحار السلطنة العثمانية وتفكيكها أعطت معاهدة (Sèvres) التي وقّعت في 10 آب/أغسطس 1920 وعدًا للأكراد في "كردستان العثمانية" بما فيها أكراد سوريا الحق بإقامة كيان كردي مستقل داخل الدولة التركية، على أن يتبع ذلك خيار في إقامة دولة ناجزة الاستقلال خلال عام واحد، من إنشاء الكيان المستقل. لكن حال صعود مصطفى كمال "أتاتورك" إلى السلطة، والانتصارات العسكرية التي حقّقها من أجل توحيد المناطق التركية، وتحريرها من الاحتلال، قد حال من دون تحقيق الحلم الكردي بالاستقلال. وقد فتحت انتصارات "أتاتورك" الباب لعقد إتفاقية لوزان في 24 تموز/يوليو 1923، التي استعادت تركيا بموجبها السيادة على جميع المناطق الكردية الواقعة ضمن حدودها، وجرى توزيع المناطق الكردية الأخرى المتاخمة للحدود على مناطق الانتداب الفرنسي في سوريا ومناطق الانتداب البريطاني في العراق.

في ظل الانتداب الفرنسي على سوريا، حصل الأكراد على الدعم والاهتمام وذلك في ظل دأب الفرنسيين على تعزيز أوضاع مختلف الأقليات، من ضمن

12- نفس المصدر.

13- نفس المصدر.

سياستهم المعتمدة "فرّق تسد". وقد لجأت السلطات الفرنسية إلى تطويع العديد من الأكراد والدروز والعلويين بالوحدات العسكرية التي شكّلتها والتي عرفت بقوات الشرق الخاصة.

في كانون الثاني/يناير 1932، جرت أول انتخابات نيابية في سوريا، حيث دخل ندوة البرلمان ثلاثة نواب أكراد وهم: خليل بك ابن إبراهيم باشا عن محافظة الجزيرة، مصطفى بك ابن شاهين عن جرابلس، وحسين عوني عن جبل الأكراد[14].

في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، نشأت أول حركة استقلالية في منطقة "الجزيرة"، والتي اجتمع تحت مظلّتها الأكراد والسريان الكاثوليك. طالب هذا التحالف الكردي – المسيحي السلطات الفرنسية بالابقاء على منطقة "الجزيرة" تحت الحكم الفرنسي، في حال قرّرت هذه السلطات منح الاستقلال لسوريا، وذلك خوفًا من أن تقوم السلطات الجديدة في دمشق بتعيين موظفين من قبلها لحكم مناطقهم. لكن السلطات الفرنسية رفضت التجاوب مع مطالب الأقليات، كردية علوية ودرزية، حيث قرّرت توحيد سوريا في دولة مركزية، عرفت باسم الجمهورية السورية[15].

تبرز الآن الضرورة لتركيز البحث على وضع الأكراد في ظل الجمهورية السورية وخصوصًا لجهة الحركات السياسية التي نشأت في ظل دولة الاستقلال، ودراسة مختلف المشاريع السياسية التي سعت الدولة السورية أو الأحزاب الكردية إلى تحقيقها. وسيكون من الممكن على أساس هذا الاستعراض شبه الكامل لوضع الأكراد في سوريا عبر العصور، مناقشة

14– نفس المصدر.

15.-Kurds in Syria, "**wikipedia the free encyclopedia**", see reference 11

التطلّعات الراهنة للأقلية الكردية لتحقيق كيان مستقل، جرى الترويج له منذ بدء الثورة في سوريا وعرف باسم "كردستان الغربية".

5- الأكراد في ظل دولة الاستقلال

ينقسم الأكراد في سوريا إلى قسمين: الأول، ويضمّ الأكراد من سكان المدن الكبيرة الموزّعة على طول الأراضي السورية وعرضها وخصوصًا مدن حلب ودمشق وحماة وحمص، والثاني، ويضمّ الأكراد الذين يشكّلون أكثرية سكان منطقة الجزيرة. هذا واعتبرت منطقة "الجزيرة" تاريخيًا كأحد أجزاء المنطقة الجغرافية المعروفة ببلاد ما بين النهرين، حيث شكّلت هذه المنطقة ما كان يعرف "Upper Mesopotamia". بعد سقوط السلطنة العثمانية، وقد حكم القائد القبلي سليمان عباس هذا الإقليم، إلى أن جرى ضمّه إلى الجمهورية السورية في العام 1946.

في العام 1957، شكّل الناشطان السياسيان عثمان صبري وداهام ميرو بالاشتراك مع سياسيين آخرين الحزب الديمقراطي الكردي السوري (KDPS)، وذلك بهدف الدفاع عن حقوق الأكراد الثقافية، وتحسين الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، والتغيير الديمقراطي. لكن السلطات السورية لم تعترف بوجود هذا الحزب وقانونيته، وهذا ما دفعه للعمل السياسي السرّي، خصوصًا بعد الحملة التي شنتها الحكومة السورية ضد قيادات الحزب وقواعده في العام 1960، والتي جرى خلالها توقيف مجموعة من قياديي الحزب وسجنهم بتهمة العمل على الانفصال عن الدولة المركزية[16].

بعد انفصال سوريا عن الوحدة مع مصر في العام 1961، أعلنت الجمهورية العربية السورية بموجب الدستور المؤقت الصادر في 23 آب/أغسطس 1962. وقامت السلطات الجديدة بعملية إحصاء سكاني لمنطقة "الجزيرة"، والتي

16- نفس المصدر.

تقطنها أكثرية كردية. سحبت الهوية السورية من حوالى 120 ألف مواطن كردي، حيث صنفتهم السلطات أجانب، كما صنّف بعضهم الآخر "مكتومي القيد"، وقد ترافقت عملية الإحصاء السكاني هذه مع حملة إعلامية قوية تحت شعار: "الحفاظ على عروبة الجزيرة ومواجهة التهديد الكردي"[17].

حدثت هذه التطورات بالتوازي مع الانتفاضة الكردية التي قادها الملا مصطفى البارازاني في شمال العراق، ومع اكتشاف وجود كميات من النفط في منطقة الجزيرة. قرّرت الحكومة السورية في حزيران/يونيو 1963 المشاركة في الحملة العسكرية التي شنّتها السلطات العراقية ضد المعاقل الكردية في الشمال، وذلك من ضمن سياسة استباقية لمنع امتداد الانتفاضة إلى منطقة الجزيرة، وفي محاولة واضحة لخنق الحركة الانفصالية الكردية، الموجودة بين الأكراد على جانبي الحدود. بلغ حجم القوى العسكرية السورية التي شاركت في العمليات في شمال العراق ستة آلاف جندي، يدعمها بعض العربات المدرّعة والطائرات، حيث نجحت في مطاردة المقاتلين الأكراد واحتلال مدينة "زخّو" الكردية.

في العام 1965، قدّرت أعداد الأكراد، من قبل المنظمة الدولية التي تعنى بشؤون اللاجئين، في الجزيرة، وفي مناطق الحدود مع تركيا، ما بين 300 و500 ألف شخص حرموا الجنسية السورية وجميع حقوق المواطنة، بما فيها حقّ التملّك والتعليم، كما نزعت من العديد منهم الأراضي التي أعطيت لهم بموجب قانون الإصلاح الزراعي. في هذا العام، قرّرت الحكومة السورية إنشاء حزام "عربي" بطول 300 كلم وعرض يتراوح ما بين 10 و15 كلم من نقطة الحدود المشتركة مع العراق ويمتدّ إلى بلدة رأس العين غربًا، وبشكل متوازٍ مع الحدود التركية. لكن تنفيذ هذا المخطط للنقل السكاني تأخّر إلى

17- Kurdistan at the tri-border area between Iraq, Syria and Turkey,see reference 7

العام 1973، حيث جرى نقل مجموعات من البدو والعرب إلى هذه المنطقة الحدودية، وتعريب أسماء القرى الموجودة داخل هذا الشريط. إضافةً إلى ذلك فقد تقرّر نقل 140 ألف كردي من هذه المناطق إلى البادية الشمالية، منطقة الراعد. وسجلت مؤسسات حقوق الإنسان ممارسات انتهاك لحقوق الإنسان والتمييز بين السكان العرب والأكراد، كما جرى منع تعليم اللغة الكردية، وحرم الأكراد حقّ التصويت الانتخابي (للذين لم يحصلوا على هوية)، كما حرموا العمل في الوظائف العامة، أو في المؤسسات الصناعية والزراعية التي تملكها الدولة[18].

إستمرّت السلطات السورية في ممارسة شتى أنواع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والأمنية على الأكراد "السوريين". وبلغت التدابير الزاجرة ضدهم ذروتها في آذار/مارس 1986، عندما أنذرت السلطات الأمنية السورية بضعة آلاف من الأكراد الذين تجمّعوا في دمشق من أجل الاحتفال بعيد (النيروز)، وهم يرتدون الأزياء الكردية، ولما لم يذعنوا لأوامر خلع ملابسهم الوطنية، أطلقت قوات الأمن النار في اتجاههم، حيث أردت أحدهم قتيلاً. شارك في تشييع هذا القتيل 40 ألف كردي في مدينة القامشلي، كما قتل في بلدة عفرين ثلاثة أشخاص من الأكراد في أثناء احتفالات عيد (النيروز).

وخلال مباراة كرة قدم في مدينة القامشلي بين فريق كردي محلي، وفريق زائر من مدينة دير الزور، وقعت مشادة بين جمهور الفريقين من الأكراد والعرب، في 12 آذار/مارس 2004، حيث استعملت قوات الأمن، وفق المصادر الكردية، الرصاص الحي ضد المدنيين، وتسبّبت كثافة النيران المحكمة بمجزرة حيث بلغ عدد الإصابات 65 قتيلاً و160 جريحًا في الأيام

18– نفس المصدر – راجع أيضًا تقرير مجموعة الأزمات رقم 136 الصادر في 22 كانون الثاني/يناير 2013 بعنوان "أكراد سوريا صراع داخل الصراع" ص.ص. 5 و6. حرم الأكراد السوريون أيضًا من حقوقهم اللغوية، وبمرسوم صدر في العام 1958 حظر نشر المطبوعات باللغة الكردية، حتى المدارس الخاصة منعت من تدريس تلك اللغة. واستبدل النظام الأسماء الكردية للبلدان والقرى بأسماء عربية، فأصبحت على سبيل المثال كوبانا الكردية عين عرب العربية، وفي 2008 صدر مرسوم يقيّد حق الملكية للأكراد.

التي تلت الشجار في الملعب، بينما كان عدد القتلى في اليوم الأول 12 قتيلاً.

وتحدّثت وسائل الإعلام ومنظّمة العفو الدولية عن توقيف السلطات السورية مئات الأكراد بتهمة المشاركة في الشغب الذي تلى المباراة. وتحدّثت تقارير المنظمة الدولية عن سوء معاملة الموقوفين الأكراد من قبل السلطات الأمنية، وعن تعرّضهم للضرب والتعذيب. ولم تقتصر الحملة على التدابير المتخذة ميدانيًا، بل تعدّتها لتشمل طرد عدد من تلامذة الجامعات من الأكراد بتهمة مشاركتهم بالتظاهرات والشغب الذي حصل في أثناء مباراة كرة القدم وبعدها[19].

يضاف إلى الضغوط الأمنية الحرمان الذي عاشته المناطق ذات الأكثرية الكردية، حيث ترافقت عملية النقل السكاني مع كل أشكال الاهمال الاقتصادي والاجتماعي، وذلك على الرغم من تحوّل منطقة "الجزيرة" إلى منطقة منتجة للنفط، وبما يفيض عن الكميات اللازمة للسوق المحلية، حيث جرى تصديرها إلى الخارج، وتحوّلت عائداتها إلى صندوق خاص في دمشق من دون أن يستثمر أي جزء منها محليًا. وتتحدّث التقارير عن بلوغ عائدات الصادرات النفطية خمسة مليارات دولار أميركي سنويًا.

والجدير بالذكر أن هذه الضغوط التي مورست ضد الأكراد خلال أواسط الثمانينيات وفي العام 2004، دفعت المواطنين الأكراد إلى الشعور بالغبن، والتعبير عن نقمتهم على النظام بتنظيم التظاهرات الحاشدة كلما سمحت الظروف بذلك، وكانت السلطات السورية تواجه هذه الاحتجاجات بمزيد من عمليات القمع. لم يلق الأكراد خلال هاتين الفترتين أي دعم من الجماعات المعارضة الأخرى، وقد تركوا يواجهون مصيرهم بمفردهم.

19- Kurds in Syria – wikipedia, the free encyclopedia.

في الواقع كان الأكراد في سوريا جزءًا لا يتجزأ من المشكلة التي أوجدها الغرب من خلال تقسيم كردستان بين أربع دول، ووفق حدود جرى رسمها بصورة اعتباطية. لم تهتم تركيا ولا العراق بما كان يجري في المناطق الكردية في شمال سوريا، خصوصًا وأن الدولتين المذكورتين قد جندتا كامل طاقاتهما العسكرية للسيطرة على الحركات الكردية الاستقلالية لديهما. واللافت أنه على الرغم مما سبق، فقد شجّعت السلطات السورية ودعمت نشاطات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا، كما سمحت لمقاتلي الحزب المذكور بإقامة قواعد لهم داخل سوريا، وقد استمرّ هذا النشاط الداعم للحزب المذكور إلى حين خضوع الرئيس حافظ الأسد لتهديد جدي من قبل تركيا في العام 1998، حيث أصدر أمرًا بمنع حزب العمال الكردستاني من العمل في سوريا، كما طرد قائده **عبدالله أوجلان**، الذي جرت مطاردته بين عدة دول إلى حين إلقاء القبض عليه وسجنه من قبل السلطات التركية.

6- الأحزاب الكردية والصراع على النفوذ

بعد الثورة في تونس ومصر، أعلن يوم 4 شباط/فبراير2011 يوم غضب في سوريا، حيث دعا النشطاء على الشبكة العنكبوتية الناس لتنظيم تظاهرات حاشدة، تطالب بإصلاح النظام وبإطلاق الحريات. لم تلبِّ جماهير الشعب الدعوة، واقتصرت التظاهرات على أعداد ضئيلة، ومن بينها عدد من النشطاء الأكراد. في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2011 جرى اغتيال القائد الكردي مشعل تمّو في منزله على يد مجموعة من الملثمين، يعتقد أنهم ينتمون لأحد الأجهزة الأمنية التابعة للنظام. في اليوم التالي وفي أثناء تشييع تمّو في القامشلي بمشاركة ما يقارب خمسين ألف مواطن، أطلقت قوات الأمن النار على المشيعين، حيث قتل خمسة منهم. وقد شكّلت هذه الحادثة سببًا مباشرًا

لمشاركة الأكراد في الانتفاضة التي عمّت مجمل المدن السورية، بدءًا من مدينة درعا[20].

لكن يبدو من المفيد قبل التوغّل في دور الأكراد في الانتفاضة العودة إلى الوراء للتذكير بما واجهه الأكراد من مصاعب وظلم في عهدي الرئيسين حافظ وبشار الأسد. بحيث لم يشهد وضع الأكراد في شمال سوريا أي تغيّرات جوهرية في حكم الرئيسين على الرغم من كل المشاكل المتعاظمة التي خلّفها استفتاء 1962، وكان اللافت إخفاق بشار الأسد في إعادة الجنسية للأكراد الذين حرموا منها، إضافة إلى أن الأكراد قد شعروا بمزيد من الإهمال الفاضح لمناطقهم، وذلك على الرغم من اكتشاف النفط واستغلاله في منطقة الجزيرة.

عند انطلاق الانتفاضة إنقسم الأكراد بين مؤيد لها، وبين غير متعاطف معها وذلك على خلفية الموقف غير المبالي للسكان غير الأكراد لعملية القمع التي تعرّض لها الأكراد في القامشلي في العام 2004. لكن في الواقع، تفاوتت ردود فعل الأكراد بين مدينة وأخرى، إلا أن الحركة الاحتجاجية بقيت تحت درجة مقبولة من السيطرة خوفًا من ردود فعل النظام القاسية.

هذا وقد أظهر نظام بشار الأسد حرصًا على عدم تسعير المواجهة مع الأكراد، وذلك ضمن سياسة الحفاظ على الأقليات إلى جانب النظام، والإبقاء على مقولة أن "الثورة" هي مجموعة من الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الجماعات السنيّة المتطرّفة. ولذلك فإنه بدل اللجوء إلى اعتماد القمع والقسوة، لجأ النظام إلى فتح حوار مع القيادات المحلية الكردية.

قام النظام في نيسان/أبريل 2011 بمحاولة لاسترضاء الأكراد، وفصلهم عن المدّ الشعبي المعادي للنظام بمنح الجنسية السورية لآلاف الأكراد

20– "أكراد سوريا: الصراع داخل الصراع"، تقرير مجموعة الأزمات رقم 136 بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2012، ص. 7.

المصنّفين في فئتي الأجانب والمكتومين، والقاطنين في محافظة الحسكة. إعتبر الأكراد أن هذه المبادرة التي قام بها النظام لاسترضائهم قد جاءت متأخّرة، كما اعتبروا أن استمرار التظاهرات في مناطقهم ستدفع النظام لتقديم المزيد من التنازلات، تعويضًا عن كل "المظالم" التي ارتكبها بحقهم. وبالفعل فقد قام النظام بخطوة جديدة لاسترضاء الأكراد حيث أطلق في تشرين الأول/أكتوبر 2011، وضمن اتفاقية توصّل إليها مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، عدد من السجناء السياسيين الأكراد، وذلك لقاء تعهّد قيادة الحزب بعدم السماح لمحازبيها بالمشاركة في التظاهرات[21].

في الأشهر الأولى للانتفاضة، طلب حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني إلى محازبيه عدم المشاركة في التظاهرات ضد النظام، وجارته في ذلك أحزاب كردية أخرى. في المقابل ظهرت حركة شبابية كردية عرفت بإسم "لجان التنسيق المحلية" حيث قرّرت تنظيم تظاهرات في عامودا والمالكية ورأس العين. واستمرّت هذه اللجان في توسيع نشاطها، متضامنة مع المتظاهرين في سائر المناطق والمدن السورية. وكانت الشعارات التي يطلقها المتظاهرون في درعا وحمص وحماة تتردّد في اليوم التالي في القامشلي وعامودا وغيرها من المدن الكردية. وهكذا واجهت لجان التنسيق المحلية الكردية نفوذ الأحزاب الكردية، وعلى رأسها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، الذي شنّ حملات عديدة لقمع التظاهرات في مناطق نفوذه، وذلك التزامًا منه بالاتفاق المعقود مع النظام من جهة أولى وكجزء من محاولته لفرض سيطرته في مناطق نفوذه من جهة ثانية، ونتيجة ذلك

21- BBC, 7 April 2011 degree 49 (April 2011) grants citizen ship to stateless registered ajaneb, but does not mention Maktumin المرسوم رقم 49 يمنح الجنسية للأشخاص الذين لا دولة لهم، والأجانب المسجلين لكنه لم يأت على ذكر مكتومي القيد.

عملت اللجان على تركيز تظاهراتها في القامشلي وعامودا، حيث لا يتمتع حزب الاتحاد بشعبية ونفوذ واسعين[22].

وجدت الحركة الشبابية الكردية صعوبة في النموّ والتوسّع داخل حركة المعارضة السورية، وذلك بسبب الانقسامات الكردية الداخلية التي شجّعها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني أو المجلس الوطني الكردستاني بعد تأسيسه في تشرين الأول/أكتوبر 2011. كان هذان الحزبان يتظاهران لتعزيز مكانتهما بوجه لجان التنسيق الشبابية، كما بذلا الجهود لشقها وشرذمتها بواسطة توزيعهما للمال والسلاح على بعض فصائلها وأعضائها.

كان هم الأحزاب السياسية الكردية فرض هيمنتها وتسويق برامجها الخاصة، رافضة التضامن مع حركة التمرّد التي عمّت البلاد. ولم تتعدّ الشعارات التي رفعها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في أي تظاهرة من تظاهراته شعاري "لا للبعث" و "لا للتدخّل الأجنبي"، إضافةً إلى التعبير عن دعم عبدالله أوجلان في سجنه في تركيا. في المقابل، كانت تظاهرات المجلس الوطني الكردستاني تدعو إلى تحقيق مطالب كردية صرف وفي رأسها تسويق حقّ الأكراد في تقرير المصير، مع عدم مجاراة المعارضة السورية في توقيت التظاهرات يوم الجمعة بعد الصلاة، واستبدال يوم الجمعة بيوم الأربعاء من كل أسبوع. وكان أبرز المطالب التي جرى رفعها الدعوة إلى "تغيير النظام" بدل شعار "إسقاط النظام" الذي رفعته المعارضة السورية[23].

لا بدّ هنا من التذكير بتأثير دور تركيا، والتي بعد فشل محاولاتها لإقناع

22- "أكراد سوريا: الصراع داخل الصراع". ص. 6 و7 و19 و21.

23- www.kurdwatch.org/syria_article.php?aid=2719&z=en&cure=240
كان أكثر الشعارات إنتشارًا في المظاهرات الكردية "لا للبعث، لا للتدخّل الأجنبي".

بشار الأسد بتغيير سياسته عمدت إلى قطع علاقاتها مع نظامه، مع إبداء استعدادها لإيواء المعارضة السورية وتقديم كل الدعم السياسي والعسكري لها. وردّت دمشق على هذا الموقف التركي باستمالة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني من أجل احتواء الاحتجاجات، والتلويح بدعم حزب العمال الكردستاني في عملياته ضد تركيا.

بعد توقيع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني والمجلس الوطني الكردي تفاهم أربيل، أنشأ الطرفان وحدات الحماية الشعبية في تموز/يوليو 2012. والتي بدأت عملها تحت قيادة "اللجنة الكردية العليا" "لغرب كردستان"، والتي اعتبرت كحكومة محلية للمناطق الكردية التي جرت السيطرة عليها تباعًا، وذلك اعتبارًا من 19 تموز/يوليو 2012 وهي تشمل مدن: عين عرب وعفرين وعامودا والمالكية ورأس العين والدرباسيّة ومعبدا، بينما بقيت الحسكة والقامشلي تحت سيطرة النظام.

خلال هذه الفترة جرى تأسيس جمعية محلية منتخبة، وظيفتها تقديم الخدمات الاجتماعية للمناطق الكردية. عرفت هذه الجمعية بـ"المجلس الشعبي لغربي كردستان" الذي يضمّ ممثلين محليين من جميع المناطق الكردية السورية. كما جرى إنشاء بلديات وقيادات محلية في المدن. وقد تكوّن المجلس من 320 عضوًا.

هذا ويتركّز نشاط "المجلس الشعبي لغرب كردستان" على حشد دعم السكان الأكراد لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني بواسطة شبكات الخدمات والرعاية الاجتماعية، من خلال شبكة الإدارة التي ملأت الفراغ الحاصل بعد انسحاب موظّفي الدولة من المناطق الكردية. ويشدّد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني على نزاهة عمل المجلس الشعبي، وعلى نوعية الخدمات التي يقدّمها بالمقارنة مع النموذج المناقض الذي يقدّمه

المجلس الوطني الكردستاني، والذي يشكو من سوء التنظيم والفساد الكلي.

7- العلاقات مع الأكراد في تركيا والعراق

في ظل الحرب الأهلية والتشظي الداخلي الذي تشهده سوريا، يسعى الأكراد إلى الاستفادة من الفرصة المتاحة لهم لتحقيق طموحاتهم السياسية، بعد إفلاتهم من سيطرة الحكم، الذي مارس ضدّهم أنواعًا شتى من الضغوط الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بما فيها حرمان مئات الألوف منهم حق الحصول على الجنسية السورية. لكن يبدو بوضوح أنه لن يكون باستطاعتهم أن يقرّروا بمفردهم المسار السياسي الذي سيتبعونه في معزل عن المبادرات التي يقرّرها حزب العمال الكردستاني والحكم الكردي في إقليم كردستان في العراق. كما أن عليهم أن يدرسوا بدراية وتمعّن ردات فعل القوى الاقليمية المحيطة بكردستان، وخصوصًا كل من تركيا وإيران المعروفتين بمعارضتهما للحركات الكردية الاستقلالية. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أهمية نتائج المباحثات التي تجريها السلطات التركية في الوقت الراهن مع قيادات حزب العمال الكردستاني على المستقبل السياسي للأكراد السوريين، في ظلّ الصراع الذي تشهده سوريا. إنما لا يمكن البحث في مستقبل هؤلاء بمعزل عن قوة الجذب التي تمارسها القوى الكردية الموجودة في العراق وتركيا، أي الحكم الكردي القائم في شمال العراق، وحزب العمال الكردستاني برئاسة عبدالله أوجلان في تركيا. لقد نجح الأكراد العراقيون في إقامة كيان مستقل في الشمال بعد حرب الخليج الأولى العام 1991، وقد تكرّس هذا الكيان بعد الغزو الأميركي للعراق العام 2003، حيث تحوّل إلى كيان مستقل له حكومته وبرلمانه، وهو يسعى للاستيلاء على مزيد من السلطات من الحكومة العراقية المركزية. وتتشكّل قوتان رئيستان داخل الكيان الكردي المستقل في شمال العراق وهما: الحزب الديمقراطي الكردي برئاسة

مسعود البارازاني، والاتحاد الوطني الكردي بقيادة جلال الطالباني. شارك التنظيمان في الصراع ضد حكم البعث في بغداد، ولكن يبدو الآن أن مسعود البارازاني قد دعم موقعه من خلال ترؤسّه لدويلة الإقليم "المستقل"[24]. في المقابل نشأ حزب العمال الكردستاني في تركيا في العام 1984 على أثر حملة القمع القاسية التي تعرّض لها الأكراد هناك في أثناء فترة حكم الجنرالات. أطلق حزب العمال الكردستاني حرب عصابات ضد السلطات التركية، بلغت ذروتها في التسعينيات من القرن الماضي، حيث تسبّبت بمقتل 30.000 مواطن تركي، وبنزوح كثيف للسكان الأتراك من جنوب – شرق تركيا باتجاه العراق وسوريا وصولاً إلى إيران. وحصّن حزب العمال الكردستاني مواقعه داخل الأراضي العراقية من أجل الاستمرار في حربه على تركيا، كما لقي مساعدة قوية من قبل نظام الرئيس حافظ الأسد، إمتد إلى العام 1998. وكان للحزب فرع في الجزء الإيراني من كردستان عرف باسم "حزب الحياة الحرة الكردستاني". يسعى الفريقان الكرديان الأساسيان المتمثلان بالحزب اليمقراطي الكردي وحزب العمال الكردستاني إلى مدّ نفوذهما إلى المناطق الكردية في الجزيرة السورية أو ما بات يعرف الآن بـ"كردستان الغربية"، والاستفادة من الفراغ الذي حصل بعد انسحاب قوات النظام السوري من المنطقة. وكان حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني القريب من حزب العمال الكردستاني قد فرض في تموز/يوليو 2012 هيمنته على خمس بلدات شمال – شرق سوريا وخارج مدينة القامشلي، من خلال نشر ميليشياته المعروفة بوحدات الحماية الشعبية.

هذا ويواجه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني قوّة منافسة معروفة

24- Dimitar Bechev, "**Syria: the Kurdish view**", European Council on foreign relations, 24 June, 2013.

باسم المجلس الوطني الكردي. ويتألّف هذا المجلس من 16 حزبًا كرديًا يدور معظمهم في دائرة نفوذ البارازاني. ويحظى المجلس الوطني الكردي أيضًا بميليشياته الخاصة. ونظرًا للتنافس الحاصل بين الفريقين الكرديين في شمال العراق، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني يتمتّع بدعم خاص من الاتحاد الوطني الكردي بقيادة الطالباني[25].

وبمبادرة من مسعود البارازاني اجتمع الفريقان الكرديان السوريان في 12 تموز/يوليو 2012 في أربيل، واتفقا على تشكيل اللجنة الكردية العليا من أجل إقامة سلطة موحدة داخل "كردستان الغربية". صحيح أن اتفاق أربيل قد أوجد صيغة تعايش بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني وبين المجلس الوطني الكردي، لكنه لم يحقّق تحالفًا حقيقيًا، وهكذا يبقى احتمال حصول خلافات تؤدي إلى اشتباكات مسلّحة مفتوحًا، وقد حصل ذلك بالفعل في مناطق حلب في آذار/مارس 2013. ويبدو أن العلاقات المستقبلية بين الفريقين مازالت ترتبط بالتطوّرات الجارية داخل سوريا وفي تركيا، وخصوصًا ما يعود منها لما يمكن أن تحقّقه المباحثات بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، بعد إعلان عبدالله أوجلان من سجنه وقفًا عامًا لإطلاق النار بين حزبه والسلطات التركية.

لم تنجح المعارضة السورية والجيش الوطني الحر في استقطاب أي من الفريقين الكرديين، ويعود ذلك إلى إصرار الفريقين الكرديين على المعارضة السورية للاعتراف منذ الآن بحق الأكراد في سوريا بإقامة كيان مستقل ضمن سوريا موحدة، ورفضهما لإعلان سوريا كدولة عربية الهوية.

يذكّر اتفاق أربيل بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني وبين المجلس الوطني الكردي بالاتفاق الذي عقد في خلال فترة الحرب الأهلية الكردية

25- نفس المصدر.

في العراق بين أنصار بارازاني وأنصار طالباني، حيث يمثّل الاتفاق المعقود الإطار اللازم للتعايش بين الأحزاب الكردية في منطقة الجزيرة. وتدرك السلطة في إقليم كردستان العراق أن أي قتال ينشب بين الأكراد السوريين سيكون له تداعيات على أمن شمال العراق واستقراره، وسيهدّد حتمًا الاستقرار والازدهار الذي يشهده الإقليم[26].

أراد مسعود البارازاني، الذي يعتبر نفسه زعيمًا لجميع الأكراد، أن يحقّق كسبًا استراتيجيًا من خلال اتفاق أربيل، حيث نصّب نفسه السلطة الضامنة للسهر على تنفيذ الاتفاق المذكور. لقد فتحت مفاوضات أربيل الطريق أمام حوار جدي بين بارازاني ومسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني المعروف بقربه من أوجلان. ويرى بارازاني أن ذلك يشكّل بداية للتأثير على مسار الأحداث في داخل المناطق الكردية السورية.

ويقوم بارازاني بتقوية نفوذه في الإقليم الكردي السوري من خلال تدريب المقاتلين الأكراد السوريين في العراق، وذلك على أمل ربط القوى المقاتلة على الأرض به، في محاولة لإيجاد توازن مع ميليشيا حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني المدرّبة على أيادي حزب العمال الكردستاني. ويسعى بارازاني في نهاية المطاف إلى إقامة قوة ترتبط بشكل وثيق بالبشمركة التابعة له.

إذا نجحت خطة بارازاني في تحقيق النفوذ الذي يريده في منطقة الجزيرة، فإن بإمكانه استثمار هذا الفائض من النفوذ من أجل تقوية علاقاته الجيدة مع السلطات التركية، كما أنها ستدعم موقعه مع الحكومة العراقية المركزية في بغداد.

تفاعل الأكراد السوريون في العقود الماضية مع الحركة الوطنية الكردية

26- نفس المصدر.
See also, Ben Gittlossen, "**Syria's kurds look to Iraqi minority for support**".New York Times, January 31, 2013. www.nytimes.com 31/01/2013world/middleeast/31iht-m31-kurds.html.

التي حمل مشعلها أوجلان وحزب العمال الكردستاني، والذي كان يحظى بدعم الحكومة السورية بقيادة الرئيس حافظ الأسد، والذي سمح له أيضًا بالعمل على الأراضي السورية، واستمر هذا الوضع إلى التسعينيات، حين خضع النظام السوري للتهديدات التركية، وأمر بطرد مقاتلي حزب العمال الكردستاني مع أوجلان من أراضيه، مفضلاً التقارب مع تركيا على علاقاته مع الأكراد. لهذا السبب، يبدو أن محاولة بارازاني لكسب المزيد من النفوذ لدى أكراد سوريا قد لا تتكلّل بالنجاح بسبب العلاقات التاريخية مع حزب العمال الكردستاني. وهذا ما تؤكّده الشعبية الكبيرة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني بين الأكراد السوريين. وإذا تمكّن حزب العمال الكردستاني من النجاح باستقطاب الأكراد السوريين فإن ذلك لن يصب في مصلحة المسعى التركي لاحتواء الجناح المسلح للحزب وقد يؤمن ذلك نفوذًا على جانبي الحدود لصالحه، وسيؤدّي هذا حتمًا إلى تهديد إعلان وقف إطلاق النار الذي أعلنه أوجلان من سجنه في تركيا.

8- الدور التركي المحوري

لا بدّ أن تنطلق أي مراجعة للموقف التركي تجاه التطوّرات الجارية في المناطق الكردية في سوريا من خلال إدراك أبعاد الموقف التركي من الحرب الجارية في سوريا، وموقفها العدائي من النظام ودعمها للمعارضة، ومن خلال الصراع الطويل الذي خاضته تركيا على مدى أربعة عقود مع حزب العمال الكردستاني، والذي بلغت كلفته ما يقارب 300 مليار دولار، ومقتل 30.000 شخص. لقد فتحت تركيا أبوابها للمعارضة السورية، فسمحت لجناحيها السياسي والعسكري لتركيز قياداتها على الأراضي التركية، كما فتحت حدودها لتسهيل مرور اللاجئين السوريين إلى أراضيها، ولتمرير

جميع وسائل الدعم للمقاتلين السوريين في شمال سوريا، وصولاً إلى إدلب وحلب وحماة ودير الزور[27].

في المقابل، تراقب تركيا عن كثب ما يجري في محافظة الحسكة وعلى طول الحدود حيث يوجد الأكراد، ويبدو أن لدى تركيا هواجس تجاه التطورات الجارية في هذه المناطق. وعبّرت السلطات التركية عن هذه الهواجس، وذلك بالتحذير بشكل واضح وصريح "أننا لن نسمح بإقامة مخيمات لمجموعات إرهابية في شمالي سوريا، لأن ذلك يشكّل خطرًا على تركيا". وكان رئيس الحكومة التركية رجب طيّب أردوغان قد هدّد بصراحة بأن تركيا ستتخذ أي خطوة تعتبرها مناسبة ضد أي وجود إرهابي في شمال سوريا.

تعتبر السلطات التركية أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني يُمثّل نسخة أو امتدادًا لحزب العمال الكردستاني. وهي تعتبر أن التحوّلات، التي يحاول الحزب إظهارها الآن، تتعلّق بالشكل، في الوقت الذي مازال المضمون هو نفسه. ويرى المسؤولون الأتراك أن على قيادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني أن تثبت الآن استقلالية الحزب عن حزب العمال الكردستاني، وبالتالي وقف نقل الأسلحة والمعدات العسكرية بينهما.

وعبّرت تركيا عن هواجسها تجاه ما يجري في المناطق الكردية السورية، وذلك بنشر وحداتها العسكرية في المناطق التركية المقابلة للقامشلي وعامودا وعين عرب، وهي ترصد عن كثب التحرّكات العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، ويمكن لتركيا أن تتدخّل لمنع إقامة قواعد في الأراضي السورية مماثلة لتلك القائمة في جبال قنديل، يمكن أن يستعملها مقاتلو حزب العمال الكردستاني لشن هجمات ضد الجنوب الشرقي لتركيا.

27– تقرير مجموعة الأزمات رقم 108، "الإحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: ثورة الشعب السوري ذات الإيقاع البطيء"، تموز /يوليو 2011، ص. 20.

نقلت القنوات الفضائية العربية في 7 تموز/يوليو 2013 أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني قد طرد من أحد المعابر الحدودية مع تركيا عناصر من جبهة النصرة، وهو يقوم بالتحضير لتشكيل حكومة محلية بالاشتراك مع قبيلة طي العربية الموجودة في منطقة الجزيرة، وهي قبيلة معروفة بولائها للنظام السوري. كما أنه ينوي حماية الإقليم من هجمات "جبهة النصرة أو الجيش الحر" من خلال قوات عسكرية إستقدمها صالح مسلم زعيم الحزب من جبال قنديل، وسيشارك في هذا الانتشار العسكري رجال مسلحون من القبيلة المذكورة. وتؤكّد هذه التطوّرات على واقعية النظرة التركية للتطورات المرتقبة في منطقة الجزيرة. وكان بعض المصادر التركية قد ذهب إلى حد اعتبار أن قيام "كردستان الكبرى" لم يعد فكرة نظرية، وإن التطورات الحاصلة في الجيوبوليتيك الاقليمي تؤشر إلى ذلك، وستشكّل هذه التطوّرات تحديات كبيرة للدول التي تنتشر فيها الجاليات الكردية مثل سوريا وتركيا والعراق وإيران. ويبدو بوضوح من خلال الواقع الراهن أن حكومة إقليم العراق تحاول مساعدة الأكراد في الجزيرة من أجل تحقيق كيان مستقل، في الوقت الذي تستمر فيه التحالفات القائمة منذ عقود بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني، وخصوصًا من أجل العمل على توفير القوة العسكرية لحماية الإقليم السوري وتطلّعاته نحو الاستقلال الذاتي. وهكذا يمكن القول أن أراضي كردستان باتت تستعمل كجسر عبور لكل الصراعات العابرة لحدود الدول المذكورة أعلاه.

وكانت تركيا قد استبقت هذه التطوّرات الميدانية في الجزيرة، فنشرت قوّاتها العسكرية على طول حدودها المقابلة لمحافظة الحسكة، كما قامت بمناورات عسكرية في المنطقة، وذلك بحجة مواجهة تطورات نشوء أزمة طارئة على تلك الحدود، ومن أجل التكيّف مع عمليات استقبال اللاجئين السوريين.

وتركّز الانتشار العسكري التركي على المناطق المقابلة للقامشلي ورأس العين وعين العرب، وعامودا وعفرين، وذلك في إطار التنبّه للمخاطر المترتبة على انتشار ميليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني. ونقلت وكالة رويترز في 7 آب/أغسطس 2012 عن زعيم الحزب صالح مسلم ردًا على الانتشار العسكري التركي، قوله "إن حماية شعبي في مناطقي، في بلداتي هو حقي، ولا يمكن لأحد أن ينكره عليّ، وهذا ما فعلناه. ولذلك فإنه ليس من حقّ تركيا إطلاق التهديدات"[28]. وتبقى أولوية تركيا مركّزة على منع توسّع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني إلى الجنوب من حدودها، وإقامة منطقة قنديل أخرى.

صحيح أن تركيا ترى أن منع قيام كيان كردي يسيطر عليه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في شمال – شرق سوريا يشكّل جزءًا مهمًا من استراتيجية الأمن القومي التركي، لكنها لن تلجأ إلى التدخّل المباشر في مسار الأحداث، وذلك يعود لإدراكها أن مثل هذا التدخل سيعقّد المفاوضات التي تجريها مع حزب العمال الكردستاني من أجل إنهاء الصراع مع الأكراد في الداخل، فهي لا تريد تصعيد الموقف مع حزب العمال الكردستاني، وهي تتجنّب في الوقت نفسه الدخول كطرف في الصراع داخل سوريا تجنبًا لإثارة حساسيات طائفية أخرى، وخصوصًا مع الطائفة العلوية، التي ستتهمها بالتدخّل من أجل نصرة أهل السّنة. يضاف إلى ذلك حرص تركيا على عدم الانزلاق إلى "الأتون" السوري، وذلك إدراكًا منها لعدم جدوى مثل هذا التدخل المحدود، غير القادر على التأثير في مسار الأزمة. وتحسب تركيا أي تدخل منفرد، وبمعزل عن حلف شمالي الاطلسي، أو تنفيذًا لقرار صادر

28– للتدليل على جدّية الانتشار التركي والإستعداد للتدّخل إذا دعت الحاجة، فقد أجرت القوات التركية تدريبات عسكرية في مدينة ماردين، التي تبعد عشرة كيلومترات شمال القامشلي، وفي سروج مقابل عين عرب، حيث شاركت فيها دبابات وبطاريات مدفعية تمركزت قرب عين عرب.
Servet Yanatrue, "**Drills aimed at PYD underway**", Today's Zaman, 2 Aug 12.

عن مجلس الأمن تحت الفصل السابع ستنظر إليه إيران والعراق ودول عربية أخرى على أنه يأتي بدوافع إحياء الامبريالية العثمانية الجديدة.

هذا وتسعى تركيا لاستيعاب المخاطر الناشئة عن تحرّكات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني من خلال تعزيز المجلس الوطني الكردستاني على حسابه، ودعمه من قبل مسعود بارازاني. لكنّ الأتراك يدركون بأن التنسيق مع بارازاني لن يدوم طويلاً، لأن هذا الأخير سيسعى في نهاية الأمر إلى إقامة كيان كردي في سوريا، يكون أكثر ارتباطًا مع الإقليم الكردي العراقي منه مع النظام السوري. وستبدي تركيا خشيتها من حصول ذلك، لأنه كفيل بتغذية المشاعر الانفصالية بين الأكراد ضمن تركيا.

وتجد تركيا نفسها في ظل تطورات الحرب في سوريا في وسط مجموعة من التناقضات، وتنشط ديبلوماسيتها من أجل التعامل معها بأقل مستوى ممكن من الاضرار بمصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية. وتأتي قضية مستقبل الأكراد في سوريا في رأس قائمة أولويات الديبلوماسية التركية حيث أنها تتقاطع مع علاقات تركيا مع سلطات الاقليم الكردي العراقي، ومع الجهود التركية الحثيثة للتوصّل إلى اتفاقية تنهي الصراع الطويل مع حزب العمال الكردستاني. وترتبط أنقرة مع أربيل بعلاقات تجارية مزدهرة جدًا، يضاف إلى ذلك مخطّط إنشاء خط لنقل النفط والغاز من المناطق الكردية إلى تركيا، وبصورة منفصلة كليًا عن الخط الذي تملكه حكومة بغداد.

في المقابل لا تتوافر أي أدلة قاطعة عن تسلل مقاتلين أكراد من سوريا إلى تركيا على الرغم من إنشاء ميليشيا مسلحة تابعة لحزب الاتحاد الكردستاني، والتي باتت تشكل قوة عسكرية فعلية مؤلفة من أكثر من عشرة آلاف مقاتل[29]. ويبدو بوضوح أن قيادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني

29– هيكو ويمن، "صعود الأكراد في سوريا"، راجع أيضًا، المرجع رقم 7.
www.carnegieendowment.org/ 02 / 05/ 2013.

تبدي كل الحرص على عدم إعطاء تركيا أي ذريعة أو مبرّر للتدخّل عسكريًا في المناطق الكردية السورية، وخصوصًا في منطقة الجزيرة. وتدرك قيادة الحزب أن لدى الحكومة التركية إجازة سياسية صادرة عن البرلمان التركي للقيام بذلك، حيث صوّت البرلمان المذكور في تشرين الأول/أكتوبر 2012 على إعطاء الحكومة الحق بشن عمليات في سوريا من دون تحديد الزمان والمكان. وتنسجم السياسة التي يتبعها زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني صالح مسلم مع التحوّل الذي جرى في استراتيجية حزب العمال الكردستاني، بدءًا من العام 2000، إذ تخلى عن الدعوة إلى قيام دولة كردية في كردستان الكبرى، واستبدال ذلك بالسعي إلى إقامة كيانات تتمتع بالحكم الذاتي ضمن الحدود القائمة بموجب إتفاقية سايكس – بيكو، والاتفاقيات اللاحقة.

وفي هذا المجال ترى قيادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني أن الفرصة مؤاتية لا بل هي متاحة لإنشاء منطقة حكم ذاتي في شمال سوريا (إلى جانب منطقة الحكم الذاتي في العراق)، وهي لا تريد إضاعة هذه الفرصة من خلال التورط بأي عمل عسكري في تركيا، خصوصًا وأن الواقع الجغرافي لا يسمح بأن تكون المنطقة الكردية السورية البديل لمناطق جبال القنديل بتضاريسها الوعرة. وهناك سهولة كبيرة للعبور من تركيا إلى شمال سوريا عبر معابر عديدة، كما تسهّل مراقبة مناطق واسعة جنوب الحدود من داخل الأراضي التركية.

هناك مؤشرات عديدة إلى أن قيادة حزب العمال الكردستاني تدرك الأولويات التي وضعها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني لحماية المناطق التي يسيطر عليها من أي تدخل عسكري تركي، ولذلك فإن حزب العمال قد لجأ إلى استعمال "حزب الحياة الحرة الكردستاني" (والذي يشكل

النسخة الإيرانية من حزب العمال الكردستاني) لتكثيف هجماته العسكرية في شرق الأناضول، بعد أن أوقف الحزب عملياته (تقريبًا) في إيران، وهناك تساؤلات تطرح حول إمكان وجود توافقات سرّية بين قيادة حزب العمال الكردستاني وبين السلطات الإيرانية للعمل على إرهاق حكومة أردوغان في محاولة لتخفيف الضغوط التي تمارسها أنقرة على النظام السوري من خلال إيواء المعارضة السورية ودعمها. ويمكن أن يصب ما يجري الآن في خدمة إيران أيضًا، حيث ترى طهران فائدة كبرى في توجيه عمل الحركات الانفصالية الكردية على أراضيها نحو أراضي الدول المجاورة، وعلى رأسها تركيا[30].

تفتقد تركيا إلى خيار لمعالجة مخاطر وجود خطة متعدّدة الوجوه يشارك فيها حزب العمال الكردستاني مع حزب الحياة الحرة الكردستاني (الإيراني) بتشجيع ودعم من إيران ومن النظام السوري، سوى الإصرار على إنجاح المفاوضات التي بدأتها مع عبدالله أوجلان، وهي تأمل أن تفضي هذه المفاوضات إلى كبح جماح الجناح المتشدّد في الحزب، وتخريب خططه السرّية ضد حكومة أردوغان، بتشجيع إيراني وسوري.

وتدرك الحكومة التركية أنها لا تستطيع الاتكال على حليفيها عبر الحدود والممثلين بمسعود بارازاني والجيش السوري الحر، من أجل ضبط تحرّكات حزب العمال الكردستاني أو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني المعادية لها. كما تدرك أن أي عملية عسكرية واسعة تشنها القوات التركية باتجاه شمال العراق أو شمال سوريا ستدفع السكان المحليين إلى الوقوف إلى جانب الحزبين المذكورين، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الاستقرار في المناطق الكردية داخل تركيا، إضافةً إلى مخاطر الانزلاق نحو نزاع طويل ومكلف للجيش التركي.

30- نفس المصدر.

كما ترى حكومة أردوغان أن مستقبلها السياسي يرتبط بصورة مباشرة بمدى نجاحها في تطوير علاقاتها مع الإقليم الكردي في العراق، وبالمصالحة التي تسعى إليها مع الأكراد في تركيا، بعد إعلان وقف إطلاق النار من قبل عبدالله أوجلان من سجنه في تركيا. ويبدو أن معارضة تركيا لإقامة إقليم كردي مستقل في العراق قد تراجعت، وهي في طريقها للاضمحلال، وذلك على الرغم من إدراك أنقرة لمدى الضعف الذي ستلحقه سياستها هذه بالحكم المركزي في بغداد. لكن يبدو أن تركيا ستراقب عن كثب طبيعة العلاقات التي يسعى إليها حاكم الإقليم العراقي مسعود بارازاني مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في سوريا، حيث أن أي تحالف بين الطرفين سيثير حفيظة أردوغان، وسيدفعه إلى إعادة النظر في علاقاته مع بارازاني.

وتبقى تركيا اللاعب الأبرز في تقرير مصير الأكراد في سوريا، حيث تمسك بأوراق ضاغطة عديدة في سوريا والعراق وبين الأكراد أنفسهم، وأبرز هذه الأوراق هي العلاقات الخاصة مع قيادة المعارضة السورية، وعلى رأسها الائتلاف الوطني السوري وقيادة الجيش الحر، إضافةً إلى علاقاتها القوية مع مسعود بارازاني وحزبه وحكومته في إقليم العراق الكردي.

9- التناقضات والصراع الكردي الداخلي

وفّرت الحرب التي تشهدها سوريا منذ أكثر من سنتين ونصف فرصة تاريخية للأكراد السوريين من أجل بناء مؤسّسات حكم ذاتي، تقود إلى إعلان كيان مستقل تحت اسم "كردستان الغربية". تواجه هذا المشروع مجموعة من التهديدات والمخاطر، بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي. تنطلق التهديدات الخارجية أولاً من المعارضة التي يبديها لهذا المشروع مختلف الفصائل والتنظيمات المسلّحة المنخرطة في الثورة السورية، إضافةً إلى

رفض تركيا لإقامة كيان كردي جديد في شمال سوريا[31]. وتتركّز المخاطر الداخلية في الخلافات العميقة القائمة بين مختلف الأحزاب والتيارات السياسية الكردية، والموروثة من الفترة السابقة للثورة السورية، فالأكراد السوريون منقسمون داخليًا، في ظل غياب قيادة قادرة على توحيدهم، على غرار ما هو عليه الوضع في العراق وتركيا وإيران. وبعد انسحاب النظام السوري من المناطق الكردية في محافظة الحسكة بدأ الصراع على النفوذ بين مختلف الأحزاب والتيارات السياسية.

لم يحقّق اتفاق أربيل الذي رعاه حاكم إقليم كردستان العراق مسعود بارازاني النتائج المرجوّة منه، حيث فشل في تبديد العداوات والشكوك التي كانت قائمة منذ سنوات بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني وبقية الأحزاب الكردية المرتبطة بحكومة إقليم كردستان، والتي تعرف باسم أحزاب المجلس الوطني الكردستاني، وهكذا فإن أجواء انعدام الثقة بين الطرفين تزداد سوءًا. من وجهة نظر المجلس الوطني الكردستاني، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني يظل قريبًا من حزب العمال الكردستاني، ويرتبط بعلاقات مشبوهة مع النظام السوري ومع النظام الإيراني. في المقابل يشكّك حزب الاتحاد الديمقراطي في قدرة الأحزاب المنضوية تحت لواء المجلس الوطني الكردستاني على تنظيم ذاتها والتوحّد حول رؤية مشتركة لدور الأحزاب في سوريا[32].

في المحصلة لن يكون من السهل تجاوز كل الحواجز والعقبات القائمة في وجه عملية تنفيذ اتفاقية أربيل، في ظل الطموحات التي يظهرها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني لفرض سيطرته السياسية والعسكرية على

31- "Bashdar Puncho Ismaeel, "**Syrian Kurdish discard threatens to Derail historical-Juncture** www.bashdar.co.uk /05 / 2013 / Syrian-kurdish-discard-threatens-to-derail-historical- juncture

32- نفس المصدر.

الأرض. ولا بدّ في هذا السياق من ذكر الخلاف الجوهري في نظرتهما إلى مستقبل الأكراد في سوريا، حيث يدعم المجلس الوطني الكردستاني إقامة ترتيبات فيدرالية تشبه التجربة العراقية، في الوقت الذي يكرّر فيه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني مقولة أوجلان التي تدعو إلى "حكم ذاتي ديمقراطي" للمناطق الكردية في سوريا.

لكن صالح مسلم، زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، لا يعترف بأنه يوجّه "دعوة للانفصال، وبأنه "بعد سنة كاملة من العيش بمفردنا على أراضينا، من الضروري تلبية حاجات الناس، الذين هم بحاجة لإدارة بهدف حل مشاكلهم، وإن الوضع لا يمكن أن يستمر على ما هو عليه". وقد وعد مسلم بإجراء إنتخابات في المناطق الكردية فور الانتهاء من تنفيذ بنود اتفاق أربيل وإقامة إدارة محلية، تهتم بشؤون الناس وتؤمّن الخدمات لهم، إضافةً إلى تنظيم مسألة الدفاع عن الحدود ومعالجة الأمور الاقتصادية. إضافة إلى ذلك فإن مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني يرون بأن عليهم مواجهة التهديدات العسكرية مع الثوار ومع الأتراك على حد سواء، في حين يبقى الأمل معقودًا على تحسين العلاقات مع جميع "الجيران"[33].

وهكذا يبدو بوضوح أن حزب الاتحاد الكردستاني يسعى بواسطة ذراعه العسكري المعروف باسم وحدات الدفاع الشعبي إلى فرض رأيه على الداخل الكردي وعلى القوى المجاورة، وقد نجح في إحباط كل المحاولات التي بذلتها الأحزاب الكردية لإصلاح هذا الاختلال في موازين القوى الداخلية. من جهة أخرى، تسبّب احتجاز حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني لأربعة وسبعين عنصرًا من عناصر الحزب الديمقراطي السوري، والذي يعتبر الحزب الشقيق للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق بزعامة مسعود بارازاني،

33- Erika Solomon & Isabel Cobs, "**Syrian Kurdish group Aims for independent local administration**" http://www.dailystar.com.lb/articlepoint.aspx?id=224309&mode=print

بأزمة حادة مع حكومة إقليم كردستان، نتج عنها إدانة رسمية (بأقوى العبارات) إضافةً إلى إقفال الحدود بين الإقليم وبين المنطقة الكردية في سوريا. وقد اتهم بيان صادر عن مكتب الرئاسة لمسعود بارازاني حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني بالتراجع عن اتفاقية أربيل وبالعمل على تهميش دور الأحزاب الكردية الأخرى من خلال قتل أو توقيف مناصريها. وحذّر البيان الحزب من التهوّر والتصرّف على أساس أنه يمثل الشعب الكردي في سوريا، قبل إجراء انتخابات عامة في المنطقة الكردية.

وتضمّن البيان تهديدًا مباشرًا باتخاذ التدابير اللازمة لمنع استمرار الوضع على ما هو عليه في الوقت الراهن. وردّ زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني صالح مسلم على البيان الرئاسي الصادر عن مكتب البارازاني بأن سوء التفاهم والخرق الذين حصلا لاتفاقية أربيل حصلا الخلاف الناشئ مع المجلس الوطني الكردي، حول تشكيل الاتحاد الديمقراطي الكردي الموالي لبارازاني، وبشكل مخالف للاتفاقية المذكورة. وذكّر صالح مسلم بأن توقيف الأشخاص قد جاء على خلفية تلقيهم تدريبات عسكرية في إقليم كردستان، وبأنه مستمر في اتباع سياسة منع انتشار أي عناصر عسكرية لا تتبع لحزبه تحت مظلّة وحدات الدفاع الشعبي، والتي تخضع لسلطة المجلس الأعلى الكردستاني. وقد رحّب صالح مسلم بأي مساع لتسوية الأمور، مرفقًا ذلك بالتحذير من انحياز البارازاني إلى جانب الأحزاب المنافسة له[34].

من هنا يبدو أن المناطق الكردية في سوريا ستكون معرّضة لتطوّرات واهتزازات أمنية متلاحقة لا تقتصر على تداعيات الصراع بين الفصائل الكردية وبين الفصائل الإسلامية المشكلة من جبهة "غرباء الشام" أو "جبهة النصرة"، بل تتعدّاها إلى صراع حقيقي على النفوذ بين حزب

34– يمكن مراجعة تقرير مجموعة الأزمان رقم 136 "أكراد سوريا – صراع داخل صراع"، للإطلاع على الخلافات والتوتّرات بين الأكراد ومع مسعود بارازاني ص. 22–23.

الاتحاد الديمقراطي الكردستاني وبين حكومة إقليم كردستان والمجلس الوطني الكردستاني، الذي تأسّس في تشرين الأول/أكتوبر 2011 في أربيل برعاية مسعود بارازاني، وهو يتكوّن من ستة عشر حزبًا كرديًا سوريًا، وذلك ضمن استراتيجية سعي البارازاني لإقامة توازن سياسي وعسكري على الأرض، ومواجهة عاملي الهيمنة والنفوذ المفروضين بالقوة العسكرية من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني.

من المؤكّد بأن الدعوة لإجراء انتخابات في المناطق الكردية السورية لن تحل الاشكالية القائمة على الأرض، حيث أن الانتخابات في غياب قوة مستقلّة وغير منحازة تشرف على العملية الانتخابية، ستكون نتائجها معروفة سلفًا، وهي لصالح القوة المهيمنة عسكريًا على الأرض.

أما في "كردستان الغربية" فلا بدّ أن يدرك القادة الأكراد مدى حاجتهم إلى دعم مسعود البارازاني وحكم إقليم كردستان لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مناطقهم، وبأن أي تدهور في علاقات الأحزاب الكردية السورية مع حكومة إقليم كردستان ستكون له تداعيات وأضرار على الأكراد وجيرانهم العرب والأتراك. من هنا فإن التمسّك بالأفكار الضيقة التي يحاول حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني فرضها ستشكّل خطوة إلى الوراء في مسيرة الأكراد السورية لتحقيق تطلّعاتهم ومصالحهم في سوريا ومع الحكم البديل للنظام الحالي وتشير التطوّرات والأحداث اليومية إلى وجود أخطار حقيقية تهدّد بضياع هذه الفرصة التاريخية المتاحة الآن.

10- الوضع العسكري العام في "كردستان الغربية"

أحدث الإعلان عن قيام إدارة إنفصالية في المنطقة اصطفافات سياسية وعسكرية يمكن أن تدفع نحو حرب ثلاثية الأطراف: عربية، كردية، وإسلامية

متطرّفة. وكان المفاجئ في هذه التحضيرات انشقاق الوحدات الكردية عن الجيش الحر، حيث انضم لواء "جبهة الأكراد" الذي كان يقاتل إلى جانب ذلك الجيش إلى "وحدات الحماية الشعبية" الكردية، التي تخضع لقيادة حزب "الاتحاد الديمقراطي الكردستاني". وقد شكّل الجيش الحر جبهة لمواجهة الحركة الانفصالية الكردية ضمّت "اللواء 313" و "الفرقة 11" من الجيش الحر، إضافةً إلى بعض الوحدات الأخرى من الرقة. وتشارك في هذه الجبهة عناصر من "الدولة الاسلامية" في العراق والشام، و"جبهة النصرة" و"غرباء الشام" و"أحرار الشام"، ولواء "التوحيد".

ويبدو أن هناك جهوزية تركية للدخول على خط المواجهات في المستقبل، وخصوصًا في منطقة تل أبيض، حيث جرت في هذه المنطقة هجمات متبادلة بين القوات الكردية و"جبهة النصرة" وخصوصًا في رأس العين وتل أبيض. وتفيد المعلومات بأن هناك قرارًا كرديًا بالسيطرة على ممرّ رأس العين وتنظيف المنطقة من مقاتلي "جبهة النصرة" والجيش الحر.

في مواجهة هذه التطورات، اتخذت القيادة التركية مجموعة من التدابير العسكرية لمواجهة الوضع الميداني الطارئ، حيث جرى استنفار الفرقة الثانية، إضافةً إلى القاعدة الجوية التركية في ديار بكر.

هذا ويشكّل تل أبيض رأس ممر استراتيجي بين تركيا وسوريا، وهو يمتد على مسافة 20 كيلومترًا، على شكل "لسان" تقطنه أكثرية عربية، ويشق المنطقة الكردية إلى قسمين. ومن هنا فإن أي تدخّل تركي داخل سوريا سيكون عبر هذا "اللسان" الذي يسهّل الالتفاف على القوى الكردية المنتشرة على طول الحدود. ويدر هذا الممر عائدات جمركية كبيرة، كما أنه تجري من خلاله عمليات تهريب كبيرة لمواد أساسية، منها النفط والمشتقات النفطية

على اختلافها، هذا إضافةً إلى أن شحنات الأسلحة إلى شمال سوريا تمرّ عبره، وهو يشكّل هدفًا استراتيجيًا للجيش الحر.

وتحاول القوات الكردية أيضًا العمل على احتلال بعض النقاط الاستراتيجية على الحدود مع العراق ومنها معبر تل كوجر – ربيعة، الذي تحتله جبهة النصرة.

تحاول الميليشيات الكردية احتلال مختلف القرى والبلدات ضمن جبهة تمتد على 70 كلم، وستؤجج هذه العملية الواسعة الصراع الإثني بين العرب والأكراد، وهناك في الواقع دعوات في المساجد العربية للقتال ضد الأكراد وطردهم من القرى والمناطق التي يوجد فيها السوريون العرب. ويبدو أن هذا الصراع سيمتد جنوبًا باتجاه حلب وريفها، وقد يتسبّب ذلك بقطع العديد من الطرقات الرئيسة باتجاه الرقة وحلب.

11- العلاقات المتوترة مع المعارضة العربية

يعود التوتر في العلاقات بين الأحزاب الكردية وفصائل المعارضة السورية إلى الاختلاف الكبير الحاصل في نظرة الفريقين إلى مستقبل سوريا، وطبيعة النظام الذي قد يخلف النظام الحالي. لكن قبل البحث في هذا الموضوع، لا بدّ من الإشارة إلى المناورة التي قام بها هذا الأخير من أجل قطع الطريق على المعارضة المسلّحة والسيطرة على محافظة الحسكة وبقية مناطق الوجود الكردي في شمال البلاد. انسحبت قوات النظام من المواقع التي كانت تحتلها لصالح بعض القبائل العربية الموالية لها، والتي كانت قد نقلتها إلى المحافظة ضمن خطة تعريب المنطقة، ولصالح حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، وذلك انطلاقًا من ارتباطات هذا الحزب الأساسية بحزب العمال الكردستاني، والذي يتبع خطًا سياسيًا متباينًا مع تركيا ومع حكومة إقليم كردستان في العراق. وهكذا تحوّلت المناطق الكردية في الشمال إلى مسرح

للتنافس السياسي والعسكري بين الفصائل الكردية، وبين هذه الفصائل ومجموعات المعارضة المسلّحة وخصوصًا الجيش الحر وجبهة النصرة. ولم تتمكّن عناصر المعارضة المسلحة بنتيجة هذا التنافس من تحقيق اختراقات في عمق المناطق الكردية، على الرغم من وجود بعض المجموعات المسلحة المتحالفة أو المتعاونة مع الجيش الحر مثل لواء صلاح وكتيبة مشعل تمّو، واللذين يتشكلان من جنود وضباط منشقين عن الجيش السوري.

أقام حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني مجموعة من المواقع العسكرية ونقاط التفتيش لإعاقة حركة المعارضة المسلحة غير الكردية، وذلك ضمن خطته لمنعها من إقامة المعسكرات أو الوجود العلني في داخل المدن الكردية. وسعى الحزب إلى توافق ضمني مع فصائل المعارضة على هذه التدابير، وذلك لمنع تحوّل المدن إلى نقاط مواجهة ساخنة. ويبدو أن المعارضة، بما فيها الجيش الحر، قد رغبت في هذا الاتفاق الضمني لأنها كانت تريد تركيز معركتها ضد النظام بدل خوض معارك جانبية. وكان من نتيجة ذلك مشاركة الطرفين المعارضين، العربي والكردي، في العمل على السيطرة على حلب وريفها في الشمال الشرقي والشمال الغربي للمدينة[35].

إلا أن تطوّرًا بارزًا في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2012، أدى في ظل التوترات المتنامية بين مختلف المجموعات المسلحة من الجانبين الكردي والعربي إلى اشتباكات عنيفة قتل فيها العشرات، كما جرى تبادل لعمليات الخطف. وكانت المشكلة الأساس تدور حول حرية الوصول إلى الحدود التركية في المناطق الواقعة في ريف حلب الشمالي – الغربي[36].

في 25 تشرين الأول/أكتوبر، دخل لواء صلاح الدين (الذي يعتبر من

35- "**The Arab Kurdish battle in Syria has a major impact on Turkey's standing in the Syrian conflict**" http://www.impr.org.tr/en/the-arab-kurdish-battle-in-syria-has-a-major-impact-on-turkey's-standing-in-theyrian conflict.

36– "أكراد سوريا: صراع داخل الصراع"، تقرير مجموعة الأزمات رقم 136، ص. 30.

مكوّنات الجيش الحر)، ومعه جبهة النصرة السلفية، إلى حي الأشرفية المجاور لمنطقة الشيخ مقصود التي كانت تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني وقوات الحماية الشعبية الكردية. هذا وتعتبر منطقة الأشرفية ذات قيمة استراتيجية وعسكرية مهمة بالنسبة للطرفين، حيث أنها تتحكّم بالوصول إلى مدينة عفرين الكردية كما تتحكّم بطرق الوصول إلى مدينة أعزاز على الحدود التركية. فوقعت اشتباكات بين الطرفين سقط خلالها عشرات القتلى، كما امتدت الاشتباكات إلى القرى الكردية في شمال المدينة.

في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 تجدّد القتال بين الطرفين في منطقة رأس العين، والتي كان يسيطر عليها منذ انسحاب قوات النظام السوري مقاتلون أكراد ينتسبون إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، والذي كان قد رفض الانضمام إلى الثورة ضد النظام القائم. تشكّل رأس العين بلدة مختلطة، يعيش فيها عرب وأكراد وإثنيات أخرى. وقد شنّت عناصر من الجيش الحر وجبهة النصرة هجومًا على البلدة بهدف السيطرة عليها، وحصلت معارك قاسية ودامية بين الطرفين، نجحت ميليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني وقوات الحماية الشعبية الكردية بنتيجتها في صد الهجوم[37]. هذا وعاد الهجوم فتجدّد على رأس العين في 16 كانون الثاني/يناير 2013، لكن الميليشيات الكردية نجحت في احتوائه. وتشكلت المجموعات المهاجمة من الجهاديين من "غرباء الشام" و "جبهة النصرة" والجيش الحر وبعض المقاتلين من العشائر العربية المقيمة في المنطقة. وجرى التوافق على وقف النار بمبادرة قادها المعارض السوري ميشال كيلو، وذلك في محاولة لوقف عملية الإنزلاق نحو قتال طائفي وأثني يستفيد منه النظام في دمشق[38]. قضى الاتفاق بانسحاب جميع الفصائل

37- نفس المصدر ص.311.

38- "**The Arab Kurdish battle in Syria has a major Impact..**" See annotation No. 35.

المسلحة من رأس العين، وبأن يتشكّل مجلس مدني يمثل المجموعات الإثنية في المدينة. كما نصّ الاتفاق على أن يقوم الجيش الحر ووحدات الحماية الشعبية الكردية بعمل مشترك لإدارة الحواجز ونقاط التفتيش. لكن يبدو أن مجموعتي غرباء الشام (التي تسيطر على النقطة الحدودية مع تركيا) وجبهة النصرة لم ينسحبا نهائيًا من المنطقة، مما يؤشر إلى إمكان تجدّد الاشتباكات، وتمدّدها لتشمل مناطق أخرى.

بالفعل، تجدّدت هذه الاشتباكات في أواخر تموز/يناير 2013 وتمدّدت لتشمل محاولة جدية من جبهة النصرة للسيطرة على بعض الحقول النفطية في الرميلان والسويدية. ويتهم الأكراد بعض القبائل العربية بالتدخّل إلى جانب جبهة النصرة، ومنها قبيلة شمّر، وهذا ما دعا حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات الحماية الشعبية إلى إعلان التعبئة العامة[39].

في المقابل أدّت الاشتباكات في رأس العين تكرارًا حول الحقول النفطية إلى تقوية موقع حزب الاتحاد الديمقراطي في جميع المناطق الكردية، حيث سنحت أمامه الفرصة لنشر قواته العسكرية في مختلف المناطق، بما فيها تلك التي استقدمها من جبال قنديل. ولا يصب مثل هذا التطور في انتشار ميليشيات الحزب ونفوذه في صالح تركيا، أو في صالح المعارضة السورية المسلحة. وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان قد عبّر صراحة عن رفضه للمشروع الكردي الذي قدّمه صالح مسلم بتاريخ 26 شباط/فبراير 2013 بقوله: "إن وحدة سوريا وسلامة أراضيها مهمة جدًا بالنسبة إلينا، ولا يمكننا التسامح في الحفاظ على سلامة شمالي سوريا، ولن نسمح بأي تحوير أو إضرار بهذه السلامة، سواء عن طريق حكم ذاتي أو أي تدبير قانوني أو غير قانوني"[40].

39- جريدة الديار الأول من آب 2013 – جاءت الإشتباكات في سياق الرد على مقتل عيسى حسّو بمتفجرة وضعت في سيارته في القامشلي.

40- Prime Minister Erdogan has said initiatives towards partitioning Syria will not be allowed
www.trtenglish.com/trtworld/es/newsdetail.aspx?haberkodu=8b5ff464-bee5-4db5-beab-8be755312261.

أما في عملية البحث عن أسباب التوتر في العلاقات بين الأكراد والمعارضة المسلحة، والتي أدت في المحصلة إلى اشتباكات مسلحة في رأس العين وعدة مواقع أخرى، فإن الجانب العربي يتهم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني بالتنسيق مع النظام في دمشق وبتنفيذ سياساته[41]. في المقابل يتهم الجانب الكردي تركيا باستعمال المجموعات المسلحة الأصولية لشن حرب ضد الأكراد، أو تحديدًا ضد ميليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني. في المحصلة تشكل هذه الاشتباكات طعنة قاسية في خاصرة الثورة السورية، وهي تشكّل بداية خطرة لحرب أثنية بين الأكراد والعرب، كما تساهم في زرع بذور الشك والعداء بين السنّة وباقي الأقليات. ويبدو أن هناك حاجة ماسة لدى الطرفين الكردي والمعارضة السورية الممثّلة بالجيش الحر، بهدف إنشاء علاقات تنسيق وتعاون واضحة لمنع الإنزلاق نحو فتنة، عربية – كردية. ولا بدّ أن يعمل حزب الاتحاد الديمقراطي كل ما يلزم من أجل تبديد الشكوك التي تحوم حول تعامله مع النظام لإفشال الثورة في المناطق الشمالية. أما المسؤولية الأساسية عن منع اندلاع مواجهات عسكرية جديدة فانها تقع على عاتق الطرفين العربي والكردي للحؤول دون استعمال تركيا للجماعات المسلحة الدينية من أجل إضعاف ميليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي ونفوذه، من خلال تجديد الاشتباكات في رأس العين أو غيرها من المواقع. فإن الشكوك المثارة حول ضلوع تركيا في الدفع نحو هذه المواجهات فإنها سوف تنعكس سلبًا على الدور الذي كان متوقعًا من تركيا، والذي يرتكز على الحؤول دون حصول مواجهات طائفية أو إثنية بين الفصائل السورية.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني يشعر بأنه

41- Luke Harding, "**The regime exit from Kurdish areas has sparked mistrust between rebels and Kurds**", the Guardian, 14 December 2012
"www.guardian.co.uk/world/2012/dec/14/syria-kurds -if-assad-falls/point "Syria's Kurds face un certain future if Assad falls

مستهدف ومطوّق اقتصاديًا وتموينيًا حيث تمنع المجموعات المسلحة (بما فيها الجيش الحر) وصول الغذاء والمشتقات النفطية إلى مناطقه، في الوقت الذي أغلق الإقليم الكردي العراقي حدوده مع سوريا. ويعتقد مسؤولو الحزب المذكور بأن هناك مشروعًا، يشارك فيه مختلف الأطراف بهدف خنق الحزب وإفشال مشروعه السياسي لـ"كردستان الغربية"[42]. إنما لا يمكن توقّع أي تحسن في العلاقات السياسية بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني مع المعارضة الممثّلة بالمجلس الوطني السوري (سابقًا) أو الائتلاف الوطني السوري (حاليًا). فالحزب كان يعتبر أن المجلس الوطني مقرّب جدًا من السلطات التركية، وأن الاخوان المسلمين يسيطرون على المجلس. وكان الحزب قد اعتبر في المؤتمر الذي عقده في بروكسيل في آذار/مارس 2012 أن الإخوان المسلمين يشكلون الفصيل الأكبر في المجلس الوطني، وأنهم يعملون لمنع الأكراد من تحقيق تطلّعاتهم السياسية. وكان للتشبيه الذي أورده رئيس المجلس السابق برهان غليون ما بين الأكراد والمهاجرين المسلمين في فرنسا أسوأ الأثر على علاقات الحزب مع المعارضة، إضافةً إلى مواقف المجلس الوطني التي أشارت إلى رفض التجاوب مع مطالب الأكراد بنزع صفة العروبة عن الجمهورية السورية.

نتيجة هذه الخلافات العميقة فقد اختار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني الانضمام إلى هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمغرافي، التي ترفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في سوريا. وجرى بنتيجة ذلك إختيار حسن عبد العظيم كنائب لرئيس هيئة التنسيق صالح مسلم، واستقرّ صالح مسلم في موقع الرئاسة، على أساس أنه مستعد للحوار من

42– "أكراد سوريا: صراع داخل الصراع"، صفحة 31.

أجل تحقيق إصلاح في النظام، أما في حال انضمام هيئة التنسيق إلى الائتلاف الوطني فإنه من المتوقّع أن يبتعد صالح مسلم عن الهيئة وعن الائتلاف معًا.

في المقلب الآخر، سعى المجلس الوطني السوري إلى استمالة المجلس الوطني الكردستاني إلى صفوفه في محاولة لتوسيع قاعدة المعارضة وضم أقلية رئيسة إليه، إلا أن هذه الجهود لم تنجح في تحقيق ذلك، وجاء هذا الإخفاق على خلفية رفض المجلس الوطني السوري قبول مصطلح "الأمة الكردية" إضافةً إلى رفضه مناقشة عدة مطالب تقدّم بها الوفد الكردي في المؤتمر الذي استضافته الجامعة العربية في تموز/يوليو 2012، ومنها الاعتراف بالأكراد كمجموعة عرقية متميّزة، والاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية. كما أصرّ الرئيس السابق برهان غليون على رفض أي مطلب بقيام فدرالية لأن ذلك يعني حتمًا الانفصال. عاد المجلس الوطني السوري وصاغ وثيقة تلتزم بالاعتراف الدستوري بالهوية القومية للشعب الكردي، وذلك في إطار وحدة أراضي سوريا والشعب السوري، مع الدعوة إلى توسيع سلطات الحكومة المحلية، لكن هذه التوضيحات لم تؤدِ إلى اتفاق بين الطرفين.

كما أن انتخاب عبد الباسط سيدا، وهو كردي الأصل، لم ينجح في التقريب بين المجلس الوطني السوري والمجلس الوطني الكردستاني. وأثارت علاقته الوثيقة بتركيا، الشكوك لدى معظم الأحزاب الكردية. ويبدو أن الجانب الكردي قد نسف كل جسور الحوار من خلال تمسّكه بمطلب تقرير المصير ودعم قيام حكم فيدرالي في سوريا، لكن الحوار لم ينقطع بين المجلسين، وذلك استنادًا للعلاقة التي تربط كل منهما بتركيا[43].

عند تشكيل الائتلاف الوطني السوري في 12 تشرين الثاني/يناير 2012،

43- نفس المصدر، صفحة 32.

حضر أعضاء من المجلس الوطني الكردستاني، كما حضر مسعود البارازاني إلى مؤتمر قطر للمشاركة في المحادثات لتشكيل تحالف معارض يضم الأكراد. ولم يدع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني إلى الاجتماع المذكور. وطالب الجانب الكردي بموقع نائب لرئيس الائتلاف وبأن يكون 15% من أعضاء المجلس من الأكراد، وأن يتم حذف كلمة "عربية" من "الجمهورية العربية السورية". رحّب رئيس الائتلاف السوري السابق معاذ الخطيب بمشاركتهم، ووعدهم بدرس مطالبهم، على أن يبقى بحث المسائل الدستورية إلى ما بعد سقوط النظام في دمشق والتحضير لنظام بديل.

ويبدو بوضوح أنه لا تتوافر في الأفق القريب أي فسحة أمل تخفّف التوتّر القائم في العلاقات الميدانية أو السياسية بين القوى الكردية والمعارضة السورية، وأنه مع استمرار الوقت، وفي ظل المناوشات العسكرية، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني سيعزّز وجوده العسكري، من أجل فرض حال انفصالي، على الرغم من الضغوط التي تمارس عليه من قبل المعارضة المسلحة وتركيا وحكومة إقليم كردستان. سيؤسّس مثل هذا الواقع لإمكان حدوث تغييرات في الحدود التي رسمتها إتفاقية سايكس – بيكو. وتبقى سوريا مهدّدة ايضًا بحدوث عمليتي انفصال إضافيتين في المنطقة العلوية في الغرب والمنطقة الدرزية في الجنوب، إذا ما طالت الحرب وتعذّر حصول توافق إقليمي ودولي على إيجاد حل سياسي بنقل السلطة، مع الحفاظ على وحدة البلاد.

12- الاستنتاجات

ملأت أحزاب وقوى كردية الفراغ الذي خلّفه انسحاب قوى النظام السوري في تموز/يوليو 2012 من محافظة الحسكة. تتنافس هذه الأحزاب على النفوذ في هذه المناطق ذات الأكثرية الكردية، ويرتبط حزب الاتحاد الديمقراطي

الكردستاني مع حزب العمال الكردستاني الموجود في تركيا بينما ترتبط الأحزاب والقوى الأخرى مع حكومة إقليم كردستان في العراق.

كما يفتح الصراع داخل سوريا الباب على عدة خيارات يمكن أن يعتمدها الأكراد السوريون لاستعادة حقوقهم، ويبدو أن الخيار الذي يعمل بتحقيقه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني هو الأخطر على وحدة سوريا. يتركّز هدفه المعلن على تحقيق كيان مستقل في شمال – شرق سوريا. يصطدم هذا الخيار برفض المعارضة السورية للمطلب الكردي بالتعهد بنزع الهوية العربية عن الجمهورية المقبلة، وبالاعتراف المسبق بحقوق الأكراد بحكم ذاتي، وهويّة وطنية ضمن هذه الجمهورية. ويشكّل ذلك دعوة لقيام دولة فيدرالية على غرار النموذج العراقي.

يبدو من المستبعد إمكان إيجاد أرضية مشتركة بين الأكراد والمعارضة السورية، هذا ما أظهرته التوترات التي شهدتها العلاقات، وما نتج عنها من اشتباكات مسلّحة دامية في رأس العين والشيخ مسعود والمشرفية وغيرها من المواقع، ومن غير المتوقّع أن يتوصّل الطرفان إلى هدنة دائمة. كما تشير الاشتباكات المتتالية، ودعوة وحدات الحماية الشعبية الكردية إلى إعلان "النفير العام" في المناطق الكردية وتعبئة جميع القادرين على حمل السلاح من أجل الدفاع عن هذه المناطق ضد هجمات جبهة النصرة وتنظيم دولة العراق والشام الإسلامية. وكانت الشرارة قد انطلقت من عملية اغتيال المسؤول الكردي عيسى حسو بانفجار في القامشلي، وقد تعهّد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني بالنيل من الجناة.

في ظل الأوضاع الأمنية المتدهورة يلوح شبح الحرب الأهلية، التي ستترافق من دون شك مع عمليات تنظيف عرقي من الجانبين. لكن، الجيش

الحر والمعارضة يحاولان منع الانزلاق إلى مثل هذه الحرب، وذلك ضمن إمكان عدم الوقوع في اللعبة التي يديرها النظام من خلال وجود تواطؤ بينه وبين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني بقيادة صالح مسلم، والذي يحاول تسريع عملية إقامة إقليم يحكم نفسه ذاتيًا، وهذا ما يؤكّده المخطّط لكتابة دستور خاص لهذا الكيان الكردي، إضافةً إلى إنشاء المؤسسات الأمنية والإدارية والاقتصادية اللازمة لهذه الدويلة.

لا تقتصر التهديدات والمخاطر على مشروع إقامة كيان يتمتّع بالحكم الذاتي، على المعارضة المسلّحة التي تبديها جبهة النصرة والتيارات الإسلامية الأخرى لهذا المشروع، بل تتوسّع لتشمل المعارضة التركية الشديدة له، وخصوصًا بأن الحزب الذي يقف وراءه هو امتداد فعلي لحزب العمال الكردستاني. من هنا فإن الحكومة التركية قد لا تكتفي بتسليح الجبهات الإسلامية العاملة في الشمال السوري، بل يمكن توقّع أن تقوم القوات المسلّحة التركية بعمليات عسكرية عبر الحدود من أجل إضعاف حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني تمهيدًا لإسقاط مشروعه الانفصالي. يضاف إلى معارضة تركيا للحزب المذكور المعارضة التي تبديها حكومة إقليم كردستان في العراق، والتي تحاول مؤازرة الجيش الوطني الكردستاني، المعارض بقوة للنظام السوري. وقد حاول الائتلاف الوطني السوري، وقبله المجلس الوطني السوري استمالة هذه القوى الكردية في محاولة لتوسيع قاعدة تمثيله، ولكنه فشل بسبب عدم اهتمامه بالتطلعات الكردية، ولرفضه مصطلح "الأمة الكردية". ويبقى من المستبعد جدًا أن تساوم المعارضة السورية على الهوية العربية لسوريا، أو أن تتجاوب مع أي طروحات كردية لإقامة إقليم كردي، وفق النموذج العراقي، وذلك ضمن رفض سياسة

التفتيت أو قيام جمهورية فيدرالية.

في الواقع لا تختلف طبيعة الصراع في سوريا عما رأيناه في الصراعات التي حدثت في العقود الأربعة الماضية، حيث برزت استعادة لطموحات وهويات وطنية، طالما اعتقدنا أنها ضاعت واندثرت في كتب التاريخ[44]. إذ إن ما نشهده اليوم هو عودة جديدة لعدة هويات وطنية داخل سوريا، وإن ما يذكيها هو موجات العنف المفرط التي تشهدها البلاد. يطرح ظهور هذه "الهويات الوطنية" بقوة إمكان أن تعود سوريا إلى التجربة الخطيرة التي مرّت بها في ظل الانتداب الفرنسي حيث جرى تقسيم بلاد الشام إلى ست دويلات. هل تتكرّر هذه التجربة، فتنسلخ عن الوطن الأم عدة دويلات مذهبية وإثنية.

في النهاية سيرتكب الأكراد السوريون خطأً فادحًا إن هم استعجلوا الأمور لإقامة كيان كردي منفصل. فالواقعية والعقلانية السياسية تفرضان أن يتفق جميع الأحزاب والقوى الكردية هناك على صياغة رؤية مستقبلية تحفظ حقوق المواطن، وتؤمّن الاعتراف بهوية وطنية في سوريا موحّدة، وأن يتم التفاوض مع الائتلاف الوطني السوري. ولا بدّ في نهاية المطاف من إدراك أنه لن يكون من السهل إقناع النظام أو المعارضة بقبول تمثيل الأكراد بوفد منفصل ومستقل في مؤتمر "جنيف – 2".

إن جميع الحدود الجغرافية القائمة الآن في هذا المشرق العربي هي نتيجة مباشرة لاتفاقية سايكس – بيكو والاتفاقيات اللاحقة، والتي قسّمت المنطقة أولاً إلى مناطق نفوذ، ولاحقًا إلى دول ضمن حدودها الراهنة ولا بدّ أن يدرك الجميع بأن اللعب بحدود الدولة السورية سيؤدّي حتمًا إلى انزلاق

44- Michael Williams, "**Back to the future for Syria**", the world today, volume 69, number 5.
www.chathambouse.org/publications/twt/archive/view/191847.

الدول الأخرى إلى لعبة التفتّت والتقسيم، وهو تطوّر خطير لن يكون في صالح الأمن والاستقرار الاقليميين.

تبقى سوريا وحدها القادرة على تحديد مستقبل المنطقة، بخلاف الآراء القائلة بأن ظروف العراق هي التّي تحدّد ذلك المستقبل[45]، حيث أن سوريا تشكّل النقطة المركزية، وأن أي اهتزاز يصيبها ستكون له ارتدادات مؤثّرة أكيدة على الآخرين.

45– نسيم خوري، "الأكراد أو "الدولة" المتعثّرة بين الوقائع والوعود"، مجلّة الدفاع الوطني اللبناني، العدد السادس والخمسون، نيسان/أبريل 2006، ص 53.

دراسة في النصوص القانونية المنظّمة للعمل الأمني في لبنان

العميد الركن المتقاعد د. صالح طليس*

المقدمة

أعادت معظم الدول الديمقراطية النظر بسياساتها الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة، وبدأت باعتماد استراتيجيات أمنية جديدة لمواجهة الأخطار الجديدة الناتجة عن نشاطات المجموعات الإرهابية والعصابات الإجرامية العابرة بنشاطاتها للقارات. وقد بدأت تلك الدول بإعادة النظر بتشريعاتها الأمنية، إضافة إلى إنشاء أجهزة أمنية خاصة ومتخصصة، لتطوير آليات مراقبة مدنية وعسكرية، بهدف حفظ أمن الدولة ومواطنيها في سياق نظام ديمقراطي، يسعى للحفاظ على حقوق الناس وحرياتهم من دون المس بأمنهم.

ولبنان الذي يعيش في منطقة غير مستقرّة، وفي ظل نظام عالمي، يتأرجح بين أحادية القطب وتعددية الأقطاب، قد تأثر ومازال يتأثّر بالأخطار الجديدة على الصعيد الداخلي، وبخاصةٍ في مجال الإرهاب والجريمة المنظّمة، إضافة

* أستاذ قانون عام في الجامعة اللبنانية عميد ركن متقاعد

إلى التهديدات الخارجية والمشاكل التقليدية التي يعانيها، تلك المشاكل والأخطار التي جعلت البعض يعتبر أن لبنان لايزال مكشوفًا أمنيًا، وقد قال عنه وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر ذات يوم بما معناه إن لبنان بلد مثالي لتحقيق المؤامرات، ليس ضدّه فقط، وإنما ضدّ كل العالم العربي.

هذا الواقع اللبناني في ظل عمليات إصلاح في قطاع الأمن في معظم دول العالم، يدعونا للتساؤل عما إذا كانت التشريعات اللبنانية وتطبيقاتها، قد نجحت في وضع الأطر المناسبة لعمل هذه المؤسسات الأمنية، بشكل يسمح لها بالوقاية والتصدّي للأخطار الأمنية؟ وهل لاتزال هذه التشريعات صالحة لهذه المرحلة الجديدة من التحديات الأمنية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات سيتم استعراض النصوص التشريعية الأساسية التي ترعى عمل المؤسسات الأمنية اللبنانية، سواء كانت ذات طابع وقائي أو علاجي أو قمعي، ودراسة مدى تكاملها وانسجامها وتناسبها مع حجم المخاطر والتهديدات الراهنة.

وسيتم تناول هذه النصوص ومدى تطبيقها في فصلين: يعالج الفصل الأول النصوص التشريعية على المستويين السياسي والإستراتيجي، وذلك من خلال مراجعة الدستور والقوانين المتعلّقة بالمرجعية السياسية للأجهزة الأمنية. أما في الفصل الثاني فستتم دراسة النصوص على المستوى التنفيذي، أي تلك النصوص المتعلّقة بمهمّات الأجهزة الأمنية الآتية وارتباطها: الجيش، ومديرية المخابرات، ومديرية قوى الأمن الداخلي وشعبها، ومديريتا الأمن العام وأمن الدولة.

الفصل الأول: السياسة الأمنية والإستراتيجية في النصوص القانونية

السياسة الأمنية على صعيد أي دولة هي مجموعة من الخطط ترسمها

الحكومة وتحدّد الأهداف الواجب تحقيقها بدقة بعد أن يتم التعرّف إلى المشاكل الأمنية وأسبابها. أما الإستراتيجية بمفهوم "ليدل هارت" (Liddel Hart) فهي "درس الخيارات المتاحة للدولة وتحليلها وتقييمها وكيفية استخدام الإمكانات والموارد المختلفة لتحقيق الأهداف التي تحدّدها السلطة السياسية"[1].

نستنتج من هذين التعريفين أن السياسة الأمنية هي التي تحدّد الأهداف المطلوب إنجازها، أما الاستراتيجية فهي كيفية تحقيق هذه الأهداف بأفضل الوسائل المتاحة. وتظهر الإستراتيجية الأمنية ضمن إطار خطة مدروسة تشمل الوسائل المتاحة والأهداف المحدّدة، التي يجب أن تكون محدّدة بوضوح، وواقعية أو قابلة للتحقيق، وعقلانية تعتمد على قدرات الدولة حيث تتناسب الوسائل مع الأهداف، إضافة إلى قابليتها للاستمرار وإلزامية تطبيقها، وتمتّعها بنوع من المرونة في أثناء التطبيق.

فالخطة الأمنية التي وضعتها الدول الصناعية السبع وروسيا لمكافحة الإرهاب بموجب البيان الوزاري الصادر نتيجة اجتماعاتها في باريس بتاريخ 30 تموز/يوليو 1996، اتصفت بهذه الصفات وتضمّنت بنودًا عديدة حدّدتها بوضوح، ومن بينها سن التشريعات المناسبة التي تساعد في وضع الخطط وتنفيذها، وتعديل التشريعات القائمة بالقدر الذي يخدم الإستراتيجية الأمنية[2].

وإذا كانت هذه أهمية السياسة الأمنية والأمن الوطني في الدول الديمقراطية، فمن يضع السياسة الأمنية ومن يحدّد الأهداف الإستراتيجية الوطنية وفق التشريعات الأمنية اللبنانية؟ وهل هناك سياسة أمنية واضحة نلمسها في التشريعات اللبنانية؟ هذا ما سنحاول معالجته في هذا الفصل ابتداءً بالدستور

1- ليدل هارت، "**الاستراتيجية وتاريخها في العالم**"، ترجمة المقدم الهيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت 1967، ص. 158

2- محمد الأيوبي، "**النظرية العامة للأمن – نحو علم اجتماع أمني**"، الطبعة الأولى، بيروت 2000، ص. 294

اللبناني والتشريعات والنصوص القانونية الأخرى المتعلّقة بها.

القسم الأول: السياسة الأمنية في الدستور اللبناني

لم يشر الدستور اللبناني قبل الطائف إلى السياسة الأمنية ولا حتى إلى الجهة المسؤولة عن وضع السياسة العامة للدولة، باستثناء تحميل الوزراء إجمالاً تبعة سياسة الحكومة العامة كما جاء في الفقرة الأولى من المادة 66 القديمة[3]. وهذه السياسة العامة تظهر في بيان خطة الحكومة الذي يعرض على المجلس النيابي بواسطة رئيس الوزراء أو وزير يقوم بمقامه وفق ما ورد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة.

لكن تعديلات الطائف أوردت نصوصًا تعالج هذا الأمر في أكثر من مادة، إما بشكل غير مباشر عندما نقلت السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء، كما نصت عليه المادة 17[4]، وإما بشكل مباشر كما ورد في المادة 65 الجديدة التي نصّت على أن "تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، وهي السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

السهر على تنفيذ القوانين والإشراف على أعمال أجهزة الدولة من إدارات ومؤسّسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء".

يظهر بوضوح من هذا النص أن وضع السياسة الأمنية، التي هي جزء من السياسة العامة، قد أصبحت من صلاحية مجلس الوزراء الذي أنيطت به

3- نص المادة 66 القديمة: "يتحمّل الوزراء إجماليًا تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحمّلون إفرادياً تبعة أفعالهم الشخصية. ويعد بيان الحكومة ويعرض عل المجلس بواسطة رئيس الوزراء أو وزير يقوم مقامه".

4- نص المادة 17 القديمة: " تناط السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفق أحكام هذا الدستور".

السلطة الإجرائية كما هو الحال في الأنظمة البرلمانية، بعد أن كانت منوطة برئيس الجمهورية وفق نص المادة 17 من دستور الجمهورية الأولى (قبل الطائف).

أما على صعيد تنفيذ السياسة الأمنية والتي تتمّ من خلال تحديد الأهداف الإستراتيجية فقد اعتبرت المادة 64 الجديدة[5]، المعدّلة بعد الطائف، أن رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة بصريح العبارة، كما يُستدل ضمنيًا على مسؤوليته عن تنفيذ السياسة الأمنية عندما أشارت الفقرة الأولى من المادة 64 الأخيرة، إلى كونه حكمًا نائبًا لرئيس المجلس الأعلى للدفاع، الذي يرأسه رئيس الجمهورية، وفق ما أوردته المادة 49 الجديدة[6] في فقرتها الأولى.

وهذا يعني أن الدستور اللبناني قد حدّد السلطة الحكومية المسؤولة عن وضع السياسة الأمنية، وحدّد رئيس ونائب رئيس المجلس الأعلى للدفاع، الذي كان قد أنشئ بقانون سابق سنتحدّث عنه لاحقا– تاركًا للحكومة والمجلس الأعلى للدفاع تحديد السياسة الأمنية وأهدافها الإستراتيجية.

لكن المادة 49 التي أولت رئيس الجمهورية رئاسة المجلس الأعلى للدفاع، أضافت في فقرتها الأولى: "وهو القائد الأعلى للقوات المسلّحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء". وفي المقابل نصت المادة 65 الجديدة: "تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء"، وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة. ومن المعروف أن الخضوع يكون للقائد، الأمر الذي خلق التباسًا وتضاربًا بين النصوص الدستورية، لجهة مرجعية القوات المسلحة السياسية وأي

5– نص المادة 64 الجديدة: "رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة ويتكلّم بإسمها ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. وهو يمارس الصلاحية الآتية: – يرأس مجلس الوزراء ويكون حكمًا نائبًا لرئيس المجلس الأعلى للدفاع."

6– نص الفقرة الأولى من المادة 49 الجديدة: " رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفق أحكام الدستور. يرئس المجلس الأعلى للدفاع، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ."

سلطة تعطيها الأوامر، وبالتالي أثار تساؤلاً حول السياسة الأمنية التي تنفّذها الأجهزة الأمنية التي يقع على عاتقها تنفيذ تلك السياسة، في ظل تناقض الأوامر الذي قد يحصل أحيانًا ويفقدها الرؤية الإستراتيجية التي تشكّل أكثر من ضرورة لتمكّنها من تحقيق أهدافها، فما هو سبب هذا التناقض وما هي جذور هذا النص الدستوري الملتبس؟

القسم الثاني: القيادة السياسية للقوات المسلحة

لم يتضمن دستور 1926 أي إشارة إلى القوى الأمنية أو المسلّحة ومرجعيتها، أي ارتباطها، لا لجهة القيادة ولا لجهة الإشراف، وذلك لأن القوى المسلّحة والأمنية، التي باشرت السلطة المنتدبة بإنشائها، كانت خاضعة لسلطة المفوض السامي الفرنسي وإشرافه. ولم يكن خلو الدستور من النص يهدف إلى وضعها بتصرّف أي سلطة لبنانية، بل كان يهدف إلى إبقائها تحت إمرة المفوّض السامي المباشرة.

أما بعد الاستقلال فإنه يتوجّب التمييز بين مرحلتين أساسيتين: الأولى قبل الطائف حيث كانت السلطة الإجرائية منوطة برئيس الجمهورية. والثانية بعد الطائف وتعديلاته الدستورية حيث أنيطت تلك السلطة بمجلس الوزراء.

قيادة القوات المسلحة قبل الطائف

بعد الاستقلال، تولّت التشريعات اللبنانية معالجة مسألة ارتباط القوات المسلحة بالقيادة السياسية اللبنانية، ومنذ استلام الدولة اللبنانية في العام 1947 ما كان يسمّى في الجيش الفرنسي فرقة الشرق، بدأت القوانين والمراسيم الاشتراعية بتنظيم هذه القوى وربطتها بالسلطة التنفيذية التي كانت منوطة

برئيس الجمهورية وفق المادتين 17 و53 من دستور ما قبل الطائف[7].

وقد جاء هذا الربط بتصرّف رئيس الجمهورية، إما بشكل غير مباشر ومن خلال الوزراء المرتبطين به كونه رئيسًا للسلطة التنفيذية. وإما بشكل مباشر، كما ورد في المادة الثانية من المرسوم الاشتراعي، الرقم 66 الصادر عام 1953 التي نصّت على وضع الجيش والقوى الجوية والبحرية تحت تصرّف رئيس الجمهورية، والتي تكرّرت في المادة 2 من المرسوم الاشتراعي، رقم 33 في19 كانون الثاني/يناير 1955، الذي أعطي عنوان تنظيم وزارة الدفاع الوطني وتحديد قانون الجيش، حيث ورد: "يوضع الجيش والقوى الجوية والبحرية تحت تصرّف رئيس الجمهورية".

ومع صدور المرسوم الاشتراعي رقم 10 في تموز/يوليو 1967، الذي حلّ محل المرسوم السابق، ورد في المادة 2 منه عبارة "يوضع الجيش بتصرّف رئيس الجمهورية". وكان المقصود بالطبع قواته المسلحة[8]. وجاء هذا النص القانوني متوافقًا مع القواعد الدستورية المعمول بها آنذاك، وبخاصة المادة 17 التي كانت تنيط السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية في ظل نظام سياسي شبه رئاسي.

بتاريخ 1979/3/24، صدر قانون للدفاع الوطني رقم 3 ليعرف القوى المسلحة في مادته الثالثة التي نصت: "يقصد بالقوى المسلّحة الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وسائر العاملين في القطاع العام الذين يحملون السلاح بحكم وظيفتهم". وقد حرص هذا القانون، كما القوانين السابقة، على وضع الجيش بتصرف رئيس الجمهورية، محاولاً لأوّل مرة أن يذكر بأنّ ممارسة صلاحيات الرئيس تتم وفق الأحكام المنصوص عليها في الدستور وفي القوانين النافذة[9].

7- نص المادة 53 القديمة: "رئيس الجمهورية يعيّن الوزراء ويسمّي منهم رئيسًا ويقيلهم ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا تلك التي حدّد القانون شكل التعيين لها على وجه آخر ويرأس الحفلات الرسمية".

8- بيان نويهض، "**تطوّر النظام الدستوري والسياسي اللبناني**"، 1920 – 1995، من دون دار نشر، بيروت: 1996

9- نص م.5 من قانون الدفاع رقم 3\79 "**يوضع الجيش بتصرّف رئيس الجمهورية، وهو يمارس صلاحياته وفق الأحكام المنصوص عنها في الدستور وفي القوانين النافذة**".

وقد تكرّر تعريف القوى المسلحة بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون الدفاع الحالي، الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16، كما تمّت المحافظة على عبارة "يوضع الجيش بتصرّف رئيس الجمهورية"[10]، واستثني باقي القوات المسلحة من هذا الوضع في المادة 5 من المرسوم المذكور، إنما أضيفت إليها المادتان 6 و7 من هذا المرسوم الاشتراعي. حيث نصّت المادة السادسة على أن مجلس الوزراء هو الذي يقرّر السياسة العامة الأمنية والدفاعية، ويعيّن أهدافها، ويشرف على تنفيذها. أما المادة السابعة فنصّت على إنشاء مجلس أعلى للدفاع.

هكذا يتبيّن لنا أن قوانين الجمهورية الأولى قد حافظت على وضع الجيش بتصرّف رئيس الجمهورية، كما نصّت المادة 5 من المرسوم الاشتراعي رقم 102 الذي لايزال يعمل به، والتي أكّدت على أن ممارسة الرئيس لصلاحياته يجب أن تتمّ وفق أحكام الدستور والقوانين النافذة، على الرغم من التضارب الواضح مع نص المادة السادسة من المرسوم الأخير التي أولت مجلس الوزراء تقرير السياسة العامة الأمنية والدفاعية، وتعيين أهدافها، والإشراف على تنفيذها. ويظهر أن هذا التناقض بين المادتين الخامسة والسادسة، قد انتقل إلى دستور ما بعد الطائف.

القيادة السياسية للقوات المسلّحة بعد الطائف

أعطى دستور الطائف، في المادة 49، القيادة العليا للقوات المسلحة إلى رئيس الجمهورية بينما أخضعها لسلطة مجلس الوزراء في م. 65، مما جعل البعض يرى بين هذين النصين تناقضًا كبيرًا قد يتسبّب في تشابك

10– المادة 5: كما تعدّلت بالمرسوم الاشتراعي رقم 1/84 ت 84/9/26 "يوضع الجيش بتصرّف رئيس الجمهورية الذي يمارس صلاحياته وفق الاحكام المنصوص عنها في الدستور والقوانين النافذة. ولاسيما المادتين 6 و7 من هذا المرسوم الاشتراعي."

الصلاحيات والسلطات بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء[11]. ويبدو جليًا من خلال قراءة هذين النصين مدى الالتباس الحاصل في المعنى، حيث أثار البعض تساؤلاً حول كيفية رئيس الجمهورية وإمكانيته في أن يكون قائدًا أعلى؟ وكيف تكون القوات المسلحة خاضعة لسلطة مجلس الوزراء؟[12].

ويظهر أن مصدر هذا الالتباس والتناقض القديم الجديد يعود إلى المشاريع التي أعدّت لمعالجة الأزمة اللبنانية. فبعضها نص على اعتبار رئيس الجمهورية القائد الأعلى للجيش، إضافة إلى رئاسة مجلس الأعلى للدفاع؛ مثل التصوّر الأوّلي الذي تضمّنه البرنامج الإصلاحي الذي وضعته اللجنة السداسية العربية، التي شكّلت إثر اجتماع وزراء الخارجية العرب في 12 كانون الثاني/يناير 1989، في دورة عادية لدرس الأزمة اللبنانية[13]، والورقة التي أعدّها الرئيس رفيق الحريري في العام 1987 وقدّمها إلى مؤتمر الطائف، وكذلك مشروع الوثيقة التي أعدّتها اللجنة الثلاثية العربية.

في حين أن البعض الآخر من المشاريع كالورقة التي أعدّها بعض القيادات الإسلامية اللبنانية، التي سلّمت إلى وزير الخارجية إيلي سالم بواسطة السوريين في 6 شباط/فبراير 1987[14]، ومشروع وثيقة الوفاق الوطني التي وضعها الرئيس حسين الحسيني[15]، ومشروع وثيقة الوفاق الوطني التي أقِرّت في بيت الدين[16]، قد اقتصرت على ترؤّس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للدفاع.

11- د. جورج أبوصعب، "**النظام الرئاسي وصلاحيات رئيس الجمهورية (بين دستوري الجمهورية الأولى والثانية)**"، دراسة منشورة في كتاب خليل الهندي وانطوان الناشف، "**الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان،2000، ص. 210.

12- قبلان قبلان، "**المؤسسات الدستورية في لبنان بين النص والممارسة في ضوء اتفاق الطائف**"، المنشورات الحقوقية، صادر، بيروت، 2004، ص. 271.

13- جورج بكاسيني، "**أسرار الطائف من عهد أمين جميل حتى سقوط الجنرال**"، دار التعاونية الطباعية، بيروت، 1993، ص. 268

14- خليل الهندي وأنطوان الناشف، "**الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**"، مرجع سابق، ص. 200.

15- جورج بكاسيني، "**أسرار الطائف من عهد أمين جميل حتى سقوط الجنرال**"، مرجع سابق، ص. 245.

16- المرجع السابق، ص. 256.

ويتبيّن لنا من مراجعة الاقتراحات والمشاريع الإصلاحية، المقدّمة إلى مؤتمر الطائف، أنها أجمعت على تروّس رئيس الجمهورية للمجلس الأعلى للدفاع من دون أن تجمع على توليه قيادة القوات المسلحة، لكن، على الرغم من ذلك التباين، فقد تم إضافة عبارة "توليه هذه القيادة" إلى الفقرة الأولى من نص المادة 49، مما يستوجب دراسة هذه العبارة ومدى انسجامها مع روحية الدستور والمواثيق اللبنانية.

قيادة رئيس الجمهورية للقوات المسلحة

تعود جذور فكرة تولّي الرئيس قيادة الجيش إلى أيام العصور الملكية، عندما كان الملوك هم الذين يتولون قيادة الجيوش، بعد إعدادهم لذلك من خلال تنشئة ثقافية خاصة. لكن مع بروز أوّل ديمقراطية تعتمد الدستور المكتوب بدأت هذه الفكرة بالتراجع، وذلك عندما رفض واضعو أول دستور أميركي العام 1787 اقتراحًا يقضي بمنح الرئيس حق قيادة الجيش بصورة شخصية.

وأصبحت اليوم قيادة القوات المسلحة في أثناء الحرب، والإشراف على العمليات العسكرية في الأنظمة البرلمانية الديمقراطية، ترتبط بالحكومة حيث تأتمر هذه القوات بجنرالات تعيّنهم الحكومة وتقيلهم، وإنّ توقيع رئيس الجمهورية على المراسيم التي تنظّم عمل السلطات العسكرية يقابله توقيع الوزير المختص (وزير الدفاع) الذي يكون مسؤولاً أمام البرلمان[17].

وهكذا جاء اتفاق الطائف لينحو نحو التوجّه الديمقراطي، بإخضاع السلطة العسكرية إلى السلطة المدنية، من خلال النص على خضوعها لمجلس الوزراء الذي أنيطت به الصلاحية الإجرائية، وكلّفته بالإشراف على أعمال

17- أنطوان سعد، "موقع رئيس الجمهورية ودوره- في النظام السياسي اللبناني- قبل وبعد اتفاق الطائف، دراسة مقارنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص.416.

كل أجهزة الأمن ومؤسساتها بلا استثناء، لكنها أعطت حقّ قيادة القوات المسلحة إلى رئيس الجمهورية، كما أعطته الحق في رئاسة المجلس الأعلى للدفاع. وإذا كانت قضية إعطائه الحق بتروّس المجلس الأعلى للدفاع أمرًا طبيعيًا، ولم تكن موضع نقاش حتى في المشاريع الإصلاحية التي قدّمت قبل الطائف، فإن النقاش دار ومايزال حول حقّه في قيادة القوات المسلحة.

وفي هذا المجال يرى البعض أن مجلس الوزراء هو الذي يتخذ القرارات بشأن القوات المسلّحة، وينحصر دور رئيس الجمهورية بتوجيه الأمور والتعليمات إلى هذه القوى وفق قرارات مجلس الوزراء[18]. بينما يتساءل خبير القانون الدستوري حسن الرفاعي حول "عبارة قيادة القوات المسلحة " أنه رمز وحدة الوطن "لقبه، كقائد أعلى للجيش،" معتبرًا أن ما ورد في المادة 49 ليس سوى لقب شرف أعطي له[19].

ويستعين البعض الآخر بمناقشات مجلس النواب، التي دارت في أثناء مناقشة التعديلات الدستورية، ليتوصّل إلى نتيجة مفادها أن لقب القائد الأعلى للقوات المسلّحة هو لقب شرف، وليس لقب إمرة، بمعنى أنه لا يجوز له إصدار الأوامر للقوّات المسلحة، إنما هذا الحق هو من اختصاص مجلس الوزراء حيث يدعم رأيه بمناقشات الطائف[20].

بينما هناك من يرى أن البعد لمنح الرئيس هذا الحق في لبنان هو تكريس نوع من المشاركة له، وإتاحة هامش واسع المدى لجهة إبداء الآراء وعرض الأفكار والحلول، وإعطاء التوجيهات ضمن إطار ما خصّته به المادة 49 التي كلفته أمر المحافظة على استقلال لبنان ووحدة أراضيه وسلامتها، وأن ذلك النص أزال خطر التصرّف بالقوات المسلحة من دون أن ينقض دور الرئيس في هذا المجال[21].

18- خليل الهندي وأنطوان الناشف، "**الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**"، مرجع سابق، ص. 165.

19- خليل الهندي وأنطوان الناشف، "**الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**"، مرجع سابق، ص. 232.

20- قبلان قبلان، "**المؤسسات الدستورية في لبنان بين النص والممارسة في ضوء اتفاق الطائف**"، مرجع سابق، ص. 271.

21- أنطوان سعد، "**موقع رئيس الجمهورية ودوره- في النظام السياسي اللبناني- قبل وبعد اتفاق الطائف**"، مرجع سابق، ص. 418.

ويخلص آخرون إلى أن تحويل سلطة قيادة الجيش من يد رئيس الجمهورية إلى يد مجلس الوزراء هو تجسيد لواقع: عدم تمكّن رئيس الجمهورية من قيادة الجيش أو عدم إمكان سلطة، لها طابع طائفي معيّن، بأن تقود جيشًا يتألّف من أفراد وضباط ينتمون إلى مشارب ثقافية وطوائف مختلفة[22].

والرأي الأكثر موضوعية هو ما عرضه أحد المشاركين في الطائف، وهو الدكتور ألبير منصور، الذي يرى أن رئيس الجمهورية تحوّل بعد الطائف إلى رئيس للدولة بأرضها وشعبها ومؤسّساتها، وأنه أصبح رئيسًا للدولة ورمزًا لوحدة الوطن، وأن هذه الرئاسة للدولة أعطته رئاسة المؤسستين الأساسيتين، مجلس النواب ومجلس الوزراء، لضبط تناسق عملهما، فهو ليس رئيسًا مباشرًا لهذه المؤسسات، لأن لها رؤساء مباشرين، وهذه الرئاسة رئاسة رعاية وليست رئاسة إمرة مباشرة، ليخلص إلى أن قيادته للقوات المسلحة تأتي في إطار الرعاية وليس الإمرة، لأن سلطة القرار تعود إلى مجلس الوزراء بحكم الدستور[23].

ويبدو أن هذا التوجّه بإخضاع القوات المسلحة إلى سلطة مجلس الوزراء، المسؤول أمام البرلمان، هو توجّه ديمقراطي، وينسجم مع التحوّلات التي أقرّها دستور الطائف، لجهة تصنيف النظام السياسي اللبناني كنظام ديمقراطي برلماني، إضافة إلى اعتماده بعض وسائل الديمقراطية التوافقية المعتمدة في بعض دول أوروبا الوسطى، وخصوصًا سويسرا وبلجيكا، والتي تنسجم مع خصوصية المجتمع اللبناني التي تفرض نوعًا من القيادة الجماعية.

فالدستور السويسري نص منذ العام 1848، على أن القيادة العليا للجيوش

22- بشاره منسى، "الدستور اللبناني أحكامه وتفسيره"، مطابع غزير، لبنان، 1998، ص. 366-365.

23- ألبير منصور، "موت جمهورية"، دار الجديد، ط. 1، بيروت، 1994، ص. 251، وكتاب "الانقلاب على الطائف"، الصادر عام 1993، ص. 54.

السويسرية تتم بتكليف من الجمعية الفدرالية، أي البرلمان، حتى في أوقات الحرب. والمبدأ المعتمد في سويسرا هو أن "الجيش الذي يمثّل الشعب في نظام ديمقراطي ينتصر بسهولة دومًا، وأنه إذا ما حازت فكرة ما على الأكثرية تصبح قانونًا بعد أن يتم التصويت عليها. أما إذا اقتصرت على الأقلية، فبطبيعة الحال لا يمكن أن تؤدي إلى تعبئة ولو نصف الجيش، فتبوء بالفشل على الأرجح"[24].

ويظهر لنا من استعراض الآراء السابقة أنه من الناحية الدستورية فالمصدر الأساس لصنع القرارات الأمنية هو الحكومة التي تعتبر المرجعية السياسية للقوات المسلحة، بالاشتراك مع المجلس الأعلى للدفاع، لكن البعض يرى أن القيادة العسكرية تصرّفت في فترات سابقة كأنها غير خاضعة لسيطرة السلطة التنفيذية أو رقابة مجلس النواب، معتبرين أن سبب ذلك يعود إلى ارتباط القيادة برئيس الجمهورية، استنادا إلى نص المادة 5 من قانون الدفاع الوطني، والتي تجد لها غطاءً دستوريًا في نص الفقرة الأولى من المادة 49[25]، ومن المعروف أن هذا الارتباط قد خلق أزمة مزمنة في علاقة الأجهزة الأمنية بالقيادة السياسية.

القسم الثالث: المجلس الأعلى للدفاع

لم يشكّل ترؤس المجلس الأعلى للدفاع أي خلاف أو تباين في وجهات النظر السياسية، ولا أي تناقضات في النصوص القانونية، حيث نجد أن معظم المشاريع الإصلاحية نصّت على هذا الأمر بما فيها المشاريع التي قدّمت من قيادات إسلامية، كما ورد في الفقرة السابقة.

هذا المجلس، الذي نص دستور الطائف على أن يكون رئيس الجمهورية

24- يورغ شتوسي- لاوتربرغ، محاضرة منشورة في كتاب بعنوان "التجربة السويسرية في تنظيم الدفاع والأمن، هل من دروس للبنان؟"، إعداد مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، حول المؤتمر المنعقد في 2 نيسان/أبريل 2009.

25- نزار عبد القادر، "وطن بلا سياج - الإستراتيجية الدفاعية الوطنية"، ط.1، مطبعة شمص، بيروت.

رئيسًا له ورئيس الحكومة نائبًا للرئيس، كان قد أنشئ بموجب المادة 7 من قانون الدفاع الوطني رقم 3 تاريخ 1979/3/24 والذي استبدل بالمرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 9/16/ 1983، كما عدّلت هذه المادة بموجب القانون رقم 191 تاريخ 2000/5/24 لتصبح: 1- ينشأ مجلس أعلى للدفاع يتألف من: رئيس الجمهورية رئيسًا – رئيس مجلس الوزراء نائبًا للرئيس – وزير الدفاع عضوًا – وزير الخارجية عضوًا – وزير المالية عضوًا – وزير الداخلية عضوًا – وزير الاقتصاد عضوًا. وأضافت فقرتها الثانية، إلى حق رئيس المجلس الأعلى للدفاع، أن يستدعي من يشاء ممن تقضي طبيعة أعمال المجلس حضوره.

وقد تم تحديد مهام هذا المجلس بموجب المادة 8 من المرسوم الاشتراعي تاريخ 1983/9/16، والتي تم تعديلها بموجب المرسوم رقم 101 تاريخ 1984/9/26 ونصت على ما يلي:

– يقرّر المجلس الأعلى للدفاع الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة الدفاعية، كما حدّدها مجلس الوزراء، وتبقى مقرّرات المجلس الأعلى للدفاع سرية، ويولي المجلس أهمية خاصة للتعبئة الدفاعية التي تتناول القضايا الأساسية الآتية: أ– الخدمة العسكرية والتجنيد الإجباري. ب– التعبئة التربوية.ج– تعبئة النشاط الاقتصادي بفروعه الزراعية والصناعية والمالية والتجارية. د– تعبئة النشاط الصحي والطبي. هـ– تعبئة عامة للدولة والمواطنين وبخاصة الدفاع المدني. و– تعبئة نشاطات الإرشاد والتوعية.

– يوزّع المجلس الأعلى للدفاع المهمات الدفاعية على الوزارات والأجهزة المعنية ويعطي التوجيهات والتعليمات اللازمة بشأنها ويتابع تنفيذها ويقرّ خطة العديد والتجهيز الموضوعة لهذه المهمات.

ويتبيّن من قراءة هذا النص الذي أنشأ المجلس الأعلى للدفاع، أن المهام التي أوكلت إليه لها طابع استثنائي يتعلّق بتخطيط السياسة الدفاعية والتعبئة الوطنية، في حالات الحرب والأزمات الكبرى[26]، فكان هذا النص أول محاولة تشريعية لإنشاء هيئة وطنية تقوم بتحديد أهداف الإستراتيجية الأمنية في الظروف الاستثنائية فقط، من دون أن تتصف نشاطاته بالاستمرارية وفق ما هو معمول به في معظم الدول الديمقراطية.

وجاءت هذه المحاولة على إثر تحديد السياسة الأمنية التي حصلت للمرة الأولى في التشريعات اللبنانية في المادة 3 من قانون 79، والتي تكرّرت في الفقرة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم 1983/102 بنصها على ما يأتي:

" الدفاع الوطني يهدف إلى تعزيز قدرات الدولة، وإنماء طاقاتها لمقاومة أي اعتداء على أرض الوطن، وأي عدوان يوجّه ضده، وإلى ضمان سيادة الدولة وسلامة المواطنين". وقد جاء هذا النص ليذكر السياسة الدفاعية رسميًا لأول مرة. وتبع هذا النص المادة 6 من المرسوم الأخير لتصبح بعد تعديلها بالمرسوم الاشتراعي رقم 101 تاريخ 1984/9/26: "يقرّر مجلس الوزراء السياسة العامة الدفاعية والأمنية ويشرف على تنفيذها".

وهكذا يتبيّن لنا أن التشريعات اللبنانية قد نصّت على سياسة دفاعية وأمنية عامة، وأوكلت إلى مجلس الوزراء صلاحية وضع هذه السياسة، كما كلّفت هيئة خاصة هي المجلس الأعلى للدفاع لتحديد الأهداف الاستراتيجية المتوجّب تنفيذها تطبيقًا لهذه السياسة. وهذا ما يسمح باستنتاج أن مجلس الوزراء بالاشتراك مع المجلس الأعلى للدفاع، يعتبر المصدر الأساس لصنع القرارات الأمنية، في الظروف الاستثنائية على الأقل.

هذا على الصعيد النظري، لكن في الواقع فإن تنفيذ تلك السياسة وأهدافها

26- شوقي خليفة، "لبنان وقضية الأمن- دراسة مقارنة- مشروع تنظيم الأهداف- المنهجية التنفيذية"، ط.1، بيروت، 1994، ص. 64

الإستراتيجية لم تتّسم بالفعالية، حيث لم يسمح التجاذب السياسي لهذا المجلس بالقيام بالدورالمتوقّع منه، لا على صعيد اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة الدفاعية، ولا على صعيد توزيع المهمات الدفاعية على الوزارات والأجهزة المعنية، ولم يتمكّن من إعطاء التوجيهات والتعليمات اللازمة بشأنها أو متابعة تنفيذها، كما لم يقم بإقرار خطط للعديد والتجهيز التي يجب أن توضع لهذه المهمات، إضافة إلى أنه أصلاً لم يعط صلاحية التنسيق بين الأجهزة التي تتولّى تنفيذها.

يضاف إلى ذلك أن اجتماعات المجلس الأعلى كانت نادرة، وإذا ما عقدت فكثيرًا ما كانت تعقد من أجل التغطية على الأزمات الطارئة[27]، حيث كانت تقف الحكومة، ومعها أجهزتها الأمنية والقضائية، مذهولة ومتردّدة في مواجهتها للتحديات الأمنية المستجدة. وكانت المعالجات تتم بالتشكيلات والمناقلات داخل الأجهزة الأمنية على أساس تحسين أدائها ولكن من دون جدوى، لأن السبب الحقيقي كان في غياب الرؤية السياسية والأمنية الواضحة، وتعطيل عمل حلقة الوصل الأساسية بين القيادة السياسية والأجهزة الأمنية، تلك الحلقة التي يقع على عاتقها ترجمة السياسة الدفاعية والأمنية إلى أهداف استراتيجية وطنية تكلّف تنفيذها الأجهزة الأمنية المختصّة.

ونخلص من استعراضنا للتشريعات اللبنانية على الصعيدين السياسي والاستراتيجي، أن بعض هذه النصوص يحمل في طياته عيوبًا، وبعضها الآخر تضاربًا، إضافة إلى النقص في تطبيقها أحيانًا. وإذا كانت هذه هي الحال على المستوى السياسي والاستراتيجي، فكيف هي حال النصوص على مستوى الأجهزة الأمنية التي تقوم بتنفيذ الأهداف خدمة لتلك السياسة؟

27-- نزارعبد القادر، "وطن بلا سياج"، مرجع سابق، ص. 198.

الفصل الثاني: الأجهزة الأمنية في النصوص القانونية

إذا كان إعداد السياسة الأمنية هو من صلب عمل الحكومات في النظم الديمقراطية، وإذا كان تحديد الأهداف الاستراتيجية لتحقيق هذه السياسة هو من طبيعة عمل مجالس أو هيئات متخصصة، تعمل معًا، وقد تتشكّل من أعضاء الحكومة، فإن تنفيذ هذه السياسة يقع على عاتق أجهزة أمنية أعدّت لهذه الغاية، فهذه الأجهزة هي جزء من بناء النظام السياسي الذي ينعكس تطوّره على تلك الأجهزة التي ترتبط به، كما ينعكس ذلك التطوّر على المجتمع ككل. وهذه الأجهزة تبنى بموجب تخطيط مرحلي يراعى فيه عدد السكان والأخطار التي تواجه الدولة خارجيًا أو داخليًا.

إن الأجهزة الأمنية هي من مكوّنات السلطة التنفيذية في الدولة، سواء في ارتباطها الإداري، أو لجهة تنظيمها والرقابة عليها، وهي ترتبط في معظمها بوزارة الداخلية، المسؤولة عن الأمن وعن بناء الأجهزة الأمنية والرقابة عليها. وعلى الرغم من أن الاتجاه الحديث يرمي إلى تخفيض الجيوش خصوصًا في ظل العولمة، وعلى الرغم من انحسار دولة البوليس، كما تسمى، وانتشار دولة القانون أو الدولة الدستورية، فإن أغلب الدول الآن يأخذ بمبدأ توازن القوى الأمنية ويكون لديه جيش أو جيوش للأمن الخارجي (جيش شعبي، حرس وطني، جمهوري) وأجهزة أمن داخلي متنوّعة، حيث تخضع الدول الديمقراطية الجيوش لوزارة الدفاع، بينما تربط أجهزتها الأمنية بوزارة الداخلية[28].

وهذا ما اعتمده لبنان من ناحية المبدأ، عندما ربط الجيش ومؤسساته

28- سجل البحوث والأوراق العلمية المقدمة في ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثالثة، "**المؤسسات المجتمعية والأمنية- المسؤولية المشتركة**"، منعقدة في مقر كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، من 11 إلى 24 أيلول/سبتمبر 2004، الجزء الأول، منشورات مركز البحوث والدراسات في كلية الملك فهد الأمنية، ص. 717.

بوزارة الدفاع[29]، وباقي الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية[30]، باستثناء مديرية أمن الدولة والجمارك التابعة لوزارة المالية التي ربطها بالمجلس الأعلى للدفاع. وقد بدأت التشريعات اللبنانية بتنظيم الأجهزة الأمنية منذ خمسينيات القرن الماضي وأبرزها المراسيم الاشتراعية التي صدرت في العام 1959 وحدّدت المهمات ونظمت الهيكليات لمؤسسات الدولة اللبنانية، وبخاصة العسكرية والأمنية. وإذا كانت هذه المواد قد قسمت ارتباط الأجهزة الأمنية كما ذكرنا أعلاه، فكيف تعاملت تلك النصوص مع تنظيم تلك الأجهزة ومهماتها؟

القسم الأول: الأجهزة المرتبطة بوزارة الدفاع

أخضعت المادة 15 من قانون الدفاع وزارة الدفاع الوطني بجميع مؤسساتها لسلطة وزير الدفاع الوطني. والمؤسسات المقصودة بالمادة 15 هي التي عدّدتها المادة 16 المعدّلة وهي: الجيش – المديرية العامة للإدارة – المفتشية العامة– المجلس العسكري. كما نصّت المادة 4 من المرسوم رقم 3771 تاريخ 1981/1/22، الذي نظّم الجيش، على ارتباط مديرية المخابرات بقائد الجيش عملاً بأحكام المادة 28 من قانون الدفاع الوطني، وسيقتصر بحثنا على مؤسسة الجيش كأحد أجهزة الأمن العلاجي، وعلى مديرية المخابرات في الجيش كأحد أجهزة الأمن الوقائي.

قانون الدفاع والجيش

يكلّف الجيش أساسًا بالأمن الخارجي، أي الدفاع عن أرض الدولة، وهذه

29– نصت المادة 15 من قانون الدفاع الوطني والمعدّلة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم 1 تاريخ 1984/26/9 والتي استعيض عنها بالنص الآتي: "تخضع وزارة الدفاع الوطني بجميع مؤسساتها لسلطة وزير الدفاع الوطني وهو مسؤول عن تنفيذ جميع مهماتها".

30– نصت المادة 12 من قانون الدفاع الوطني، تقع مسؤولية حفظ الامن الداخلي على عاتق وزير الداخلية مع مراعاة الأحكام التي نصّت عليها القوانين الخاصة ويمكن بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء تكليف وزارة الدفاع الوطني تأمين معدات عسكرية ودورات تدريبية لصالح وزارة الداخلية".

المسؤولية من الضرورات لحفظ سيادة أي دولة، ولا يمكنها التخلّي عنها لا في القديم ولا في الحديث. فالدفاع عن الحدود من أي عدوان خارجي وتوفير الأمن في الداخل هما من مسؤولية الدولة، منذ أيام الدولة الحارسة وصولاً إلى دولة العناية. وعلى الرغم من أن دور الجيش هو السياج الخارجي فإن هذا الدور يتكامل مع أجهزة الأمن الداخلية، ويتولى مهماتها في حال حصول أحداث أو اختراقات خطيرة تهدّد أمن الدولة واستقرارها، وعجز السلطات الأمنية عن مراقبتهما. وهذا ما حصل ويحصل في العديد من الدول مثل الصين العام 1988، وأندونيسيا أوائل التسعينيات، وفي الجزائر في مطلع التسعينيات وفي لبنان أحيانًا كثيرة، وآخرها وليس آخرها ما حصل في نهر البارد وفي صيدا وطرابلس، حيث يتدخّل الجيش باعتباره جهاز الأمن المركزي وإن كان كثير من الدول يحرص على ألا يقحم الجيش في الأعمال الأمنية إلا عند الضرورة القصوى، لأن تدخّل الجيش يعني أن الوضع الأمني في الدولة وصل إلى أخطر حالاته.

والجيش اللبناني كما هو حال عدد من الجيوش هو المؤسسة التي تضطلع مبدئيًا بمهمة الدفاع ضدّ التهديدات الخارجية، لأن الدفاع الوطني أساسًا يهدف إلى تعزيز قدرات الدولة، وإنماء طاقاتها لمقاومة أي اعتداء على أرض الوطن وأي عدوان يوجّه ضده وإلى ضمان سيادة الدولة وسلامة الوطن، وفق ما ورد في نص المادة الأولى من قانون الدفاع الوطني[31]. ولكن هذه المهمة الأساسية لم تحُل ولا تحول من دون قيام الجيش بمهمات وطنية أخرى، ابتداءً من السلم الأهلي والاستقرار، وحماية المؤسسات، وصولاً إلى استخدامه في الحقول الاجتماعية والإنمائية، شرط ألا يعيق ذلك مهماتها الأساسية، وأن يقرّر هذا الاستخدام بموجب مرسوم، بناءً على اقتراح وزير الدفاع والوزير المختص[32].

31- الفقرة الاولى من المادة الاولى من المرسوم رقم 1983/102:الدفاع الوطني يهدف الى تعزيز قدرات الدولة وإنماء طاقاتها لمقاومة أي اعتداء على أرض الوطن وأي عدوان يوجّه ضده وإلى ضمان سيادة الدولة وسلامة المواطنين.

32- الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم رقم 1983/102: يمكن استخدام القوى المسلحة في الحقول الإنمائية والاجتماعية شرط ألا يعيق ذلك مهماتها الأساسية. يقرّر هذا الاستخدام بموجب مرسوم بناءً على اقتراح وزير الدفاع الوطني والوزير المختص. قصد بالقوى المسلحة: الجيش، قوى الامن الداخلي، الأمن العام وبوجه عام سائر العاملين في الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات، الذين يحملون السلاح بحكم وظيفتهم.

يقول لوسيان باي "Lucien Pye" في دراسته: "الجيش في عملية التحديث الاقتصادي" العام 1966 "إنه لسنوات قليلة خلت، لم يكن ليخطر ببال المتعمّقين في دراسة المناطق النامية أن المؤسسة العسكرية ستصبح يومًا الجماعة الأساس الفاعلة في عملية بناء الأمم"[33]. وقد تمكّن الجيش اللبناني من أن يكون العمود الفقري الذي يحفظ ترابط جميع شرائح المجتمع اللبناني التي عانت وتعاني من تصدّعات تهدّد وحدة الوطن.

من هنا يتبيّن أن للجيش دورًا أمنيًا واجتماعيًا أساسيًا في الوطن، فإذا كانت مهمته الأساسية حماية الحدود الخارجية، فهو في الواقع الاحتياط الأمني الكبير لمختلف أجهزة الأمن الأخرى. كما يشكّل إحدى دعائم الصيغة اللبنانية الأساسية.

ولم يختلف اللبنانيون على الجيش وأهمية دوره الوطني، لكنهم انقسموا قبل الطائف حول عقيدة الجيش، وحول دوره الأمني في الداخل، وقد كان هذا إحدى نتائج عدم وجود سياسة أمنية واضحة، وعدم تنظيم جيش قوي وقادر على تنفيذها، مما هدّد وحدة البلاد. أما بعد التوصّل إلى صياغة عقيدة واضحة للجيش، فمن الضروري التوصّل إلى صياغة سياسة أمنية، ووضع أهداف استراتيجية محدّدة، ومعالجة التناقضات في النصوص التشريعية، التي تحدّد ارتباطه بالقيادة السياسية، مما يسمح بخضوع الجيش إلى سلطة مجلس الوزراء بصورة كاملة، وفق روحية الدستور والمواثيق اللبنانية.

مهام مديرية المخابرات وارتباطها

تقوم المخابرات في معظم الدول بالحفاظ على أمن الدولة، عن طريق ما توفّره من معلومات مستقاة من مصادرها المختلفة وتضعها أمام القيادة السياسية، حيث يكون لها ارتباط مباشر بها، فنجد مثلاً وكالة المخابرات

33- محمد الأيوبي، "النظرية العامة للأمن- نحو علم إجتماع أمني"، مرجع سابق، ص. 217.

المركزية الأميركية (CIA) ترتبط برئيس الدولة، ويشكّل رئيسها أحد أعضاء مجلس الأمن القومي الأميركي.

ونظرًا لأهمية المخابرات ودورها في أمن الدولة واستقرارها، فهي حقيقة جزء من أجهزة الأمن، إلا أنها لا ترتبط بوزارة الداخلية كسائر الأجهزة الأمنية التي يجب أن يكون بينها علاقة عمل وتعاون لاتحاد الهدف الأساسي وهو الحفاظ على أمن الدولة. فالـ "CIA" مثلاً تهتم بأمن الولايات المتحدة الخارجي وحماية مصالحها القومية في أي مكان، وترتبط بمجلس الأمن القومي في مكتب الرئيس، بينما نجد جهاز المباحث الفدرالية (FBI) يركّز نشاطه في الداخل، ويقوم بين هذين الجهازين تعاون وثيق وتبادل للمعلومات والتدريب المشترك[34].

أما في لبنان، فإن مديرية المخابرات ترتبط بقائد الجيش، على أن تحيط رئيس الأركان بجميع المعلومات التي تتوافر لديها، وذلك وفق ما نصّت عليه المادة 4 من المرسوم رقم 3771 تاريخ 1981/1/22: تنظيم الجيش وملاكاته وأصول العمل به وصلاحيات القادة والرؤساء. وقد كلّفتها المادة الأخيرة مهمة التقصي عن الأخطار التي تستهدف أمن الجيش، مع اقتراح الحلول لدرئها، وتنظيم الاستعلام المتعّلق بذلك وإدارته تحقيقًا لهذه الغاية[35].

بمعنى آخر فإن هذا النص التنظيمي ربط مديرية المخابرات بقائد الجيش

34- سجل البحوث والدوريات العلمية، "المؤسسات المجتمعية والأمنية- المسؤولية المشتركة"، مرجع سابق، ص، 719.

35- تنص المادة 4 من المرسوم رقم 3771 تاريخ 1981/1/22: "ترتبط مديرية المخابرات بقائد الجيش على أن تحيط رئيس الأركان بجميع المعلومات التي تتوافر لديه وذلك عملاً بأحكام المادة 28 من قانون الدفاع الوطني. وتتولّى المهمات الآتية: التقصي عن الأخطار التي تستهدف أمن الجيش مع اقتراح الحلول لدرئها وتنظيم وإدارة الاستعلام المتعلّق بذلك تحقيقًا لهذه الغاية. ويشمل ذلك بصورة خاصة:- جمع المعلومات الاستراتيجية المتعلّقة بخطط العمليات العسكرية وسيرها.- التقصي الاستراتيجي عن العدو، أهدافه وعقيدته القتالية، تنظيمه، طاقته العسكرية.- وضع التدابير الرامية إلى مكافحة التجسّس والتخريب المرتبطة بأمن الجيش.- إستجواب أسرى الحرب وإجراء التحقيقات اللازمة وفق القوانين المرعية.- التقصي عن أمن العسكريين ومعنوياتهم وعن سلامة المنشآت العسكرية والوثائق والبريد والإشارة.- تأمين الارتباط بالملحقين العسكريين الأجانب المعتمدين في لبنان.- إعداد عناصر مديرية المخابرات وتدريبها في حقل اختصاصها.

ورئيس الأركان فقط، وحاول حصر مهمّة مديرية المخابرات بالأمن العسكري، في وقت لا يتوافر للبنان أي بديل فاعل لمواجهة التهديدات الإرهابية والأصولية، وعمليات التخريب التي يمكن أن تقوم بها شبكات المخابرات الإسرائيلية.

فهذه المديرية التي بدأت بعدد صغير من الضباط والجنود، حوالى 30 ضابطًا و200 رتيبًا، وسّعت مهماتها الاستعلامية والأمنية اعتبارًا من بداية عهد الرئيس شهاب العام 1958، وبخاصة بعد محاولة الانقلاب التي قام بها الحزب القومي السوري الاجتماعي ليل 1961/12/31. وتمكّنت المديرية من تطويرعملها في ظل مظلّة الجيش الذي يمدّها بطاقات بشرية وكفاءات مهنية عالية، تمكّنت من بناء تاريخ حافل وإرث استعلامي وأمني في مكافحة الشبكات الإسرائيلية، ومكافحة عمليات التخريب والإرهاب في الداخل وأحيانًا في الخارج.

أنشأت المديرية شبكات استعلامية واسعة في الداخل من أجل دعم إنتاجها الاستعلامي وسيطرت ووجّهت الأجهزة الأمنية الأخرى، وتدخّلت في خلال عهدي الرئيسين فؤاد شهاب وشارل حلو في الحياة السياسية بشكل أثار حفيظة فئات سياسية مسيحية وإسلامية عديدة، رأت أن مخطّط هذه المديرية سيؤدّي حتمًا إلى تهديد مصالح النظام الإقطاعي والطائفي، فتضافرت جهود هؤلاء المتضرّرين حول سياستها ليركّزوا هجومهم على بعض الأخطاء التي وقعت في أثناء ممارسة المديرية لمهماتها، وتمكّنوا من توجيه ضربة قاتلة لها بعد انتخاب الرئيس فرنجية، حيث تمّت محاكمة ضباط المخابرات العسكرية وإبعادهم، هؤلاء أمسكوا بزمام الأمور لفترة عقد كامل، من دون أن يتم تأمين جهاز بديل يؤمّن الاستمرارية للمهمة التي كانت المخابرات تقوم بها.

فبعد أن ساهمت مديرية المخابرات في الحفاظ على الأمن والاستقرار حوالى 12 سنة، وبعد أن أثبتت أنها الجهاز الوحيد بين الأجهزة القائمة القادرة على جمع المعلومات وتحليلها واستعمالها لغايات حفظ الأمن والاستقرار ومكافحة الشبكات والاختراقات الأمنية الداخلية أو الخارجية[36].

لكن على الرغم من تلك التغييرات شبه الشاملة التي حصلت في عمل المديرية، وعلى الرغم من محاولة حصر عملها بالأمن العسكري، فإن مديرية المخابرات لاتزال قادرة على امتلاك قدرات أمنية مميّزة، لجهة الطاقات والكفاءات التي يمكن ضمّها إلى صفوفها من الجيش اللبناني، إضافة إلى حجم المعلومات التي يمكنها الحصول عليها من خلال انتشار الجيش على كامل الأراضي وعمليات الاستعلام التي تنفّذها الوحدات العسكرية، مستفيدة من تجربتها الطويلة والمتمرّسة في مجال العمل السري[37]، الأمر الذي يؤهّلها لبناء رؤية أمنية واضحة ووضع تقييم دقيق لمختلف التهديدات الأمنية، واقتراح أهداف استراتيجية لمواجهتها، بما ينسجم والخيارات السياسية والأمنية التي تحدّدها السياسة الأمنية التي يضعها مجلس الوزراء.

لهذا فإن مطالبة بعض الجهات السياسية باقتصار عملها على الأمن العسكري، فيه تناقض أساسي مع مطالبة الجيش بالقيام بمهمّة تحقيق الاستقرار الأمني، التي تخوّله جمع المعلومات ليكون على اطلاع واستعداد لمواجهة الأخطار والتهديدات الداخلية.

لذلك فإن حصر مهمة المديرية بالأمن العسكري، وبالاستعلام عن إسرائيل فقط يضرّ بالدولة ككل وليس بالجيش فقط، لأن قرارًا كهذا سيحرم الدولة الاستفادة من طاقات المديرية وتجاربها وخبرتها التراكمية التي بنتها خلال فترة تتجاوز نصف قرن من العمل الاستخباري، وخصوصًا في مجال مكافحة المجموعات الإرهابية والجرائم المنظّمة.

36- شوقي خليفة، "لبنان وقضية الأمن، دراسة مقارنة- مشروع تنظيم الأهداف- المنهجية التنفيذية"،مرجع سابق، 1994، ص: 15

37- نزار عبد القادر، "وطن بلا سياج، الإستراتيجية الدفاعية الوطنية"، مرجع سابق، ص. 354.

وإذا كان من المطلوب، حفاظًا على الحقوق والحريات، أن يتم إبعاد المديرية عن التعاطي بالقضايا والنشاطات السياسية والجمعيات والأحزاب والنقابات والجامعات، فإنه ليس من المطلوب منع هذه المديرية من الاهتمام بشبكات العدو في الداخل، ولا الاهتمام بمجال عمل العصابات المنظّمة والحركات الأصولية والأنشطة الإرهابية وما شابه، خصوصًا وأن الجيش هو الذي سيتولّى أخيرًا معالجة هذه النشاطات.

لذلك فمن الضروري إعادة النظر بمهمات هذه المديرية والنصوص القانونية التي تشرّع عملها، وتوسيعها بشكل يتيح إجراء تقاطع مع عمل الأجهزة الأمنية الأخرى، على قاعدة شبك النيران، لتأمين عدم وجود ثغرات يمكن أن تنفّذ منها النشاطات الإرهابية والإجرامية.

القسم الثاني: الأجهزة المرتبطة بوزارة الداخلية

تعتبر قوى الأمن الداخلي من الأجهزة الأكثر أهمية في الدولة حاليًا، كما في العصور الماضية عندما كان صاحب الشرطة من الشخصيات الرئيسة في الدولة الذي يختاره السلطان أو الخليفة. فكلمة "بوليس" كلمة يونانية الأصل مشتقة من الكلمة اللاتينية (Politia)، وتعني المختص بالمجتمع المتمدّن، ولما جاء الرومان استعملوها بمعنى حال الدولة وسياستها، معتمدين كلمة (Policy)، وتعني كلمة (Police) عند البريطانيين: الجهاز الذي يحمي الحقوق والأخلاق والأمن ورفاهية الشعب بصفة عامة[38]، كما عرف نظام الشرطة لدى الحضارات الهندية والصينية القديمة.

وفي لبنان فإن الأجهزة الأمنية التي تتولّى الأمن ضمن هذه المفاهيم، والتي ترتبط بوزارة الداخلية من ناحية النص القانوني هي: مديريتا قوى الأمن الداخلي والأمن العام، وسنتطرّق إلى النصوص المنظّمة لعمل كل منهما، وكيفية تطبيقها في مطلب مستقل.

38- سجل البحوث، "المؤسسات المجتمعية والأمنية- المسؤولية المشتركة"، مرجع سابق، ص. 708.

قوى الأمن الداخلي والقانون رقم 17

قوى الأمن الداخلي هي الأقدم بين المؤسسات الأمنية اللبنانية، وسبق إنشاؤها ولادة الجمهورية اللبنانية كونها أنشئت عام 1861 أيام المتصرفية، وتطوّرت مع الانتداب الفرنسي، ثم جرى تنظيمها بعد الاستقلال بعدة مراسيم، كان آخرها القانون رقم 17 تاريخ 1990/9/6 الذي قام بمحاولة تحديث المؤسسة وإعادة تقسيم قطاعاتها وظيفيًا حسب الاختصاص[39].

وأخضعت المادة 2 من هذا القانون مديرية قوى الأمن الداخلي لسلطة وزير الداخلية، كما هو المعمول به في معظم الدول[40]، وحدّدت المادة الأولى منه الدور الأساس لقوى الأمن الداخلي المتمثّل في مراقبة المناخ الإجرامي والتعرّف إلى الأسباب والدوافع التي تكمن وراء الجريمة لردعها قبل حصولها، فهي تقوم بدور وقائي في مجال الجريمة قبل حصولها، ودورعلاجي يتمّ من خلال قمع الجرائم والتصدي لها ومعالجة ذيولها بعد ذلك[41].

ويرى البعض أن قوى الأمن الداخلي تشكو من نقاط ضعف تنظيمية وقيادية كثيرة، بالإضافة إلى افتقارها إلى التجهيزات والتقنيات المدنية والتي تشكّل القاعدة الأساسية لعملها في مكافحة الجريمة بصورة إستباقية أو لاحقة. ومن أبرز نقاط الضعف التنظيمية التي تشكّل موضوع انتقاد وخلاف سياسي فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، إضافة إلى مجلس الأمن المركزي.

39- محمد الأيوبي، "النظرية العامة للأمن – نحو علم اجتماع أمني". مرجع سابق، ص. 218.

40- تنص م 2 من قانون تنظيم قوى الأمن الداخلي رقم 17 تاريخ 6/ 9/ 1990: "تخضع قوى الأمن الداخلي لسلطة وزير الداخلية وتطبّق في شأنها أحكام القوانين والأنظمة العسكرية ما عدا الاستثناءات المحدّدة بموجب قوانين وأنظمة أخرى".

41- نص المادة 1:قوى الامن الداخلي قوى عامة مسلّحة تشمل صلاحياتها جميع الأراضي اللبنانية والمياه والأجواء الاقليمية التابعة لها. إما مهماتها فتحدّد بما يأتي:1- في مجال الضابطة الادارية:أ- حفظ النظام وتوطيد الأمن.ب- تأمين الراحة العامة.ج- حماية الأشخاص والممتلكات.د- حماية الحريات في إطار القانون.هـ- السهر على تطبيق القوانين والأنظمة المنوطة بها.2- في مجال الضابطة العدلية:أ- القيام بمهمات الضابطة العدلية.ب- تنفيذ التكاليف والإنابات القضائية.ج- تنفيذ الأحكام والمذكّرات العدلية.3- في المجالات الأخرى:أ- في موْزارة السلطات العامة في تأدية وظائفها.ب- الحراسة التي تقرّرها السلطات المختصة للإدارات والمؤسسات العامة.ج- حراسة السجون وإداراتها عند الاقتضاء.د- حراسة البعثات الدبلوماسية في لبنان"

أولًا: فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي

أنشئت هذه الشعبة حديثًا، وبدأ دورها بالبروز بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري حيث أصبحت تضم حوالى 60 ضابطًا و1100 عنصرًا أمنيًا وفق تصريح مدير قوى الأمن الداخلي في 4 نيسان/أبريل 2007. وقد جرى التشكيك بقانونية وجودها واتهامها بأنها تخدم جهة سياسية معينة.

وحقيقة الأمر أن القانون رقم 17 لم ينص على وجود شعبة للمعلومات كهذه، كما سميت، بل إن المرسوم رقم 1157 تاريخ 1991/5/2 الذي حدّد التنظيم العضوي لقوى الأمن الداخلي، ونظّم شعب هيئة الأركان في المادة 8 منه، عدّد هذه الشعب على الشكل التالي: شعبة العديد – شعبة الخدمة والمعلومات – شعبة الشؤون الإدارية – شعبة التخطيط والتنظيم – شعبة التحقيق والتفتيش – شعبة العلاقات العامة – شعبة التدريب – شعبة الاتصال الدولي – شعبة المعلوماتية وشعبة البريد والمحفوظات.

وفي الفقرة ب من المادة 8 المذكورة أعلاه تم تعداد الفروع التي تتألّف منها كل شعبة، فكانت شعبة الخدمة والعمليات تتألّف من أربعة فروع هي: فرع الخدمة والعمليات (غرفة العمليات)، وفرع المعلومات، وفرع شؤون السير، وفرع السجون، وفرع البريد. وقد تم تحديد مهمات هذا الفرع بشكل غير مباشر، عندما أوردت المادة 13 من المرسوم رقم 1157 تاريخ 2-5-1991، والمعدّلة بموجب المرسوم رقم 3904 تاريخ 1993/8/6، مهمات شعبة الخدمة والعمليات في ما يتعلّق بنوعية المعلومات واستقصائها وجمعها واستثمارها[42].

42– تنص الفقرة ب من المادة 13من المرسوم رقم 1157: في مجال المعلومات: تحديد نوعية المعلومات التي ترى المديرية العامة ضرورة جمعها وتزويدها بها تمهيدا لاستثمارها.– بث المعلومات التي من شأن القطعات الاستفادة منها، وذلك بأقصى ما يمكن من السرعة.مهمة استقصاء المعلومات المتعلّقة بالأمن والانضباط العسكري لعناصر قوى الأمن الداخلي والعاملين في القوى المذكورة، ومراقبة أعمالهم وتصرّفاتهم في الخدمة وخارجها، والمعلومات المتعلّقة بسلامة الثكنات والمباني وأمنها ومختلف أنواع العتاد والتجهيزات العائدة لها، وجمعها واستثمارها والتحقيق بها، وملاحقة الفاعلين والضالعين فيها وفق الأصول القانونية النافذة.التنسيق عند الاقتضاء مع سائر الأجهزة الأمنية المختصة بشؤون الاستعلام وتبادل المعلومات.يجهز الفرع بالوسائل التقنية اللازمة في حقلي الاتصالات وتخزين المعلومات.تحدّد هذه المهمة بتعليمات تصدر عن المدير العام لقوى الأمن الداخلي.

وتبيّن من مراجعة هذا النص وغيره من النصوص القانونية ذات العلاقة، أن فرع المعلومات لم يرد ذكره بين أجهزة القيادة الرئيسة الستة في قوى الأمن الداخلي، التي من ضمنها الشرطة القضائية، أو أمن السفارات، بل ورد في مرسوم تطبيقي كأحد فروع شعب هيئة الأركان الرئيسة في قوى الأمن الداخلي.

كما يعاب على هذا النص بأنه كلّف هذا الفرع بالتنسيق مع سائر الأجهزة الأمنية التي رفضت هذا التنسيق معه في مجال تبادل المعلومات، كونها مديريات يرأسها مدير عام من موظفي الفئة الأولى، يطلب إليها التنسيق مع أحد فروع إحدى شعب مديرية أخرى برئاسة موظف رتبته توازي رتبة موظف من الفئة الثالثة.

ولكن، وعلى الرغم من ضعف المستند القانوني، وعدم التنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى، فإن هذا الفرع حقّق إنجازات أمنية وصلت إلى حد المشاركة في كشف شبكات تجسّس إسرائيلية وإحباط مشاريع فتن مذهبية، حيث وتمكّن من استثمار كل المعلومات التي تنتجها قوى الأمن الداخلي المنتشرة على جميع الأراضي اللبنانية، والتي تلتصق بحياة الناس العادية، مما يسمح بالحصول على معلومات تفصيلية تتيح، إذا ما أحسن متابعتها وتحليلها، أن يتم استثمارها بشكل يخدم الأمن الوقائي ومواجهة التهديدات قبل وقوعها.

كما يمكنه الاضطلاع بالدورالذي يقوم به الأمن العسكري التابع لمديرية المخابرات، مما يساهم في إيجاد رقابة داخلية على عمل قوى الأمن الداخلي، ويرفع من إنتاجيتها وممارساتها الأخلاقية، ويخفّف من الممارسات السلبية وحالات الفساد والإهمال. ويمكن أن يشكّل هذا الفرع مع مديرية المخابرات في الجيش اللبناني ثنائيًا أمنيًا متكاملاً، إذا ما حدّد لكل منهما

في نصوص قانونية واضحة: مهمات أساسية وأخرى ثانوية، تشكّل تشابكًا وتقاطعًا للمعلومات على "قاعدة شبك النيران" كما قلنا سابقًا، وليس على قاعدة التنافس والكيدية، مما يسمح باستعمال واستثمار القدرات الهائلة التي توفّرها عناصر الجيش وعناصر الأمن الداخلي من أجل مكافحة الجرائم والأخطار على أنواعها، وبخاصة في مجال الأمن الوقائي، ولا يشكّل وجود هذه الشعبة خروجًا على القواعد المعتمدة في أجهزة الأمن في الدول المتطورة، مما يبرز الحاجة إلى إعادة تنظيم وظيفة هذه المديرية وإصدار التشريع القانوني اللازم بما فيه تعديل القانون 17.

ثانيًا: مجلس الأمن المركزي

نص القانون رقم 17 تاريخ 9/6/ 1990 على إنشاء مجلس دائم للأمن الداخلي[43]، وحدّد هيكليته وواجبته، موكلاً إليه مهمة درس الشؤون الأمنية ومناقشتها، والتنسيق وتبادل المعلومات بين الأجهزة، ولكن هذا المجلس بقي من دون تفعيل على غرار المجلس الأعلى للدفاع، حيث اقتصر عمله

43– المادة 23: إضافة إلى الإدارات التي تتألف منها وزارة الداخلية ينشأ في هذه الوزارة مجلس دائم للأمن الداخلي يضم:1- مجلس مركزي يتألف من:– وزير الداخلية رئيسًا– النائب العام لدى محكمة التمييز– محافظ مدينة بيروت– قائد الجيش أو من ينتدبه وذلك في الحالات الأمنية الطارئة التي تحول دون حضوره شخصيًا– مدير عام قوى الأمن الداخلي– مدير عام الأمن العام أعضاء– ضابط من قوى الأمن الداخلي من رتبة مقدّم وما فوق يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الداخلية بعد استطلاع رأي مدير عام قوى الأمن الداخلي أمينا للسر.2- مجلس فرعي في كل من المحافظات يتألف من:– المحافظ رئيسا– النائب العام الاستئنافي– قائد المنطقة العسكرية– قائد سرية الدرك الاقليمية، أو قادة سرايا الدرك الاقليمية في المحافظة– ضابط الأمن العام المسؤول في المحافظة أعضاء– أمين سر عام المحافظة أمينا للسر.

المادة 24: يلحق بالمجلس المركزي أمانة دائمة تسند رئاستها إلى أمين سر المجلس يساعده عدد من موظفي وزارة الداخلية

المادة 25:1- يتولى المجلس المركزي:أ– درس الشؤون الامنية ومناقشتها.ب– تبادل المعلومات بين الأجهزة الممثلة في المجلس.ج – تنسيق العمل بين هذه الأجهزة.د– إتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة عند الاقتضاء في نطاق الصلاحيات والمسؤوليات الموكولة الى كل من هذه الأجهزة بموجب القوانين والأنظمة النافذة.2- تتولّى المجالس الفرعية المهمات المحدّدة للمجلس المركزي على صعيد المحافظات.

المادة 26: يجتمع كل من المجلس المركزي والمجالس الفرعية بدعوة من رئيسه مرة على الأقل في الشهر، ولرئيس كل من هذه المجالس استدعاء من يراه مناسبًا لحضور اجتماعات المجلس.

المادة 27: تحدّد مهام أمانة المجلس بما يأتي:أ– تلقي المعلومات من الأجهزة الممثّلة في المجلس وتحليلها وتقييمها وتصنيفها ومتابعتها.ب– إيداع نتائج تقييم هذه المعلومات رئيس المجلس والمراجع المختصة التي يحدّدها هذا الأخير بما فيها تلك الممثلة في المجلس.ج– تحضير جلسات المجلس وتنظيم محاضرها ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات المتخذة فيها.

المادة 28: تحدّد عند الاقتضاء دقائق تطبيق أحكام هذا الباب بقرار من وزير الداخلية.

• وتجدر الإشارة إلى تحويل فرع المعلومات إلى شعبة المعلومات في مرسوم صدر عن الحكومة الحالية خلال جلسة مجلس الوزراء في 20 / 10/ 2012.

على الأمور الظرفية والاستثنائية[44]، وكان ينعقد لمواجهة أو لمعالجة الشؤون الأمنية العلاجية أو القمعية، ولم يقم بواجب الأمن الوقائي الذي يتطلّب الاستمرارية والمراقبة الدائمة والتحليل واستثمار المعلومات، وهذه قدرات لم تتوافر لهذا المجلس، لا على صعيد توقيت عقد اجتماعاته، ولا على صعيد تركيبته الإدارية وارتباطه بوزير الداخلية، ذلك الارتباط الذي من المفترض أن يكون قمة هرم السلطة التنفيذية.

وحتى على صعيد الأمن العلاجي فإن التجاذب السياسي لم يسمح لهذا المجلس بأن يقوم بالمطلوب منه، وعلى الرغم من الأزمات الأمنية التي واجهها لبنان لم يستطع المجلس أن يجتمع لتنفيذ ما أوكله إليه القانون على صعيد تبادل المعلومات والتنسيق بين الأجهزة. وخير دليل على ذلك، الأزمة التي حصلت بعد قرار وزير الداخلية، رقم 2403 عام 2006، ومحاولات عقد اجتماعات أمنية لمعالجة موضوع الربط الإلكتروني بين الأجهزة الأمنية تنفيذًا لقرار سابق عن وزير الداخلية رقم 183/ 204[45] تاريخ 5/ 12/ 2006 والذي أنشأ مكتب معلوماتية يعنى بمكننة المعلومات الواردة إلى المجلس وتنظيمها وفرزها وتخزينها، غداة ورودها من مختلف الإدارات والأجهزة المدنية، لاسيما منها الممثّلة فيه، وذلك بهدف تحليلها ومقاطعتها[46].

ثالثًا: أمن السفارات والشرطة القضائية

يشكّل كل من أمن السفارات والإدارات والمؤسسات العامة، والشرطة القضائية أحد الأجهزة الأساسية الستة التي تتشكّل منها قوى الأمن

44- شوقي خليفة، "لبنان وقضية الأمن- دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص. 67

45- المادة 1:ينشأ لدى الأمانة الدائمة لمجلس الامن الداخلي المركزي.مادة 2: يتبع المكتب المشار إليه في المادة الأولى أعلاه إلى الأمانة الدائمة لمجلس الامن الداخلي المركزي، ويتألف من ضابطين مهندسين في مجال المعلوماتية وإدارتها إضافة إلى عناصر من ذوي الخبرة في المجال المذكور، يؤخذون من قوى الأمن الداخلي أو من الأمن العام.

46- نقولا ناصيف، "إجتماع السرايا اليوم: "حرب" الأجهزة الأمنية"، مقال منشور في جريدة الاخبار، عدد الجمعة ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

الداخلي، وفق المادة 4 من قانون تنظيم قوى الأمن الداخلي[47]، وأحد أجهزة القيادة العشرة المادة 5[48]. وتشمل صلاحيات أمن السفارات جميع الأراضي اللبنانية، وهو يضمّ جميع القطاعات المنوط بها حراسة دور البعثات الدبلوماسية في لبنان والمؤسسات التابعة لها، وكذلك الإدارات والمؤسسات العامة وفق الفقرة 8 من المادة 6 من القانون المذكور. ويناط بها جمع المعلومات الأمنية وتقصيها، ومهمات مفارز الاستقصاء، إضافة إلى المهمات الخاصة التي تحدّد بتعليمات من المدير العام بعد استطلاع رأي قائد الجهاز.

ويخضع قائدا أمن السفارات والشرطة القضائية لسلطة المدير العام لقوى الأمن الداخلي المباشرة، ويكونان مسؤولين أمامه عن تنفيذ المهمات الموكولة إليهما. لكن المادة 3 من مرسوم تحديد التنظيم العضوي لقوى الأمن الداخلي، فرضت على قائد الشرطة القضائية مسؤولية مشتركة أمام كل من المدير العام لقوى الأمن الداخلي والمدير العام التمييزي في ما يتعلّق بتنفيذ المهمات القضائية المنوطة بالقطاعات التابعة له، وذلك بما لا يمس خضوعه لسلطة المدير.

المديرية العامة للأمن العام

يخضع تنظيم مديرية الأمن العام إلى المرسوم الاشتراعي رقم 139 تاريخ 1959/6/12، ولايزال هذا المرسوم هو الإطار التشريعي لعمل هذه المديرية، حيث تعرّض لبعض التعديلات الطفيفة التي لم تغيّر لا في طبيعة مهمّتها

47- المادة 4 من القانون رقم17: "تتضمّن قوى الأمن الداخلي القوى الاتية:١- الدرك الاقليمي.٢- القوى السيارة.٣- شرطة بيروت.٤- الشرطة القضائية.٥- معهد قوى الأمن الداخلي ٦- جهاز أمن السفارات والإدارات والمؤسسات العامة".

48- المادة الخامسة: تتألف أجهزة القيادة في قوى الأمن الداخلي من:١- المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي وتضمّ المدير العام والاركان والإدارة المركزية.٢- المفتشية العامة لقوى الأمن الداخلي ٣- قيادة الدرك الإقليمي ٤- قيادة القوى السيارة.٥- قيادة شرطة بيروت.٦- قيادة الشرطة القضائية.٧- قيادة جهاز أمن السفارات والإدارات والمؤسسات العامة.٨- قيادة معهد قوى الأمن الداخلي.٩- رئاسة الخدمات الإجتماعية. ١٠ - مجلس القيادة.

ولا في علاقتها أو ارتباطها بالسلطة السياسية، باستثناء محاولة إعادة التنظيم التي جرت بالمرسوم الاشتراعي رقم 104 تاريخ 9/16/ 1983، لكن هذا المرسوم ألغي بموجب المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم 27 تاريخ 1985/3/23 مع سائر النصوص التنظيمية الصادرة تطبيقًا له، وأعيد العمل بالمرسوم الاشتراعي رقم 59/139.

وقد تمكّنت المديرية في الفترة الممتدّة من الاستقلال إلى أحداث العام 1958 من القيام بالدور الأساس في حقل الأمن السياسي ومكافحة التجسس، وكانت ممسكةً بخيوط اللعبة المخابراتية وبالتطوّرات السياسية في لبنان والدول المحيطة به.

وبعد تنظيمها القانوني عام 1959 أصبحت هذه المديرية تقوم بأعمال ونشاطات مهمة تهدف إلى تحقيق الأمن الوقائي واستباق وقوع الجرائم، كما ورد في المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم 139 تاريخ 12-6-1959. (تنظيم المديرية العامة للأمن العام) التي تنص على ما يأتي: مهمّة الأمن العام جمع المعلومات لصالح الحكومة، وبنوع خاص المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويساهم الأمن العام في التحقيق العدلي ضمن حدود المخالفات المرتكبة ضد أمن الدولة الداخلي والخارجي. ويساهم كذلك مع قوى الأمن في مراقبة الحدود البرية والجوية والبحرية ومراقبة الأجانب على الأراضي اللبنانية، كما يتولّى إعطاء إجازات المرور.

لكن على الرغم من أن المادة الثانية من مرسوم تنظيم المديرية العامة للأمن العام، والتي تعدّلت بموجب القانون رقم 48 تاريخ 1965/9/3 قد نصت على أن الأمن العام مديرية عامة خاضعة لسلطة وزير الداخلية ومرتبطة به مباشرة، إلا أن المديرية المذكورة بقيت في مرحلة ما قبل الطائف جهازًا ملتصقًا برئاسة الجمهورية. وعلى الرغم من تعديلات "الطائف" الدستورية

والتي نقلت السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء فقد استمرّ موضوع ارتباط المديرية برئيس الجمهورية كموضوع تجاذب سياسي حاد من ضمن التجاذبات الطائفية والسياسية حول الأجهزة الأمنية.

ومع بداية عهد رئيس الجمهورية السابق إميل لحود، تمّت إعادة هيكلية المديرية العامة للأمن العام وزيادة عديدها وضبط حال الفلتان التي كانت سائدة في داخلها، وذلك من خلال انتداب عدد من ضباط الجيش الذين سبق وخدموا لسنوات طويلة في مديرية المخابرات، مما جعل من مديرية الأمن العام "مؤسسة متماسكة ومتميّزة وقادرة على أداء مهماتها بكفاءة عالية، وخصوصًا في ما يعود لضبط النقاط الحدودية، وحركة المسافرين، وضبط إقامة الأجانب، وازداد عديد المديرية وأصبح لديها طاقات بشرية وكفاءات لم يسبق أن امتلكتها في العهود السابقة حيث أصبح عديدها حوالى 4000 رتيب وفرد و200 ضابط"[49].

أما على صعيد المهمات فيقترح تكليف هذه المديرية بمراقبة نشاط الجمعيات والأحزاب السياسية ولاسيما السرية منها، إضافة إلى توليها شؤون الأجانب بما يتعلّق بدخولهم وإقامتهم وعملهم ومغادرتهم، والهجرة والجوازات والمطبوعات على أنواعها، وذلك كمهمات أساسية، وتكليفها بمهمات ثانوية تشكّل تقاطعًا مع مهمات الأجهزة الأخرى.

القسم الثالث: المديرية العامة لأمن الدولة

كانت هذه المديرية آخر المؤسسات الأمنية التي أنشئت في لبنان في العام 1985، ورأى البعض أنها جاءت مكمّلة للحلقة الأمنية مع الأمن العام والأمن الداخلي ومخابرات الجيش، بأعتبار أنه لا يمكن لأي مؤسسة أمنية أن تغطي وحدها الحقول الأمنية كلها، بحيث أنها قد تتضخم وتصبح عرضة للوقوع

49- نزار عبد القادر، "وطن بلا سياج، الاستراتيجية الدفاعية الوطنية"، مرجع سابق، ص. 380.

في خطأ التقدير، فتتحوّل إلى خطر على الأمن بدلاً من أن تكون حافظة له على حدّ قول المدير العام السابق لمديرية أمن الدولة، اللواء الركن نبيل فرحات[50].

بينما يرى البعض الآخر أن هذه المديرية أنشئت كضرورة للمشاركة المذهبية في قيادة الأجهزة الأمنية وأن هذا الإنشاء كان بنيّة تخصيصها للطائفة الشيعية من ضمن سياسة تهدف إلى مراعاة التوازن الطائفي في توزيع المناصب الأمنية[51].

وبغض النظرعن الغاية من إنشائها فإن النصوص التي ترعى وضعها القانوني هي الفقرة الخامسة من المادة السابعة من قانون الدفاع الوطني الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16: "تنشأ لدى المجلس الأعلى للدفاع مديرية عامة تسمّى "المديرية العامة لأمن الدولة" خاضعة لسلطة المجلس وتابعة لرئيسه ونائب رئيسه"، وتتناول مهمات أمن الدولة المواضيع الآتية وفق ما جاء في الفقرة الأخيرة: "جمع المعلومات المتعلّقة بأمن الدولة الداخلي بواسطة شبكات خاصة بها تغطّي الأراضي اللبنانية، واستقصاء المعلومات الخارجية من الأجهزة القائمة، والتحقّق منها وتحليلها وتصنيفها وحفظها، وإحالتها إلى الجهات المختصة، تلزم الجهات الرسمية بتقديم المعلومات المطلوبة عن كل ما يمسّ بأمن الدولة الداخلي والخارجي إلى هذه المديرية العامة".

ويبدو من قراءة النص أنها أدرجت ضمن هرمية المجلس الأعلى للدفاع، و"أخضعت لسلطته وارتبطت برئيس المجلس ونائب الرئيس. وجاءت مهماتها مماثلة لمهمات الأمن الداخلي والأمن العام ومديرية المخابرات، كما يظهر أن النص حملها مسؤوليات أمنية وقائية وقضائية وعسكرية.

50- محمد الأيوبي، "**النظرية العامة للأمن – نحو علم إجتماع أمني**"، مرجع سابق، 223.

51- نزار عبد القادر، "**وطن بلا سياج، الاستراتيجية الدفاعية الوطنية**"، مرجع سابق، ص. 69 و343.

وعلى الرغم من أن النص ألزم الجهات الرسمية بتقديم المعلومات المطلوبة إليها، فإنه لم يوضح أي جهات، ولم توضع آلية لاستقصاء المعلومات الخارجية من الأجهزة القائمة، فكانت النتيجة سلبية ولم يقم أي جهاز برفع المعلومات إليها سواء طلبت منه أم لم تطلب.

وهذا ما جعل البعض يستنتج أن هذه المديرية أنشئت وفي نية منشئها عدم إعطائها أي دور أمني، وأنها استمرّت هذه الفترة كضرورة لإعطاء موقع أمني للشيعة[52]. ولأن الغاية من إنشائها كانت إكمال سيناريو التوزيع الطائفي للمناصب الأمنية، فكان ارتباطها السياسي حينًا مع رئيس الجمهورية، وأحياناً مع رئيس المجلس النيابي على عكس ما ورد في النصوص القانونية. كما أنها لم تعط الحد اللازم من الفرص والموارد المالية والبشرية للاضطلاع بمسؤولياتها[53]، إضافة إلى كل هذا فإن مهماتها بقيت غامضة بانتظار صدور المراسيم التنظيمية التي لم تصدر حتى الآن.

وهذا من شأنه أن يدل بوضوح إلى أن هناك نقصًا في بعض التشريعات، إضافة إلى عدم تطبيق بعض ما هو موجود، عدا عن تناقض بعض النصوص الأخرى الذي تحدثنا عنه في الفصل الأول من هذه الدراسة، حيث أدى هذا التناقض والنقص والتوزيع الطائفي لقيادات الأجهزة إلى ارتباط المؤسسات الأمنية بسلطات مختلفة من دون وجود مرجعية محدّدة وإدارة أمنية واحدة للتنسيق بينها، وتوزيع المهمات عليها.

52- نزارعبد القادر، "**وطن بلا سياج، الاستراتيجية الدفاعية الوطنية**"، مرجع سابق، ص. 69

53- إدوار منصور، مدير عام أمن الدولة السابق في مقابلة له مع العميد نزار عبد القادرالعام 2005، المرجع السابق، ص. 383

الخاتمة

يتبيّن من استعراض نصوص الدستور والقوانين اللبنانية المتعلّقة بالسياسة الأمنية وأهدافها الاستراتيجية والقوانين التي تحدّد ارتباط الأجهزة الأمنية ومهماتها، أن هذه الأجهزة تم إنشاؤها على مراحل ضمن فترة زمنية إمتدت حوالى نصف قرن، وكانت نشأتها أحيانًا تحت وطأة ظروف استثنائية، ونتيجة لصراع سياسي وطائفي أكثر مما كان بهدف معالجة المشاكل الأمنية. وكانت التشريعات توضع دائمًا ضمن خلفيات سياسية.

كما أنه لم يتم توزيع الموارد المالية والبشرية على أسس واضحة، أو وفق معايير محدّدة، فبعضها أعطي أكثر من حاجته والبعض الآخر أعطي أقل مما يجب، إضافة إلى ضياع المرجعية الأمنية. وعلى الرغم من المحاولات التي حصلت بتنظيم المهمات وتوزيعها بين مختلف المؤسسات في قانون الدفاع الوطني فإنه لم يتم عمليًا تنفيذ بعض هذه الإصلاحات.

ويظهر من مراجعة النصوص القانونية أن النظام الأمني اللبناني يعاني غياب رؤية أمنية واضحة على المستوى السياسي، وخللاً في التنسيق وتوزيع المهمات على المستوى الاستراتيجي نتيجة عدم وجود مرجعية أمنية مركزية تجمع المعلومات وتقيّمها وتحلّلها. وهذه المرجعية هي الحلقة الوسيطة (الفاصل واصل) بين السياسة والأمن للذين يحوّلان المعلومات إلى اقتراحات تنير درب السياسة، ويحوّلان القرار السياسي إلى مهمات أمنية توزّعها على الأجهزة. يضاف إلى ذلك تكريس طائفية قيادات هذه الأجهزة، وهذا ما يشكّل مادّة صراع مستمرّ ويعطي هذه الأجهزة لونًا طائفيًا بدلاً من اللون الوطني الشامل، مما يقتضي إعادة النظر في التشريعات التي ترعى عمل الأجهزة الأمنية على صعيدي الارتباط والمهمات.

وفي هذه المرحلة الخطيرة الراهنة، وربما الأخطر في تاريخ لبنان الحديث، تبدو الحاجة ملحّة أكثر من أي وقت مضى لوضع سياسة أمنية واضحة يتم على أساسها تحديد أهداف استراتيجية، يجري على ضوئها إعادة تنظيم القطاع الأمني وتفعيله وإصلاحه، ليتم تكليف الأجهزة الأمنية تحقيق هذه الأهداف بشكل دقيق. وللتمكّن من ذلك فإننا نقترح إعادة النظر بالتشريعات والقوانين والقرارات التي ترعى عمل الأجهزة الأمنية، وإصدار قوانين جديدة وفق التصور الآتي:

أولا: إنشاء مجلس أمن وطني يرتبط بمجلس الوزراء أو بالمجلس الأعلى للدفاع ويكون بمثابة حلقة الوصل والفصل بين السياسة الأمنية ووسائل تنفيذها وتحدّد مهماته كما يأتي:

أ- إجراء دراسات استراتيجية لكل الأخطار والتهديدات الحاضرة والمستقبلية على الصعيدين الخارجي والداخلي ووضع خطط مسبقة لمواجهتها.

ب- تحويل الأهداف السياسية التي يضعها مجلس الوزراء إلى أهداف عسكرية، يقوم بتوزيعها على الأجهزة الأمنية وفق اختصاصها.

ج- تلقّي المعلومات من الأجهزة الأمنية وتحليلها وتقييمها لاستثمارها على المستوى السياسي.

ث- التنسيق بين مختلف الأجهزة وتحديد نوعية المعلومات التي يمكن تبادلها، وكميتها.

ثانيًا: تكليف لجنة من ذوي الاختصاص والخبرة إعادة توزيع مهمات الأجهزة الأمنية على أساس مهمة أساسية لكل منها، ومهمّة ثانوية تتقاطع مع غيرها بشكل أن يكون كل هدف من الأهداف المنوي تحقيقها موضع اهتمام أساسي من قبل أحد الأجهزة، وموضع اهتمام ثانوي من قبل جهاز أو جهازين يتقاسمان المهمات الثانوية لهذا الهدف، على أن تبقى المسؤولية

على عاتق صاحب المهمة الأساس في حال التقصير.

ثالثًا: إعادة النظر بارتباط هذه الأجهزة وتحديد قواعد ارتباط واضحة وغير ملتبسة لكل جهاز على الصعيد المؤسساتي وبشكل متوازن من جهتي الارتباط بالسلطات القيادية والقضائية، وبمجلس الدفاع الأعلى أو بمجلس الأمن الوطني المقترح، وحصر ارتباطها بالسلطات السياسية من خلال هذا المجلس، أو بالوزير الذي ترتبط به قانونًا.

رابعاً: عدم إجراء تشكيلات أمنية شاملة تؤدّي إلى قطع الاستمرارية في عمل هذه المؤسسات، والعمل على إبعاد السياسة عن الأمن الذي يجب أن يكون على أساس وطني شامل.

خامساً: مراجعة النصوص التطبيقية والتعليمات الداخلية وبرامج التدريب للأجهزة الأمنية لجهة احترام معايير القانون الدولي الإنساني، وخصوصًا في مجالات التوقيف الاحتياطي، والحق في محاكمة سريعة في محاكم مختصّة ومستقلّة ومحايدة، إضافة إلى ضمان حقوق الدفاع وعلنية المحاكمة.

الأمن المائي في لبنان وبلدان الشرق الأوسط

د. كليب سعد كليب*

تمهيد

في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، طرح تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة للعام 1990، فكرة الأمن البشري كإطار يتجاوز المنظور الكلاسيكي لفكرة الأمن الوطني، والذي كان محصورًا بالجوانب العسكرية والأمنية وما يتصل بها.

وفي وقت لاحق عرّف عددٌ من التقرير المشار إليه (2006) الأمن البشري بأنه يتمّثل في توافر الحماية ضد ما لا يُمكن التنبؤ به من أحداث تؤدّي إلى اضطراب في حياة البشر وسبل معيشتهم. واعتبر التقرير أمن المياه أو الأمن المائي جزءًا لا يتجزأ من هذا المفهوم الجديد والشامل للأمن (البشري) إلى حد أن عدم توافر الظروف المؤاتية لتحقيق الأمن المائي يحول بالتالي من دون تحقيق الأمن البشري أو انعدامه.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية (2008)، وما رافقها من

* أستاذ جامعي وباحث في الشؤون الاقتصادية

مخاطر اقتصادية واجتماعية وبيئية وغيرها، أطلق تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 2009 مفهوم "أمن الإنسان،" واعتبره الركيزة الأساس للتنمية البشرية، كما اعتبر أنّ الأخطار البيئية تأتي في رأس قائمة الأخطار التي تهدّد أمن الإنسان وأنّ مشاكل المياه من ندرة وإجهاد وتلوّث وغيرها، هي في صدارة هذه الأخطار البيئية[1].

فما هو الأمن المائي؟ ولماذا لم يتمّ التطرّق إلى هذا المفهوم للأمن إلاّ في الفترة الأخيرة؟ وما هي أسباب اختلال الأمن المائي خلال العقود الأخيرة في البلدان النامية بشكل عام، ولبنان وبلدان الشرق الأوسط بشكل خاص؟ وكيف يمكن تحقيق الأمن المائي في لبنان؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا البحث الذي سوف يتناول بصورة حصرية موضوع الأمن المائي في بلدان الشرق الأوسط العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا، والكيان الإسرائيلي بسبب وجوده في العالم العربي وتشابه مشكلات المياه فيه، من الناحية الطبيعية، مع مشكلات المنطقة العربية المحيطة.

أولاً: في مفهوم الأمن المائي

لقد تمّ النظر إلى الأمن المائي في الأساس على أنه الحال الذي يكون فيه عند كل شخص فرصة أو إمكان الحصول على مياه نظيفة ومأمونة بالقدر الكافي وبالسعر المناسب، حتى يتمكّن من أن يعيش حياة ينعم فيها بالصحة والكرامة والقدرة على الإنتاج، مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية التي توّفّر المياه وتعتمد عليها في الوقت نفسه، بينما يؤدّي انقطاع سبل الحصول على المياه إلى تعرّض البشر لمخاطر كبيرة تتعلّق بالأمن البشري، أبرزها انتشار المرض وانقطاع سبل المعيشة[2].

1- تقرير التنمية الإنسانية العربية صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص 2 و3.

2- تقرير التنمية البشرية للعام 2006 ص3 – صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

وتتفق هذه النظرة مع الإعلان الذي أطلقته لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي نصّ على أن "حق الإنسان في المياه يجب أن يكفل للجميع إمكان الحصول على المياه بشكل كافٍ وآمن ومقبول وبسعر مناسب، مع القدرة على الوصول إليها، ذلك لأغراض الاستخدام الشخصي والمنزلي".

وفي وقت لاحق لم يعد يُنظر إلى انعدام الأمن المائي من زاوية الندرة المادية للمياه، والتي تعرف بعجز الموارد المائية عن تلبية الطلب فحسب، بل كنتاج لسياسات سوء إدارة الموارد المائية أيضًا.

كما أن تغيّر المناخ في العقدين الأخيرين، وما رافقه من تغيّر في أنماط سقوط الأمطار وحدوث مظاهر طقس متطرّفة، وارتفاع مستوى البحر، سلّط الضوء بشكل جليّ على الخصائص التدميرية للمياه، والتي تتجلّى في العواصف والأعاصير والفيضانات، وحتى الجفاف. وهذا ما دفع علماء المياه إلى اعتبار أمن المياه مرتبطًا أيضًا بالقدرة على التنبؤ بالمخاطر، وإمكان الحد من الضرر الناتج عن الإمكانات التدميرية للمياه.

وبهذا المعنى فإن أمن المياه أصبح يتمثّل بالقدرة على الحصول على المياه من أجل الاستهلاك البشري وكمصدر إنتاجي من جهة، وفي الحد من الإمكانات التدميريّة للمياه والحماية من المخاطر المرتبطة بها من جهة أخرى[3].

من ناحية ثانية، فقد أدّت الصرخات المدوية والتي حذّرت في السنوات الأخيرة من حتميّة "نضوب المياه" في العالم إلى توسيع دائرة الاهتمام بأمن المياه، حيث يعتبر العديد من المنظمات الدولية والجمعيات الحقوقية والبيئية أن الحق في الحصول على المياه وتكافؤ الفرص في الحصول عليها

3- في الواقع كان تقدّم البشرية منذ أقدم العصور وحتى اليوم يتحدّد على ضوء نجاح المجتمعات أو فشلها في تطويع مصادر المياه، مع الحد من طاقاتها التدميرية (إشارة من الباحث).

ضمن الجيل الحالي، يجب أن لا يعرّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها من هذا المورد الحيوي. وينسجم هذا الطرح مع إحدى النتائج التي تمخضت عن قمة الأرض الأولى التي عقدت في الريو دي جينيرو العام 1992 والتي اعتبرت "أن كوكب الأرض ليس ملكية خالصة للأجيال الحاضرة، بل هي تشغله على سبيل الاستعارة من الأجيال القادمة"[4].

ثانيًا: لماذا موضوع الامن المائي الآن؟

لقد كان ينظر إلى المياه على أنها أحد الموارد الطبيعية المتجدّدة، إذ إنّ الكميات الموجودة منها على كوكب الارض تمتاز بالثبات النسبي وتكاد تكون هي نفسها منذ آلاف السنين. ولقد عزّزت الدورة الهيدرولوجية للمياه هذا الاعتقاد، إذ يتبخّر يوميًا من السطوح المائية جزء منها بفعل أشعّة الشمس، وتحرّك الرياح الهواء الرطب المشبّع بالبخار إلى مناطق أخرى ذات حرارة منخفضة فيتكثف من جديد ويسقط على شكل أمطار وثلوج معوّضًا بذلك عن الجزء الذي استهلكه الإنسان[5].

إلاّ أن التزايد الكبير في عدد السكان خلال المئة سنة الأخيرة إلى حد أن سكان العالم بلغوا في نهاية المئوية المشار إليها أربعة أضعاف ما كانوا عليه في بدايتها، وارتفعت معدّلات استهلاكهم للمياه بمعدّل سبعة أضعاف في الفترة نفسها، مما أثار شكوكًا كبيرة حول إمكان استمرار اعتبار المياه كمورد متجدّد، ومدى كفايتها لحاجات البشر مستقبلاً[6].

4- التقرير الأهلي اللبناني حول التنمية المستدامة تحضيرًا لقمة الأرض الثانية في جوهانسبرغ، ص9، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسف، آب/أغسطس 2002.

5- سامر مخيمر وخالد حجازي، "**أزمة المياه في المنطقة العربية**"، كتاب عالم المعرفة العدد 209، أيار/مايو1996، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ص 7.

6- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص. 134 .

ولقد أتت التغيّرات المناخية الأخيرة لتنشر الجفاف في أجزاء واسعة من الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية، وتدفع حدود الصحراء أكثر من 500 كلم شمالاً نتيجة تصحّر حوالى 90000 كلم^2 من الأراضي الزراعية سنويًا، فجعلت بذلك من موضوع الحرمان من المياه واحدًا من أكبر التحديات التي تواجه البشرية في مطلع القرن الحادي والعشرين[7].

في المقابل فإن ما ذكرته تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الامم المتحدة في السنوات السبع الاخيرة شديد الخطورة ويدعو إلى القلق. فقد جاء في التقرير الصادر في العام 2006 أن في العالم 1،1 مليار شخص لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من المياه النظيفة و2،6 مليار شخص لا تتوافر لديهم مرافق الصرف الصحي الأساسية، ويشّكل هذا الرقم الأخير أكثر من 50 % من سكان البلدان النامية. كما فاق – حسب الترتيب ذاته – عدد الذين يموتون سنويًا بسبب الأمراض الناتجة عن نقص المياه وتلوثها في العالم، عدد الذين يموتون في الحروب والنزاعات المسلّحة. ويزداد سنويًا عدد الاشخاص الذين ينخفض نصيب الفرد منهم إلى ما هو أقل من 20 ليترًا في اليوم، وهو ما يمثّل الحد الأدنى اللازم للوفاء بأكثر احتياجات الانسان ضرورة.

وفي الختام، فإن أزمة المياه باتت تزيد من انتشار المظاهر الصارخة لعدم المساواة في فرص الحياة بين الأمم الغنية والأخرى الفقيرة، كما أنها تحدث تفاوتًا كبيرًا في مستويات الحياة بين مواطني البلد الواحد، خصوصًا في البلدان النامية حيث الأمن المائي أصبح مختلاً أو مفقودًا.

7- محمد رضوان الخولي، "**التصحر في الوطن العربي**"، ص 21 و29، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1990.

ثالثًا: أسباب اختلال الأمن المائي في البلدان النامية بشكل عام وبلدان الشرق الأوسط بشكل خاص

عوامل وأسباب عديدة تساهم في اختلال الامن المائي أو فقدانه في البلدان النامية، أبرزها:

1- ندرة المياه

يرى بعض الاقتصاديين أن مصدر القلق العالمي حول المياه يعود إلى ندرتها التي تزايدت مع زيادة عدد السكان واتساع الطلب العالمي على استهلاكها. فهل هناك ندرة في المياه حقًا؟

يقوم النظام الهيدرولوجي لكوكب الأرض بضخ حوالى 44000 كيلومتر مكعب من المياه ونقلها إلى اليابسة سنويًا أي ما يعادل 6900 متر مكعب لكل فرد من سكان الكوكب الأرضي. وعلى الرغم من ضياع جزء كبير من هذه المياه في الفيضانات التي لا يمكن التحكّم فيها أو في مواقع بعيدة عن متناول يد الإنسان، إلاّ أنّ ما يتوافر للفرد من المياه في العالم يبقى أكثر من 1700 متر مكعب، وهو المعدّل الوسطي الذي يعتبره علماء المياه الحد الادنى المطلوب للفرد من أجل الوفاء بحاجات الزراعة (الغذاء) ودعم الصناعات والمحافظة على البيئة[8].

ويعتبر العلماء أن توافر المياه في بلد ما بما هو أقل من 1000 متر مكعب للفرد سنويًا هو ندرة، بينما يعتبر توافرها بأقل من 500 متر مكعب للفرد في العام هو ندرة مطلقة[9].

مع الإشارة إلى أن كمية المياه المتوافرة لا تعدّ المؤشر الوحيد على ندرة المياه، فجودتها تعتبر عاملاً مؤثّرًا، هذا فضلاً عن الحجم المتاح للإستخدام.

8- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 137.

9- المصدر نفسه، ص 135.

ويمكن القول إنّ ندرة المياه موجودة، إنما يقتصر ذلك حتّى الآن على بعض البلدان والأقاليم. واللافت هنا أنه في حين تنعم بلدان شمال القارة الامريكية وغرب وأوروبا ووسطها وصولاً إلى اليابان بمعدلات مائية عالية بشكل عام، فإن غالبية البلدان التي تشكو من الندرة أو الاجهاد المائي تنتمي إلى دول الجنوب أو ما اتفق على تسميته بالبلدان النامية.

على العموم يمكن القول: إنّ ندرة المياه الموجودة في العديد من البلدان النامية هي نتاج لبعض العوامل أبرزها:

أ- تسارع الزيادة السكانية

لقد تطوّر سكان كوكب الأرض من مليار نسمة في العام 1800 إلى 3 مليار في العام 1950. وإلى ما يقرُب من 7 مليارات في وقتنا الحاضر. وإذا اعتبرنا أن كمية المياه المتاحة كانت ثابتة فيكون نصيب الفرد العالمي من المياه قد انخفض إلى 1/7 عما كان عليه في العام 1800.

ب- ازدياد سكان المدن وعمليات التحضّر

يزداد سكان المدن قياسًا على إجمالي سكان الدولة بصورة مستمرّة في كل بلدان العالم، وهذا ما يؤدّي إلى زيادة الطلب على المياه وجعل عنصر الندرة أكثر حدة. كما تؤدّي هذه الندرة إلى اعتماد المدن على مصادر مياه أكثر كلفة لأن المصادر المحليّة تصبح إما مستنزفة أو ملوّثة.

ج- ارتفاع مستويات المعيشة

يؤدّي التقدم الحاصل في مجالات التنمية الاقتصاديّة إلى تحسّن مستويات المعيشة حيث تتغيّر أنماط الاستهلاك ويزداد الطلب على المياه.

د- الزراعة الكثيفة

يحتاج بعض الزراعات بطبيعته إلى كميات كبيرة من المياه. ولقد أدى

التوسّع الرأسي في الزراعة (الزراعة الكثيفة) الذي أمكن بفضله تحقيق الثورة الخضراء والزيادة المستمرة في إنتاج الاغذية المستندة إلى استخدام واسع للأسمدة، تطلب التوسّع في أعمال الري لضمان رطوبة التربة ولمواجهة عدم كفاية سقوط الأمطار.

لذا كانت الزيادة في معدّل استخدام المياه خلال المئة عام الأخيرة حوالى ضعفي معدّل الزيادة في السكان[10].

هـ- انتشار التصنيع

تستهلك الصناعة كميات كبيرة من المياه. وحاجة الصناعة إلى المياه، لا تقتصر على الصناعات المعدنية الثقيلة بل تشمل فروع الصناعة كلها. فصناعة بذلة رجل واحد كمثال تحتاج إلى 665 ليترًا من المياه[11].

و- أسباب سياسية ومؤسساتية

يرى اقتصاديون عديدون أن السبب الرئيس لندرة المياه في البلدان النامية في الغالبية العظمى من الحالات هو سبب سياسي ومؤسساتي ويكون في الغالب نتاجًا لسياسات سوء إدارة الموارد المائية وليس نتيجة نقص مادي في الإمدادات. فهناك قدر كبير من عدم المساواة في فرص الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي على مستوى الأسر داخل الدولة نفسها.

ويصح الأمر نفسه إلى حد كبير في موضوع استخدام المياه من أجل الإنتاج، إذ تقوم مضخات الري باستخراج المياه من مستودعات المياه الجوفية ومجاري الأنهر على مدى 24 ساعة لصالح المزارعين الأثرياء فيما يعتمد صغار المزارعين على سقوط الأمطار التي تشهد أحيانًا تقلّبات شديدة.

10- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 10،

11- إيان. ج سيمونز، "**البيئة والإنسان عبر العصور**"، ترجمة السيد محمد عثمان، عالم المعرفة، العدد 222، حزيران/يونيو1997، ص 199، المركز الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

وفي كثير من الحالات أدّى توفير الكهرباء للمزارعين بشكل مجاني أو من خلال بعض الإعانات إلى إلغاء دور الحوافز التي تؤدّي إلى الحفاظ على المياه. فقد أدّت الكهرباء المجانية إلى زيادة تشغيل محطات استخراج المياه وانتشار زراعات كثيفة الاستهلاك للمياه (مثال انتشار زراعة قصب السكر في بعض الأقاليم الهندية).

وفي مثال آخر للنتائج العكسية للإعانات، فقد تمّ استخدام جزء من عائدات النفط في المملكة العربية السعودية في ضخ المياه من أحد المستودعات غير المتجدّدة للمياه الجوفية لزراعة القمح في عقد الثمانينيات من القرن العشرين. إلاّ أن كلفة إنتاج الطن الواحد من القمح الذي استخدم حوالى 3000 متر مكعّب من المياه (أي ثلاثة أضعاف المعدّل العالمي) ارتفعت إلى ما يوازي 4 إلى6 أضعاف السعر العالمي للطن من هذه المادة.

كما يؤدّي تسعير مياه الري بأقل من قيمتها الحقيقية، وأحيانًا بأقل من تكلفتها، إلى تهديد استدامتها وإيجاد عقبات أمام الحفاظ عليها. ولا يقف تأثير إعانات المياه التي تقدّمها البلدان عند حدودها الوطنية. إذ إن الدول عند تصديرها لجزء من منتجاتها الزراعية تكون قد صدّرت أيضًا جزءًا من المياه المستخدمة في عملية الاتناج.

ومن ناحية أخرى تقوم نظم المحاسبة الوطنية بتسجيل عمليات استخراج المياه الجوفية وسحب مياه الأنهر والبحيرات كعناصر نموّ في الدخل، ولكنها تتجاهل ما يصيب المياه من تدهور أو استنفاذ، إذ لا يتمّ تسجيل ذلك كخسارة إهلاك للأصول من الموارد الطبيعية.

2- التوزيع اللامتكافئ للمياه

إن المياه العذبة المتاحة ليست موزّعة توزيعًا عادلاً في مناطق العالم

وأقاليمه المختلفة، فالمناطق الجافة التي تشكّل حوالى 40% من مساحة اليابسة لا تحظى بأكثر من 5% من كمية المياه المتاحة في العالم.

بالمقابل فإن قرابة ربع المعروض عالميًا من المياه العذبة يقع في بحيرة بيكال في منطقة سيبيريا التي تتسم بندرة السكان، وتحظى أميركا اللاتينية وحدها بنسبة 31% من موارد المياه العذبة في العالم، ويقدّر نصيب الفرد من المياه فيها بمقدار 12 ضعفًا مقارنة بنصيب الفرد في جنوب آسيا، ناهيك عن وفرة المياه في قارة أوروبا وفي أميركا الشمالية.

وعلى صعيد الدول، يحظى البعض منها، مثل البرازيل وكندا وإيسلندا، بمعدّلات مائية عالية جدًا للفرد، حيث يصل فائض المياه العذبة في كل من الدولتين الأخيرتين على التوالي إلى 90000م^3 و500000م^3 للفرد أي، إلى حوالى 53 ضعفًا و300 ضعف للمعدّل العالمي لحاجة الفرد السنوية والذي تمّ تحديده بـ1700م^3، بينما ينخفض المعدّل في بلدٍ مجهد مائيًا كاليمن إلى 198 متر مكعب للفرد.

وتبرز الفروقات في حصة الأفراد من المياه داخل الدولة الواحدة أحيانًا، فالفرد في شمال الصين يحصل على أقل من ربع ما هو متاح للفرد في جنوبها. وفي البرازيل التي تسجّل معدلات مائية عالية جدًا للفرد يعيش ملايين من السكان في "مضلّع الجفاف" الضخم، وهو كناية عن منطقة شبه قاحلة تضمّ تسع ولايات على امتداد حوالى 940000 كلم^2 في الشمال الشرقي للبلاد.

3- الهدر

يؤدّي سوء استخدام الموارد المائية وعدم اعتماد الطرق العلمية الصحيحة في الري إلى هدر حوالى 50% من المياه المستهلكة.ولا تقتصر أسباب الهدر على العوامل التقنية وسوء إدارة المياه فحسب، فهي تكون ناتجة أحيانًا عن

ظروف توفير المياه (خصوصًا مياه الري) بشكل مجاني أو بأسعار متهاودة، الأمر الذي يترك المجال للإفراط في استهلاكها وضياع جزء كبير منها[12].

4- تلوّث المياه

تعتبر مشكلة التلوّث من أبرز مشكلات العصر، حيث أنها باتت تطاول كل المرافق والموارد. ويؤثّر تلوّث المياه على الناس في شتىّ أنحاء العالم، لكن أثره الأكبر على الإنسان يتركّز في البلدان النامية وخصوصًا الأكثر فقرًا منها.

5- إخفاق طرق إدارة المياه

إن توفير سبل الحصول على المياه يُعدّ واحدًا من أكبر التحديات التي تواجه البشرية في مطلع القرن الحادي والعشرين. فقد دار جدال واسع منذ سبعينيات القرن العشرين حول المزايا النسبية لكل من القطاعين العام والخاص في إدارة المياه، ورأى البعض أن زيادة مشاركة القطاع الخاص تُعدُّ بمثابة وسيلة تلقائية للحصول على خدمات أكثر وأفضل، لأن القطاع الخاص يمكّنه توفير المياه بكفاءة أكبر ويمكنه الحصول على مصادر للتمويل بصورةٍ أفضل مع ضمان قدر أكبر من المساءلة والشفافية. بينما رأى آخرون أن المياه سلعة ضرورية وأن الحقّ الإنساني في الحصول عليها يتناقض بصورة جوهرية مع مبادئ السوق ولا بد من أن يبقى توفير هذه السلعة منوطًا بالقطاع العام على الرغم من أشكال الإخفاق العديدة التي أصابته في هذا المجال.

في المحصّلة كان لبعض برامج الخصخصة في قطاع المياه في البلدان النامية نتائج إيجابية، لكن الحصيلة الإجمالية لم تكن مشجّعة.

12- الإقتصاد العربي، "**التطورات والإتجاهات والمرامي**"، التقرير السنوي العام للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لعام 1998 ص 68 – 69 .

وعلى الرغم من ازدياد عدد الأشخاص الذين يتلقون خدمات المياه من شركات مياه خاصة، فإن الجهات العامة مازالت توفّر أكثر من 90% من المياه في البلدان النامية[13].

ولقد استطاع بعض البلدان النامية إحراز تقدّم سريع في عملية التزوّد بالمياه من خلال توافر قيادة سياسية مواكبة، ووضع أهداف قابلة للتحقيق وضمان الاسترداد المستدام للتكاليف.

إلاّ أن الصورة لمرافق المياه العامة في البلدان النامية ليست كذلك، فالكثير من تلك المرافق يخذل السواد الأعظم من السكان حيث يجمع أداؤها بين عدم الكفاءة وعدم الخضوع للمساءلة من جهة، وضعف التمويل وعدم العدالة في التسعير من جهة أخرى، إذ إن المرافق العامة تكون مهتمة بتوفير المياه بسعر زهيد للميسورين أكثر من اهتمامها بتوفير المياه بسعر مقبول للمعوزين.

ومن الواضح أن ضعف الجهات العامة المزوّدة خدمة المياه في البلدان النامية يعتبر جزءًا أساسيًا من المشكلة في مسألة توفيرها. ومصادر هذا الضعف، وإن تباينت، فهي تكشف عن وجود أسباب تتكرّر باستمرار مثل سوء الإدارة وتهالك الهياكل الأساسية من جراء عدم كفاية الاستثمارات، وضعف الصيانة، وقصور نظم إعداد الفواتير. وتؤدّي العائدات المنخفضة بدورها إلى حلقة مفرغة من تدهور الأصول وفقدان المياه وقلّة الاستثمارات، إلى جانب المزيد من التدهور في الهياكل الأساسية.

ويُعدُّ التسعير الذي يحدّده المرفق العام جزءًا مهمًا من مشكلة التمويل، إذ إنه لا يُغطي إلا جزءًا صغيرًا من تكاليف التشغيل.

13- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 10، 89.

من ناحية أخرى إذا كانت إدارة المياه داخل حدود الدول على هذه الدرجة من التعقيد، فإن إدارة المياه العابرة للحدود أكثر تعقيدًا لأنّ المياه تُعدّ مصدرًا من مصادر الترابط الإنساني بين الأمم، وأداة نزاع وتوتر بين الشعوب في آنٍ واحد[14].

وطريقة استخدام أي نهر في البلدان المشاطئة لمنبع النهر سوف تؤثّر على كمية المياه وتوقيتها ونوعيتها، والتي تصل إلى المستخدمين عند مصب النهر. وهذا يؤثّر أيضًا على مستودعات المياه الجوفية والبحيرات.

وعلى الرغم من وجود بعض حالات التعاون البنّاء القليلة بين البلدان النامية كتجربة التعاون بين البرازيل والاوروغواي فالإدارة غير المتكافئة للمياه العابرة للحدود أدّت إلى زيادة إنعدام الأمن المائي.

كما أن ضعف التعاون والتنسيق بين البلدان المشاطئة للأنهار الدولية يحول من دون الوصول إلى تفاهمات تخفّف من حدة النزاعات على المياه، أو يزعزع تفاهمات واتفاقات سبق إقرارها.

6- تغيّر المُناخ

إن تغيّر المناخ، الذي كان يُعزى في الماضي إلى عوامل طبيعية عديدة مثل الفروقات المداريّة والتقلبات الشمسيّة والنشاط البركاني وبخار الماء والتركيز الجوي لغازات الدفيئة (مثل ثاني أوكسيد الكربون) بات يحدث اليوم بمعدّلات أسرع وبأحجام وأنماط أقوى لا يمكن تفسيرها بالدورات الطبيعية فقط.

وما يختلف في دورة الاحترار الحاليّة هو المعدل السريع الذي تزيد به

14- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 19.

تركيزات ثاني أكسيد الكربون. الذي زادت كمياته عن عصر ما قبل الصناعة بمعدّل الثلث، وهو معدّل لا سابق له طوال العشرين ألف سنة الأخيرة.

ومع أن دورة الاحترار الحالية ليست فريدة من ناحية الارتفاع في درجة الحرارة، إلاّ أنها متميّزة في جانب واحد مهم وهو أن دور البشر في تركيز ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي في تغيّر المناخ، بات أكبر من الماضي بكثير، وحتى أكبر من دور العوامل الطبيعيّة.

ويؤكّد بعض التقديرات على أن هناك احتمالاً بأكثر من 90% بأن يكون مردّ معظم الاحترار العالمي الحالي إلى غازات الدفيئة الناتجة عن نشاط البشر، ويُستدل على ذلك باستمرار ارتفاع درجة الحرارة على الأرض خلال العقدين الاخيرين، في حين كانت المخرجات والإشعاعات الكونيّة القادمة من الشمس في طور الانخفاض[15].

لقد شكّل بروز الظواهر المناخية المتطرفة في العقدين الأخيرين، وما رافقها من هزّات وزلازل وموجات تسونامي، تحذيرًا قويًا للبشريّة من الخطر المحدق بهم وبأمنهم المائي إن لم يتمكّن العالم من وقف التزايد المتسارع في درجة حرارة الأرض.

7- عوامل إضافية تجعل إختلال الأمن المائي أكثر حدة في الشرق الأوسط

تواجه منطقة الشرق الأوسط تحديات إضافية متعاظمة ناتجة عن حدّة الضغوط السكانية والديمغرافية، وتسارع التصحّر، وحدوث تأثيرات واسعة للاحتباس الحراري، ونقص المياه الداخلية واستنزاف المياه الجوفية. وسيكون لهذه التحديات بصماتها الواضحة في زيادة النزاعات المترتبة

15- تقرير التنمية البشرية للعامين 2008/2007 ص 26، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

على المنافسة على الموارد الطبيعية المتناقصة، ورفع نسبة التوتّر في العلاقات بين الجماعات والسكّان، وفي زيادة حدة إختلال الأمن المائي، وأهم هذه الضغوط:

أ- حدّة الضغوط السكانية والديمغرافية

ستضم البلدان العربية، حسب تقديرات الأمم المتحدة، نحو 395 مليون نسمة بحلول العام 2015 (مقارنة بـ 317 مليونًا في العام 2007، و180 مليونًا في العام 1980). فمعدّلات النمو السكاني المرتفعة هذه، على الرغم من تناقصها في السنوات الأخيرة تبقى من أعلى المعدلات في العالم، وتفرض ضغوطًا شديدة جدًا على الموارد المائية.

ويفاقم هذه الضغوط فتوة المجتمعات، ما يجعل المنطقة العربية واحدة من أكثر بقاع العالم شبابًا، حيث يبلغ متوسّط معدّل العمر فيها 22 عامًا مقابل متوسط عالمي يبلغ 28 عامًا، والتحوّل الحضاري المتسارع حيث ازداد سكان المدن من العرب من 38% في العام 1970 إلى 55% في العام 2005، ومن المتوقّع وصول هذه النسبة إلى60% في العام 2020[16].

ب- تسارع التصحّر

تقدّر دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أنّ الصحارى باتت تشكّل ما يربو على (68،4%) من مساحة الأرض الإجمالية في المنطقة العربية، أي ما يصل إلى 9،76 مليون كلم^2. ويهدّد التصحّر المتواصل نحو 2،87 مليون كلم^2 أخرى أي نحو 1/5 من المساحة الإجمالية للمنطقة العربية[17]، وهذا يعني أن مساحة الأراضي الصحراوية ستصل إلى حوالى 80% من إجمالي مساحة المنطقة العربية خلال عقود قليلة.

16- تقرير التنمية الإنسانية العربية العام 2009، مصدر سابق، ص 2 و3.

17- المصدر نفسه ص 3.

ج- تأثيرات واسعة للاحتباس الحراري

على الرغم من ضآلة مساهمة المنطقة العربية في انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون (4،7%وفق تقرير التنمية البشرية 2008/2007 ومؤشرات التنمية العالمية للعام 2007)، فإن بلدان هذه المنطقة توشك أن تقع ضحية مباشرة لتغيّر المناخ الذي سيؤثّر فيها من النواحي التالية: نقص المياه، تراجع الإنتاج الزراعي، انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي... وغير ذلك. إلا أن النتيجة الأكثر أهمية للتغيّر المناخي تتمثّل بهجرة جماعات كبيرة من السكان إلى بلدان أجنبية (مثال الهجرة الواسعة من شمال أفريقيا إلى بلدان جنوب أوروبا).

وحسب تقرير التنمية البشرية (2008/2007) ستكون كل من مصر والسودان وبلدان المغرب العربي ولبنان هي الأكثر تأثرًا بتغيّر المناخ في المنطقة، إذ سيؤدّي انحسار الغطاء الجليدي الذي يمكن أن ينتج عن ارتفاع درجة حرارة الأرض بنسبة 3 درجات مئوية أو أربع بفعل الإحتباس الحراري إلى غرق 4500 كلم^2 من الأراضي الزراعية في دلتا نهر النيل وتهجير 6 ملايين شخص. وسيؤدي ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 5،1 درجة مئوية في إقليم كردفان في السودان بين 2030 و2060 إلى تناقص المتساقطات بنسبة 5% وانخفاض إنتاج الذرة بنسبة 70%. ثم إن إرتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 1،2 درجة مئوية بحلول العام 2020 سيؤدّي إلى تناقص المياه المتوافرة في لبنان بنسبة 15% وفي بعض مناطق المغرب بنسبة 10% [18].

د- نقص المياه الداخلية

يقدّر الحجم الإجمالي السنوي لموارد المياه السطحية المتوافرة في البلدان العربية بنحو 277 مليار متر مكعب سنويًا لا ينبع منها سوى 43% من

18- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 4.

المنطقة العربية (مياه داخلية) بينما تمثّل المياه الوافدة من بلدان مجاورة نسبة 57% [19].

تتشارك في الأنهار الدولية الموجودة في المنطقة بلدان عديدة تقع داخل هذه المنطقة وخارجها: دجلة والفرات تتشاركهما تركيا والعراق وسوريا، ونهر العاصي تتشاركه تركيا وسوريا ولبنان، أما نهر النيل، فتشارك فيه إحدى عشرة دولة من بينها دولتان عربيتان هما مصر والسودان، وهذا ما يجعل البلدان العربية تحت رحمة بلدان المنبع لهذه الأنهر. هذا إضافةً إلى نهر الأردن الذي تتشاركه الأردن وسوريا وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة لتوقيع إتفاقات رسمية لإدارة الموارد المائية المشتركة (مثل مبادرة حوض النيل). غير أن معظم هذه الإتفاقات يتّسم بالتجزئة وعدم الفعالية وعدم التوازن، ما يؤدّي إلى استمرار التوترات والنزاعات السياسية.

هـ- مياه جوفية غير متجدّدة

تعتبر المياه الجوفية في العديد من الدول العربية السبيل الوحيد للحصول على المياه العذبة، إلا أن جزءًا مهمًا من هذه المياه الجوفية غير متجدّد في الأساس أو يستنفد قبل أن يتم تجدّده. ويؤدّي الإفراط في ضخّ المياه الجوفية إلى تسرّب المياه الملوثة إلى باطن الأرض. كما أن جزءًا من المياه الجوفية المستخرجة يستعمل لغايات غير أساسية مثل ري الحدائق العامة وغيره.

يقدّر مخزون المياه الجوفية العذبة في الأراضي العربية بـ7734 مليار متر مكعب بينما لا تتجاوز الكمية المتاحة للإستعمال 35 مليار متر مكعب في

19- المصدر نفسه، ص 37.

العام. ويقع المخزون الأكبر والأكثر تجدّدًا في منطقة شمال أفريقيا وشرقها (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، مصر، السودان والصومال)[20].

ونشير إلى أن التلوّث لم يُصب المياه الجوفية فحسب بل طال المياه السطحية أيضًا، ما يؤدّي إلى انتشار الأمراض والأوبئة وتهديد إنتاج المواد الغذائية، ويولّد التنافس والنزاع بين السكان على موارد المياه الشحيحة أصلاً، ويغذّي النزاعات الحدودية على المياه.

رابعًا: مظاهر اختلال الأمن المائي في بلدان الشرق الأوسط

تشترك بلدان الشرق الأوسط مع البلدان النامية في وجود العديد من مظاهر اختلال الأمن المائي وأعراضه غير أن هناك بعض المظاهر المميّزة لهذا الإقليم سوف نعرضها على النحو الآتي:

1- على صعيد الإقليم ككل

– تقع البلدان العربية في المنطقة الأكثر جفافًا في العالم حيث إن أكثر من 70% من الأراضي قاحلة والمطر فيها قليل جدًا وموزّع بشكل غير متوازن.

– المنطقة العربية هي من أكثر مناطق العالم معاناة بفعل ندرة المياه. إذ ينبع ثلثا موارد المياه المتجدّدة فيها من مصادر خارجية حيث توفّر ثلاثة أنهر فيها هي النيل ودجلة والفرات معظم المياه السطحية الجارية في المنطقة. كما يتم استغلال المياه الجوفية، وهي بمعظمها غير متجدّدة بمعدّلات تتجاوز الحدود المأمونة، الأمر الذي يؤدّي إلى انخفاض كبير في مستوى طبقات المياه وتلويث الخزانات الجوفية.

– يشكّل العالم العربي حوالى 5% من سكّان العالم، لكنه لا ينعم سوى بنسبة 1% من مصادر المياه العذبة المتجدّدة العالمية. وتنخفض حصة

20– المصدر نفسه، نفس الصفحة.

الفرد من المياه في العالم العربي إلى ما يقرب من 1/10 من حصة الفرد العالمي من المياه والتي تتجاوز 6000 متر مكعب سنويًا[21].

– يضم العالم العربي ثلاث عشرة دولة ستكون في المستقبل القريب من بين البلدان التسعة عشر الأكثر فقرًا في المياه في العالم. وكمية المياه المتوافرة للفرد في ثماني دول عربية هي اليوم أقل من 200 متر مكعب سنويًا، أي أقل من نصف الكمية المعتبرة ندرة حادة في المياه والتي تقدّر بـ 500 متر مكعب من المياه. وينخفض الرقم في ست دول منها إلى ما دون 100 متر مكعب[22].

– تمثّل المياه المحلاّة نسبة صغيرة من المياه المستخدمة في العالم، إلاّ أنها في الكثير من المدن العربية تمثّل كامل إمدادات المياه. ويبلغ المجموع الكلي للقدرة الإنتاجية المتوافرة في معامل التحلية في البلدان العربية (وهي مقتصرة على دول الخليج العربي وليبيا وجزئيًا مصر) ما يزيد عن 24 مليون متر مكعب في اليوم. وهذا ما يوازي نحو 50% من إجمالي قدرة إنتاج التحلية عالميًا. وهذه النسبة مرشحة للارتفاع السريع مستقبلاً في ظل معدّل الزيادة المرتفع في عدد السكان والذي هو من المعدلات الأكثر ارتفاعًا في العالم وفي ظل التوسع الحضاري والتصنيع واستنزاف المصادر المائية غير المتجدّدة[23]. تستخدم بعض البلدان العربية مياه البحر المحلاّة ذات الكلفة العالية لري مزروعات قليلة القيمة وغسل الشوارع وريّ ملاعب الغولف أحيانًا[24].

– تتصدّر الزراعة استعمالات المياه في المنطقة العربية حيث تستخدم نحو 85% من الموارد المائية العذبة، مقابل معدّل عالمي لا يتعدى 70%.

21– من ملخص عن تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية "أفد" 2010 نشرته جريدة الحياة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

22– المصدر نفسه.

23– عادل بشناق (مؤسس ورئيس المنتدى السعودي للمياه والطاقة وأول رئيس عربي لجمعية التحلية الدولية)، مقالة في جريدة الحياة بعنوان "**العرب يشربون البحر**"، كانون الأول/ديسمبر 2010.

24– تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، مصدر سابق.

كما أن كفاءة الري منخفضة جدًا في معظم البلدان العربية حيث لا تتجاوز الـ 30% مقابل معدّل عالمي يصل إلى 45%. ولاتزال الإنتاجية الزراعية تقاس بكميات الأطنان المنتجة في كل هكتار من الأرض من دون أي اعتبار لكميات المياه المستخدمة.

– إن معدّل ما تتم جبايته لقاء التزويد بالمياه في منطقة الشرق الأوسط لا يتجاوز 35% من كلفة الإنتاج والتوزيع. وينخفض هذا المعدل إلى 10% بالنسبة لمياه التحلية وهذا يبتعد كثيرًا عن مبدأ التسعير العادل للمياه.

– يشكّل إنتاج النفط والغاز الطبيعي عنصر ضغط على موارد المياه في البلدان العربية النفطية إذ إن التنمية السريعة التي تشهدها هذه البلدان وارتفاع مستويات المعيشة فرضا ارتفاعًا كبيرًا في معدلات استهلاك المياه خصوصًا في المدن.

– على الرغم من التحسن الحاصل في العلاقات التركية العربية في الفترة الأخيرة، غير أن استمرار تركيا في بناء السدود على نهري دجلة والفرات سيؤدّي إلى خفض حصة كل من العراق وسوريا من مياه النهرين المذكورين. كما أن مطالبة دول المنبع الأفريقية التسع لنهر النيل بتعديل اتفاقية 1929 الموقّعة بين دول حوض النيل ستقلّص حتمًا من حصة كل من مصر والسودان مع ما يمكن أن يترتّب عن انفصال جنوب السودان، وربما غربه، من اتفاقات جديدة تعيد توزيع حصص المياه وتراعي حقوق الدول الوليدة.

– يقتطع الكيان الأسرائيلي الجزء الأكبر من مياه الأرض الفلسطينية السطحية والجوفية اضافةً إلى جزء كبير من مياه نهر الأردن، على حساب حصة كل من الأردن ولبنان وسوريا. كما لا يخفى دور إسرائيل في مساعدة دول منبع نهر النيل وبخاصة أثيوبيا، بإقامة السدود على هذا النهر، بعد أن

كان لها اليد الطولى في إقامة السدود على مجرى نهري دجلة والفرات داخل الأراضي التركية.

– إن المنطقة العربية ستكون من أكثر مناطق العالم عرضة للتأثيرات المحتملة لتغيّرالمناخ وأخطارها وتفاعلاتها المختلفة، من جفاف وتصحّر وزيادة في ملوحة المياه الجوفية وانتشار الأوبئة والأمراض. كما أن غياب الجهود الكبيرة لتحسين إدارة المياه ومؤسساتها يؤكّد أن العالم العربي يسير نحو كارثة مائية فعلية إن لم يسارع من دون إبطاء إلى وقفها.

– يعاني معظم الدول العربية عجزًا مائيًا كبيرًا، فقد أكّدت الأكاديمية العربية للمياه، ومقرّها أبو ظبي، في تقرير أعدّته للمنتدى العالمي السادس للمياه الذي انعقد في مرسيليا في آذار/مارس 2012، أن النقص الحاصل في المياه في 17 دولة عربية كان يقدّر حينذاك بـ30 مليار متر مكعب من المياه، وتوقّعت ارتفاع هذا العجز إلى ثلاثة أضعاف هذا الرقم بحدود العام 2030، ووصوله إلى 150 مليار متر مكعب في العام 2050.

– انخفضت حصة المواطن العربي من المياه من 3500 متر مكعب من المياه سنويًا في العام 1960، إلى أقل من 1000 متر مكعب في الوقت الحاضر وهو رقم يتساوى مع خط الفقر مائيًا[25].

– يعتبر متوسط نصيب الفرد من المياه من الموارد المائية الداخلية المتجدّدة من أدنى المتوسطات عالميًا.

– من ناحية أخرى تضمّن تقرير "السلام الأزرق للنيل" الذي أعدّته مجموعة من الباحثين الهنود تحت إسم "Strategic Foresight Group" والذي تم تقديمه إلى مؤتمر المياه في اسطنبول، أن تدفقات الأنهار في تركيا وسوريا ولبنان والعراق والأردن استنزفت بنسبة لامست 95% بين عامي 1960 و2010، إذ انخفض تدفّق نهر اليرموك (في الأردن) من 600

25– جريدة الحياة 2012/4/1.

مليون متر مكعب إلى قرابة 250 مليون متر مكعب سنويًا، وانخفض تدفّق نهر الأردن من 1300 مليون متر مكعب إلى 100 مليون متر مكعب سنويًا. وانخفض تدفق نهر الفرات في العراق من 27 مليار متر مكعب إلى 5 مليارات متر مكعب سنويًا، وكذلك تقلّصت منطقة الأهوار في العراق بنسبة 90% [26].

ويضيف التقرير أن منسوب المياه في البحر الميت انخفض من 390 مترًا تحت مستوى سطح البحر في ستينيات القرن العشرين إلى 420 مترًا تحت مستوى سطح البحر حاليًا مع توقّع انخفاضه إلى 450 مترًا تحت مستوى سطح البحر بحلول العام 2040. وقد تقلّصت المساحة السطحية للمياه فيه من 950 كيلومترًا مربعًا إلى 637 كيلومترًا مربعًا، ويرجّح التقرير أن يتحوّل البحر الميت إلى بحيرة خلال 50 عامًا ثم الاختفاء في نهاية المطاف. كما وصلت بحيرة طبريا إلى الخط الأحمر وهو 212 مترًا تحت مستوى سطح البحر في السنوات الأخيرة.

ونبّه التقرير إلى أن تغيّرات المناخ تزيد من خطورة أوضاع المياه في الشرق الأوسط، وذكر بأن ارتفاع درجة حرارة الأرض لما بين 3 و4 درجات مئوية في العقود المقبلة سيؤدّي إلى تصحّر 60% من أراضي سوريا كما أن حوض قونيا التركي سيتصحّر أيضًا بحدود العام 2030 كما تعاني أراضي العراق من خطر التصحّر بمعدل 0،5% سنويًا[27].

2- على صعيد الأقاليم الصغرى والبلدان

لقد قدّمنا في الصفحات الأخيرة فكرة عامة عن أمن المياه في العالم العربي. إلا أن الصورة قد تصبح أكثر مأساوية إذا تطرّقنا ببعض التفاصيل لأحوال الأقاليم الصغرى والبلدان.

26- جريدة الحياة، 2013/4/28.

27- جريدة الحياة، 2011/4/7.

أ- الجزيرة العربية

تعيش بلدان الجزيرة العربية في ظل الندرة المطلقة للمياه (أقل من 500 متر مكعب للفرد) فالموارد المائية السطحية فيها محدودة والمياه الجوفية غير متجدّدة ومياه البحر الأحمر والخليج العربي تكاد أن تنضب من فرط الضخ منها لولا اتصالها بمحيطات وبحار أكبر.

ب- المغرب العربي والأردن وفلسطين والكيان الإسرائيلي

كما تعيش بلدان المغرب العربي، باستثناء المغرب، في ظل الندرة المطلقة للمياه أيضًا وكذلك هو حال الأردن وفلسطين والكيان الإسرائيلي.

ج- العراق والسودان

البلدان العربية الأكثر غنى بالمياه هما العراق والسودان حيث تتراوح حصة الفرد فيهما بين 1000 و1500 متر مكعب للفرد، وهذان البلدان مهدّدان بالتفتيت وبتقلّص حصتيهما من المياه الجارية ذات المنشأ الخارجي.

فلقد حذّر تقرير أصدرته منظّمة اليونيسف من احتمال جفاف نهري دجلة والفرات في العام 2040 نظرًا إلى التغيّرات المناخية، وانخفاض الكميات الوافدة من مصادر المياه بسبب السدود التي تقيمها كلّ من تركيا وسوريا وإيران، والاستخدام الكثيف لمياه هذين النهرين لأغراض الصناعة والاستهلاك المنزلي[28].

وتفيد بعض التقارير نقلاً عن مدير مياه الفرات في محافظة ذي قار (علي اسماعيل قاسم) أن مياه الفرات قد انخفضت إلى مستويات متدنية جدًا وصلت إلى مترين ونصف المتر في مدينة الناصرية.

28- جريدة الحياة، 2011/4/7.

وأفاد تقرير للرابطة الأوروبية أن 50% من المياه المنتجة تفقد بسبب الشرب والهدر وعدم كفاءة أنظمة التوزيع، إضافةً إلى الهدر المنزلي واستعمال المياه العذبة لأغراض الري الزراعي.

من جهة أخرى تعاني محافظات جنوب العراق، بخاصةٍ البصرة، من كارثة بيئية تتفاقم يومًا بعد يوم ناتجة عن تدفّق كميات هائلة من المياه المبتذلة من الأراضي الإيرانية التي بدأت تصل إلى محافظة ميسان[29].

د- مصر

وتكافح مصر لضمان استمرار حصتها من مياه نهر النيل والتي تمثّل حصة الأسد إذ تبلغ 55.5 مليار متر مكعب سنويًا من أصل 84 مليار متر مكعب هي مجمل مياه نهر النيل السنوية، وهو ما يجعل حصة الفرد فيها بحدود الـ700 متر مكعب سنويًا. إلاّ أن هذه الحصة يمكن أن تنخفض إلى حدود الـ 350 متر مكعب للفرد عام 2050 بسبب الزيادة السكانية المفرطة.

وكشفت مصر مؤخرًا عن استراتيجيتها المائية للسنوات الأربعين المقبلة (حتى العام 2050)، وترتكز في معظمها على تنمية الموارد المائية المحلية لمواجهة ضغوط تتعرّض لها من دول حوض النيل لإعادة النظر في حصتها من مياه النهر.

وتتضمّن هذه الإستراتيجية التوسّع في استثمار مياه الأمطار والسيول وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي المعالجة، والتوسع في إنشاء محطات التحلية لمياه البحر والمياه الجوفية إضافةً إلى ترشيد الاستخدامات المائية في مجال الزراعة بخاصة لجهة الحد من زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه.

29- جريدة الحياة، 2011/4/1.

أما بعد استكمال إنشاء سد النهضة في أثيوبيا، والمتوقّع إنجازه بعد ستة أعوام والذي تقدّر سعته التخزينية بـ74 مليار متر مكعب من المياه، فإن هذا السدّ سينقل السعة التخزينية لبحيرة ناصر في أسوان التي يمكن أن تتحوّل إلى بركة في أثيوبيا. وهذا يؤدّي عمليًا إلى تحكّم أثيوبيا بحصة مصر من النيل والتي تقدّر بـ55.5 مليار متر مكعب (من أصل 84 مليار متر مكعب)، إضافةً إلى توقّف مولّدات كهرباء السدّ العالي عن العمل وبوار مليوني فدان من أجود الأراضي الزراعية (حوالى خمس رقعة مصر الزراعية)[30]. كما سيؤدّي إلى تشريد مليوني أسرة وفقدان 12% من الإنتاج الزراعي وزيادة الفجوة الغذائية بمقدار خمسة مليارات جنيه وزيادة نسبة الملوحة في الجزء الشمالي من الدلتا وتلف محطات مياه الشرب وانهيار الترع ومصارف المياه. كما يمكن أن يؤدّي انهيار سد النهضة إلى غرق مناطق واسعة في السودان وفي مصر أيضًا[31].

هـ- سوريا

أما في سوريا فعلى الرغم من أن الموارد المائية تقدّر بما بين 20 و25 مليار متر مكعبن فقد أدت الزيادة السكانية المرتفعة جدًا (بحدود 3% سنويًا)، وعدم تناسب توزيع السكان على الأحواض المائية، وتغيّر الظروف المناخية، إلى تراجع نصيب الفرد من المياه إلى ما بين 500 و1000 متر مكعب في العام. وتواجه سوريا حاليًا ظاهرة مناخية لم تشهدها من قبل تتمثّل بانحباس الأمطار والجفاف والتصحّر وحرائق الغابات والعواصف الرملية وجفاف بعض الأنهار وارتفاع درجات الحرارة بشكل غير مسبوق.

وتوقّعت دراسة حديثة أن تؤدّي التغيّرات المناخية إلى زيادة احتياجات

30- مقالة محمد شومان بعنوان "**أمن مصر المائي، فشل الحكم والمعارضة**"، جريدة الحياة في 2013/6/9.

31- مقالة مصطفى سعد بعنوان "**مصر وأثيوبيا ماذا بعد تحويل النهر**"، جريدة الحياة في 17/6/2013.

سوريا من المياه، حيث بلغ العجز المائي في السنوات الأخيرة ما يقارب ثلاثة مليارات متر مكعب في العام (2,75 مليار م^3) بسبب استنزاف المياه الجوفية وانحباس الأمطار وضعف تدفّق المياه السطحية[32].

وأشار تقرير أعدّه "المعهد الدولي للتنمية المستدامة" أن الجفاف أدّى إلى هجرة سكان 160 قرية شمال شرقي سوريا إلى المدن الداخلية، أي ما يزيد عن 30 ألف أسرة تضم حوالى 300 ألف شخص، وتراجع أعداد الأغنام من 22,8 مليون رأس إلى 12 مليونًا، والماعز من 1,6 مليون رأس إلى 630 ألف وتراجع إنتاج القمح من أربعة ملايين طن في العام 2007 إلى 2,7 مليون طن في العام 2010[33].

و- الكيان الإسرائيلي والأراضي الفلسطينية المحتلة

وتعاني أسرائيل منذ نشأتها شحًا شديدًا في المياه بسبب وقوعها في منطقة شبه صحراوية، وندرة المصادر المتجددّة فيها، وتزايد سكانها نتيجة الهجرة إليها، وزيادة استهلاكها من المياه نظراً لارتفاع مستوى معيشة سكانها، إضافةً إلى أن حوالى 65% من مياهها المتجدّدة يأتي من خارج الأراضي التي تسيطر عليها.

وتستهلك إسرائيل حاليًا ما يقارب 2700 مليون متر مكعب من المياه، بينما لا تتجاوز كمية المياه المتجدّدة فيها الـ1700 مليون متر مكعب أي أنها تعاني عجزًا مائيًا يقدّر بـ مليار متر مكعب سنويًا. وكان يمكن أن يصل هذا العجز إلى 2 مليار متر مكعب لولا استنزاف إسرائيل للمياه الفلسطينية في الضفة الغربية حيث وصلت نسبة ما يستهلكه الفلسطينيون من المياه هناك إلى ما بين 10 و15% مما يستهلكه المستوطنون الاسرائيليون وهم أقل

32- جريدة الحياة 2010/9/30 استنادًا إلى بيانات تم تقديمها في مؤتمر دولي في دمشق لمواجهة العجز المتزايد في المياه.
33- جريدة الحياة، 2010/9/22.

عددًا بكثير، وبمعنى آخر فإن المستوطن الإسرائيلي يستهلك ما يقارب تسعة أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني[34].

ويصل الاستهلاك اليومي للفرد في إسرائيل حسب وثيقة غير منشورة في وزارة الطاقة والمياه اللبنانية إلى حوالى 200 ليتر، بينما لا يتعدّى معدّل الاستهلاك الفردي الحالي في لبنان الأربعين ليترًا.

وقد ذكرت دراسة للكاتب المصري عبد الناصر عبد العال في جريدة الحياة بتاريخ 2010/10/23 استنادًا إلى منظمة "بتسليم" الإسرائيلية، أن معدّل استهلاك الفرد الإسرائيلي من المياه وصل في العام 2008 إلى 242 ليترًا في اليوم، بينما كان استهلاك الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية 73 ليترًا، وفي منطقة جنين 44 ليترًا.

وتقع فلسطين بحدودها التاريخية ضمن منطقة الندرة المطلقة للمياه. ويعاني الكيان الإسرائيلي الذي أنشئ على 75% من أرضها من عجز مائي يتزايد باستمرار. لكن إسرائيل تغطي حاجتها من المياه بالضغط على موارد المياه المحدودة في مناطق السلطة الفلسطينية، وبالاستئثار بمياه نهر الأردن على حساب دول المنبع الثلاث الأردن ولبنان وسوريا.

ز- لبنان

أما في لبنان فالفكرة التي كانت سائدة حتى الأمس القريب بأن لبنان يملك فائضًا كبيرًا من المياه يبدو أنها أصبحت من حكايات أيام زمان.

فقد كان مدير عام التجهيز المائي والكهربائي المهندس محمد فواز قد قدّر في كتابه سياسة لبنان المائية في العام 1969 الموارد المائية في لبنان من أمطار وثلوج وندى وضباب بـ9700 مليون م^3 سنويًا. واعتمد وزير الموارد

34- جريدة الحياة، 2010/10/23.

المائية والكهربائية في العام 1971 المهندس جعفر شرف الدين الرقم نفسه في مؤلّفه "الوضع المائي في لبنان والسياسة الواجب اتباعها في استثمار المرافق المائية". إلاّ أن الأب بلاسار اليسوعي، وهو الذي وضع آخر خريطة مطرية في لبنان في العام 1970، قدّر كمية الموارد المائية في لبنان استنادًا إلى كيول حقيقية لعشرات السنوات بـ8600 مليون م^3 في المتوسط.

وفي وقت لاحق قدّر بعض الدراسات، ومنها دراسة أعدّها مجلس الإنماء والإعمار في العام 1980 الموارد المائية السنوية في لبنان بـ9200 مليون م^3.

وفي بحث قدّمه المدير العام للتجهيز المائي والكهربائي في وزارة الموارد المائية والكهربائية في لبنان المهندس بسام جابر (في ندوة نظّمها مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتدقيق في العام 1994 تحت عنوان: مشكلة المياه في الشرق الأوسط) تم اعتماد الرقم الذي أطلقه الأب بلاسار، والذي قدّر الموارد المائية في لبنان بـ8600 مليون متر مكعب. وقدّر أن ما ينقص من الموارد المائية عن طريق التبخر الفيزيولوجي (Evopotrospiration) من خلال النبات والكائنات الحية إضافةً إلى التبخّر الفيزيائي المتأثّر بعوامل الحرارة والرياح ودرجة رطوبة الجو... وغيرها، بـ4500 مليون متر مكعب في العام، فيبقى مقدار 4200 مليون متر مكعب تمثّل المجموع السنوي للمياه السطحية في لبنان[35]. وقدّر المهندس جابر، استنادًا إلى دراسة المياه الجوفية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في العام 1970 وإلى تقديرات الأب بلاسار اليسوعي، كمية المياه السطحية التي تذهب خارج لبنان على النحو الآتي:

– 510 مليون م^3 من المياه تذهب إلى سوريا: 415 مليون م^3 منها عن طريق نهر العاصي (من أصل 512,46 م^3 هي إجمالي مياه النهر المذكور

35– المهندس بسام جابر، "**مشكلة المياه في لبنان**"، ورقة عمل مقدمة في ندوة نظمها مركز الدراسات والبحوث والتوثيق تحت عنوان "**مشكلة المياه في الشرق والأوسط**"، الجزء الأول، ص 31 و32، مطبوعات المركز نفسه، كانون الأول/دسمبر 1994.

سنويًا)، و95 مليون م^3 عن طريق النهر الكبير الجنوبي في شمال لبنان.

– 160 مليون م^3 من المياه السطحية تذهب باتجاه فلسطين عن طريق نهر الحاصباني ونبع الوزاني.

– 700 مليون متر مكعب من المياه الجوفية تتسرّب إلى البحر وإلى الأراضي الفلسطينية (الحولة) والأراضي السورية، حيث تتفجر أحيانًا ينابيع مياه عذبة وسط البحر (ينابيع شكا والصرفند وعدلون والناقورة)، أو على شاطئ البحر (ينابيع رأس العين وصور والرشيدية وأنفة).

ووفق المصادر ذاتها فقد تم تقدير ما يتبقى للبنان من ثروته المائية بعد حسم كمية المياه المتبخرة والمياه السطحية والجوفية المتسرّبة إلى البحر والدول المجاورة بحوالى 2700 مليون م^3 سنويًا. إلاّ أن هذه الكمية تنخفض في أشهر الجفاف إلى حدود 800 مليون م^3، يضاف إليها 500 مليون م^3 يتمّ تخزينها بواسطة السدود والبحيرات الجبلية (منها 220 مليون م^3 في بحيرة القرعون) و400 مليون م^3 من المياه الجوفية الداخلية، فتصل الكميّة إلى حوالى 1700 مليون م^3 خلال أشهر الجفاف[36].

غير أن تقريرًا قدّمه وزير الطاقة والمياه جبران باسيل في المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (2010)، أكد أن ثروة لبنان المائية تقدر بـ2700 مليون متر مكعب، إلا أن مقدار 1500 مليون متر مكعب يذهب إلى البحر من دون أي إستفادة، فتصبح ثروة لبنان المائية الفعلية الصافية حوالى 1200 مليون متر مكعب سنويًا.

أما على صعيد الحاجات فقد تم تقديرها في مطلع التسعينيات من القرن العشرين بـ1087 مليون م^3 موزّعة كما يأتي: 368 مليون م^3 للشرب والحاجات المنزلية و50 مليون م^3 للصناعة و669 مليون م^3 للري. وهي تفوق إمكانات

36– المهندس بسام جابر، مصدر سابق، ص 36 و37.

سنة جافة إذا أخذنا في الحسبان كميات المياه المهدورة، ولكنها تقل عن 2700 مليون م^3 وهو مجموع ثروة لبنان المائية في سنة عادية، بل أقل من 2000 مليون م^3 تمثّل كمية المياه التي يمكن السيطرة عليها.

وكانت التقديرات حينها (في العام 1990) قد أشارت إلى أنه بعد حوالى 25 سنة فإن الحاجات ستبلغ 2340 مليون م^3 موزعة كما يلي: 300 مليون متر مكعب للشرب وللحاجات المنزلية و240 مليون م^3 للصناعة و1200 مليون م^3 للزراعة. وهي تفوق إمكانات سنة عادية من المياه إذا أضفنا نسبة هدر قدرها 20% على أساس الاعتبار أنه لا يمكن السيطرة على كامل المياه الجارية. أي أن حاجات لبنان وفق تلك التقديرات ستصل في العام 2015 إلى حوالى 2800 مليون م^3، وهي تفوق كل ما هو متوافر في المياه إذا استطعنا السيطرة عليها.

نلفت هنا إلى أن الميزانية المائية التي تم عرضها قد تمت صياغتها على أساس معدّلات استهلاك المياه التي كانت مرتفعة آنذاك، وعلى أساس توقّع ارتفاع حاجات لبنان المائية بفعل الزيادة السكانية وتحسّن مستوى المعيشة وثبات أو عدم تناقص حجم الموارد المائية، فهل بقيت تلك الموارد على حالها؟

لقد أدى الاحترار العالمي المتزايد خلال العقدين الأخيرين إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض، وحدوث تغيّرات مناخية مرشحة إلى مزيد من التصاعد.

فدرجة الحرارة مرشحة للارتفاع بين درجتين وأربع درجات مئوية خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، وهذا يعني انتقال لبنان من المناخ المتوسطي الذي كان معروفًا قبل عقد الثمانينيات من القرن العشرين إلى مناخ نصف قاحل. أما بالنسبة لبعض المناطق التي كانت تعتبر نصف قاحلة (بعلبك الهرمل) فإنها ستصبح قاحلة تمامًا بل شبه صحراوية فكأن

موقع لبنان قد انزاح ما بين 200 و400 كلم باتجاه الجنوب (أي باتجاه خط الإستواء)، وهذا يفقده حوالى 30% من المتساقطات التي كان يتلقاها. كما أن هذه المتساقطات التي كانت تتوزّع على 80 أو 90 يومًا خلال فصل الشتاء سوف تنحصر في 50 أو 60 يومًا تزداد فيها حدة الأمطار في بعض الساعات خلال أيام تلك الفترة.

وقد اعتبر مدير عام الموارد المائية والكهربائية الدكتور فادي قمير في دراسة قدّمها في 30 آذار/ مارس 2010 في مؤتمر نظمته جامعة الروح القدس (USEK)، أن الخسارة الأكبر التي سيتعرّض لها لبنان ستنتج عن ذوبان الثلوج إذ إن كميات الثلج ستصبح أقل وستأتي متأخّرة، وتذوب بسرعة بفعل ارتفاع درجة حرارة الأرض، الأمر الذي يحول دون تسرّب المياه إلى باطن طبقات الأرض. وهذا يؤدّي إلى تقلّص مخزون المياه الناتج عن الثلج من 1200 مليون م^3 إلى 700 مليون م^3 عند ارتفاع درجة الحرارة بمعدّل درجتين، وإلى 350 مليون م^3 عند ارتفاع درجة الحرارة بمعدّل 4 درجات.

كلّ ذلك يؤدّي إلى تناقص كمية المياه تباعًا من 2700 مليون م^3 إلى 2200 مليون م^3 إلى 1850 مليون م^3.

إذًا سوف يؤدّي هذا التناقص في الموارد المائية (العرض) المترافق مع زيادة الحاجات (الطلب) إلى مزيد من العجز في الميزانية المائية في لبنان، والذي كان من المتوقّع أن يبلغ في العام 2010 حوالى 600 مليون م^3 من المياه، وهذا سيؤدي إلى نتائج بالغة السلبية أبرزها:

- نقص كبير في كميات المياه المخصّصة للشرب والري.
- جفاف مجاري العديد من الأنهر.
- تأثّر محطات توليد الكهرباء.

- تأثّر قطاع السياحة (رياضة الـ Ski).
- تراجع المساحات الزراعية المروية.
- اشتداد النزاعات المحلية والإقليمية على المياه.
- تزايد المخاطر الصحية.

خامسًا: كيف يمكن أن نخفّف من اختلال الأمن المائي في لبنان وبلدان الشرق الأوسط؟

1- على مستوى التعاون الإقليمي

إنطلاقًا من القناعة بأن حق البشر في المياه هو حق ثابت أقرّه جميع الشرائع والأديان والمواثيق الدولية (شرعة حقوق الإنسان عام 1948) فإنه من الضروري للبلدان التي تتشارك في ملكية الأنهار الدولية التوصّل إلى قدر معقول من التعاون البنّاء الذي يؤمّن الفوائد المشتركة للجميع.

كما أن ظروف البلدان نفسها، كنقص التمويل وضعف الموارد، وارتفاع تكاليف الإنتاج... وغير ذلك، يُحتّم عليها التعاون لتحقيق ما ليس بالإمكان أن تحقّقه الدول إفراديًا.

ولقد بذلت الحكومات العربية، كمثال، جهودًا كبيرة لتوفير مياه الشرب للاستخدامات الاقتصادية لمواطنيها، ونتيجة لهذه الجهود اتسعت تغطية احتياجات العرب من المياه من 83% في العام 1990 إلى 85% في العام 2004، إلاّ أن عدد السكان قد ازداد خلال الفترة نفسها من 180،1 مليون نسمة إلى 8،231 مليون نسمة[37].

يمكن للبلدان التي تتشارك في المياه السطحية أو حتى في أحواض المياه الجوفية (المياه الزرقاء) التعاون عن طريق:

37- تقرير التنمية الإنسانية العربية، مصدر سابق، ص 39.

أ– اعتماد الإدارة التعاونية المتكاملة للمياه الدولية المشتركة.

ب– اعتماد التمويل المشترك في إقامة مشاريع المياه المشتركة في الأنهار الدولية، والاستغناء قدر الإمكان عن الاقتراض من البنك الدولي أو من الدول.

ج– بناء عنصر الثقة بين البلدان المتعاونة المرتكز في الأساس على المنافع المشتركة، ومواجهة الأخطار المشتركة.

د– اعتماد الحلول الوسطية في حلّ المشاكل التي قد تنشأ، ورفض التحكيم الدولي طالما كان ذلك ممكنًا (اعتماد الدبلوماسية الخضراء).

هـ– تعزيز روح التعاون الإقليمي، لأن المشاكل التي تطاول موضوع المياه: ندرة، جفاف، تصحّر، تلوّث هي أكبر من حدود الدول والأقاليم، وتتطلّب تعاونًا صادقًا وبنّاءً.

و– اعتبار موضوع الاستدامة البيئية موضوعًا إنسانيًا أكثر مما هو وطني يوجب على الدول المتجاورة أو المتشاركة في الثروات المائية الابتعاد عن كل ما يهدّد سلامة البيئة، واستدامة الموارد فيها، وبخاصة الموارد المائية.

ز– نشر التوعية حول مخاطر التغيّرات المناخية والآثار التدميرية للمياه وكل ما يؤدّي إلى زيادة هذه المخاطر.

ح– إشراك هيئات المجتمع المدني وجميع المؤسسات (نقابات، أحزاب... وغير ذلك) في تفعيل النقاش حول الحفاظ على الموارد المائية، والتعاون الإقليمي في الحفاظ عليها.

ط– إنشاء مراكز أبحاث إقليمية متخصصة بأمن المياه وأمن الغذاء أيضًا، لأن الأمن الغذائي يرتبط بالأمن المائي أولاً، فالزراعة في المنطقة العربية تستهلك أكثر من ثلثي المياه العذبة.

ي- اعتماد سياسة الربط الكهربائي بين الدول المتشاركة في الأنهار الدولية، لأن الطاقة الكهربائية ترتبط أيضًا بموضوع أمن المياه، والتعاون في مجال تلك الطاقة يعزّز التعاون في مجال المياه.

ونشير هنا إلى تجربتين مهمتين في إدارة الأنهار الكبرى وهما: اللجنة الدولية لحماية نهر الدانوب، واللجنة الدولية لحماية نهر الراين. فالدول المشاطئة للدانوب تتعاون بشكل كامل لحماية النهر عبر التركيز على أربعة مجالات رئيسة هي: التكيّف مع تغيّرات المناخ، طاقة المياه، الزراعة والنقل النهري. وتتميّز التجربة بالحرص على مشاركة الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال في مشاريع إدارة النهر، إذ جرى تأسيس "جمعية الأعمال الصديقة للدانوب"، لنشر أفكار الإدارة البيئية المستدامة، وإنشاء مشاريع تساعد على استثمار النهر وموارده وحوضه بأفضل الطرق، ونشر التوعية الجماهيرية للاهتمام به على غرار تنظيم نشاطات شعبية واسعة في يوم نهر الدانوب، الذي يوافق سنويًا في 29 حزيران/يونيو.

أما اللجنة الدولية لمياه الراين فقد بذلت منذ عقد الستينيات من القرن الماضي (العشرين)، جهودًا كبيرة لإدارة مياه النهر وحمايته من التلوّث، إضافة إلى الإهتمام بموارده وبيئته الطبيعية وحوضه وفروعه. وتتميّز اللجنة بالمراقبة مع جهات متنوّعة ومؤسسات علمية مختلفة، إضافة إلى مجموعة عمل دولية وهيئات تنسيق مع مؤسسات حكومية وجامعات ومعاهد بحوث[38].

2- على المستوى الوطني (لبنان بشكل خاص)

حيث أن الآثار التدميرية التي يمكن أن تنتج عن فائض المياه (فيضانات،

38- مقتطفات من تقريرين قدمهما المدير التنفيذي للجنة الدولية لحماية نهر الدانوب فيليب ويلر، والرئيس السابق للجنة مياه الراين مانفريد سبريفكو، إلى المؤتمر الدولي حول المياه في إسطنبول ونشرت ملخّصًا عنهما جريدة الحياة في عدد 28 نيسان/أبريل 2013.

أعاصير وغيرها)، نادرة إجمالاً في المنطقة العربية، فإننا سوف نركّز على الآثار الناتجة عن الندرة والشحائح، وعلى تأمين المياه لأغراض الاستعمال المنزلي والزراعة وغير ذلك.

على الرغم من الصورة المتشائمة التي قدّمها البحث، إلاّ أننا نرى أنه مازال بالإمكان عمل الكثير للحؤول دون تفاقم الاختلال المائي في لبنان.

وهذا يفترض اعتماد حلول وإجراءات آنية مستعجلة وأخرى مستقبلية على المديين المتوسط والبعيد.

3- الحلول والإجراءات على المدى القريب

تتمثّل نقطة البداية في الحد من الاختلال المائي في لبنان بمعالجة مشكلة الهدر الكبير في المياه، من خلال بعض الإجراءات، ومنها:

- الاستهلاك الرشيد للمياه من خلال الحوافز والتوعية، نشير هنا إلى أن استهلاك الفرد السنوي في دول عربية كالسعودية ولبنان ومصر والعراق والكويت يراوح بين 70 و100 متر مكعب من المياه في السنة، بينما لا يصل استهلاك الشخص في ألمانيا إلى 60 متر مكعب[39].

- استخدام الحنفية الذكية.

- إعادة تأهيل محطات ضخ المياه وخطوط الجر والتوزيع والخزانات وشبكات الري.

- إعادة النظر في سياسة تسعير المياه، والكف عن اعتبار المياه سلعة مجانية أو شبه مجانية، واعتماد نظام العدادات بهدف تأمين العدالة في دفع المتوجبات المالية من المواطنين وتحفيزهم على تخفيف استهلاكهم من هذه المادة التي أصبحت محدودة، بل نادرة.

39- إبراهيم محمد، "الإدارة المتوازنة للثورة المائية العربية تعزّز التنمية العربية"، مقالة منشورة في جريدة الحياة في 2013/6/28.

– مراقبة توزيع المياه بشكل يمنع تمكّن بعض المنتفعين من التلاعب والسرقة.

– الحد من تلوّث المياه وإجبار الملوثين على "إزالة ما أحدثوه في البيئة من تلوّث وتغريم من يقوم بتلويثها. ومن شأن اعتماد سياسة حكومية صارمة في هذا الشأن الحد من استهلاك المياه ودفع الشركات إلى البحث عن تكنولوجيا تحدّ من تلوّث المصادر المائية.

– الحد من إعطاء رخص استخراج المياه الجوفية خصوصًا على الساحل. فاستمرار الضخ المفرط للمياه من الآبار الجوفية في بيروت مثلاً (10 آلاف بئر) أدّى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية الحلوة وتسرّب مياه البحر إلى الآبار. وهذا أدى إلى تلويث المياه بمادتي الكلوريد والكبريت في مدينة بيروت والضاحية الجنوبية، إذ أظهرت دراسة بعض العيّنات المائية وصول معدّل الأملاح ومجمل الموارد الذائبة إلى 5000 مليغرام في الليتر، بينما المعدّل المسموح به هو 500 ملغ من هذه المواد و250 مليغرام فقط بالنسبة لمادتي الكلوريد والكبريت[40].

– إطلاق حملة توعية تشرح التغيّرات المناخية والمائية الحاصلة وتعويد الناس التعاطي مع هذه التغيّرات بوعي ومسؤولية.

– خفض الهدر المخيف للغذاء، مع الإشارة إلى أن 30 % من الغذاء المنتج عالميًا لا يؤكل على الإطلاق، وكميات المياه الهائلة المستهلكة في إنتاجه تفقد بشكل نهائي.

– ضرورة اتباع البشر نظمًا غذائية أكثر صحة واستدامة.

– استهلاك كميات أقل من المنتجات المستنفذة للمياه.

40– تحقيق لمارك سعادة منشور في جريدة الحياة، في 2011/1/5.

4- على المديين المتوسط والبعيد

– حماية الموارد المائية والحفاظ على النظم الإيكولوجية التي تعزّز وفرتها، ومنها الغابات.

– تعزيز عرض المياه سواء بأساليب تقليدية مثل تحويل بعض الأنهار واستحداث بعض الأقنية والسدود، أو باعتماد أساليب غير تقليدية مثل تحلية مياه البحر وإعادة تدوير المياه المستعملة ومنها مياه الصرف.

– التوسّع في إنشاء السدود والبحيرات الجبلية الأمر الذي يعزّز كمية المياه السطحية المتجدّدة.

– إعادة تأهيل محطات قياس المطر وكيل الأنهار حيث أن أكثرها لا يعمل بسبب الإهمال والتعديات.

– اعتماد استراتيجية وطنية تنظّم استخدام المياه بما يتناسب مع مدى توافرها ومع حاجات الاستدامة البيئية.

– دعم المزارعين بتقديم تقنيات الري الحديثة بأسعار زهيدة أو بقروض ميسرة إضافة إلى تقديم الاستشارة المجانية في الفترة الأولى.

– تشجيع الزراعات البعلية وتلك التي لا تتطلّب استهلاكًا مكثفًا للمياه كالزيتون، الحبوب، البقول والنخيل، على حساب زراعة الخضر والفواكه المخصصة للتصدير والتي تستهلك المياه بكثافة.

– تطوير نباتات جديدة أكثر قدرة على تحمّل الجفاف.

– تكييف سياسات إدارة المياه وممارساتها مع التغيّر المناخي للمساهمة في الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه.

– اعتماد طرق حديثة في الري كطرق الرش والتنقيط التي تحقّق وفرًا في المياه المستخدمة في الري.

– تنظيم نموّ السكان والحد من النزوح الريفي إلى المدن.

– استكمال تنفيذ دمج مصالح المياه المتعددة.

خاتمة

تقع بلدان الشرق الأوسط ضمن المناطق الجافة أو شبه الجافة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وطالما عانى عدد كبير من هذه الدول شح المياه، غير أن حصة الفرد سنويًا تراجعت من 3500 متر مكعب في العام 1960 إلى أقل من 1000 متر مكعب في العام 2010، وذلك بفعل الزيادة السكانية المفرطة والتغيّرات المناخية وفرط الاستهلاك.

وقد شكل إنتاج النفط والغاز عنصر ضغط على موارد المياه في هذه المنطقة، إذ إن التنمية السريعة وارتفاع معدّلات التحضّر وارتفاع مستويات المعيشة، فرضت ارتفاعًا كبيرًا في معدلات استهلاك المياه خصوصًا في المدن.

كما أن شح المياه لم يعد محصورًا ببلدان الشرق الأوسط الفقيرة بمصادر المياه، بل أصبح يطاول حاليًا بلدانًا كانت تنعم بمعدّلات مهمة لنصيب الفرد من المياه مثل السودان، مصر، العراق وإلى حد ما سوريا. حتى أن لبنان الذي طالما اعتبر بأنه قصر للمياه لم يعد آمنًا مائيًا بسبب تناقص موارده المائية، والإفراط في الاستهلاك والهدر والتلوّث لديه، وتسرّب جزء مهم من مياهه إلى الدول المجاورة.

ومن المتوقع استفحال أزمة المياه في المنطقة العربية إلى حدّ انعدام الأمن المائي فيها في حال استمرار ارتفاع حرارة الأرض واستمرار الإفراط في الاستهلاك الأمر الذي يؤثّر سلبًا على الأمن الغذائي أيضًا في منطقة تشهد واحدًا من أعلى معدّلات الزيادة السكانية في العالم.

إنه لمن الصعوبة بمكان التّصدي لظاهرة اختلال الأمن المائي في بلدان الشرق الأوسط في المدى القريب، إنما يمكن لبعض السياسات والتدابير والإجراءات أن توقف زيادة هذا الاختلال وتخفيفه، من خلال اعتماد

سياسات مائية جديدة تعزّز التعاون الإقليمي بين الدول التي تتشارك في المياه السطحية وحتى الجوفية، وأخرى وطنية تنطلق من إجراء رصد دقيق للموارد المائية للدولة، وتكييف عملية استهلاك المياه بما يتناسب مع حجم هذه الموارد وطبيعتها ومع التغيّرات المناخية المتوقّعة.

يتمثّل التعاون الإقليمي المنشود في المجال المائي ببناء عنصر الثقة بين الدول المتشاركة في المياه، تعزيز روح التعاون الإقليمي، اعتماد الحوار في حلّ المشكلات المائية، اعتماد التمويل المشترك للمشاريع القائمة على الأنهر الدولية، اعتماد الإدارة التعاونية المتكاملة للمياه الدولية المشتركة وإشراك مؤسسات المجتمع المدني فيها، نشر التوعية حول أخطار التغيّرات المناخية على المياه، وعلى الاستدامة البيئية، واعتماد سياسة الربط الكهربائي بين البلدان المتشاركة في الأنهار الدولية وإنشاء مراكز أبحاث إقليمية متخصصة بأمن المياه وأمن الغذاء.

أما على المستوى الوطني فنقترح اعتماد سياسات قريبة الأمد وأخرى متوسطة وبعيدة الأمد.

تتمثل السياسات قريبة الأمد بـ: تشجيع الاستهلاك الرشيد للمياه، استخدام الحنفية الذكية، خفض هدر الغذاء واستهلاك كميات أقل من المنتجات المستنفذة للمياه، واتباع نظم غذائية أكثر صحة واستدامة، إعادة النظر في تسعير المياه لجهة عدم اعتبارها سلعة مجانية أو شبه مجانية، الحدّ من تلوّث المياه، الحدّ من إعطاء رخص استخراج المياه الجوفية، مراقبة توزيع المياه وإعادة تأهيل محطات الضخ والخزانات وخطوط الجر، وإطلاق حملة توعية حول التغيّرات المناخية وتأثيرها على الموارد المائية.

وتتمثّل السياسات متوسطة وبعيدة الأمد بـ: حماية الموارد المائية، حماية النظم الإيكولوجية وبخاصة الغابات، تكييف سياسة إدارة المياه

مع التغيّرات المناخية، تعزيز عرض المياه من خلال تحويل مجاري بعض الأنهار وإنشاء السدود والبحيرات، اعتماد طرق حديثة في الري (الري بالتنقيط مثلاً)، اعتماد استراتيجية وطنية تنظّم استخدام المياه مع حاجات البيئة المستدامة، دعم المزارعين بتقديم تقنيات الريّ الحديثة، تشجيع الزراعات البعلية وتطوير نباتات جديدة أكثر قدرة على الجفاف، تنظيم نمو السكان والحد من النزوح الرّيفي.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

القومية بمواجهة التشدد الإسلامي: عداوة قديمة على حلبة جديدة

البروفسور ميشال نعمة 140

في تقاطع الأمن الذاتي

المقدم جهاد مرعي 142

القومية بمواجهة التشدد الإسلامي: عداوة قديمة على حلبة جديدة

على المرء أن يعترف بأن تعامل الأدب المكتوب مع العالم العربي ومع الدور التاريخي للحركات القومية والإسلامية في المنطقة واسع.

ومن الصعب التوصل إلى كتابة مقالات موجزة يمكن أن تختصر جوهر هذا التاريخ الطويل والمؤلم.

وقد عرفت القومية والدين علاقة معقدة في العالم الغربي والحركات الإسلامية والقومية في العالم العربي نسخة مطابقة للتاريخ الدموي الطويل الذي سلك مساره المعقد الخاص.

أي تحليل غير موضوعي ومجرد من الطابع الأيديولوجي للقومية العربية بمواجهة الحركات الإسلامية يأتي في الوقت المناسب تماماً عند هذا المفصل الدقيق للشؤون الدولية والإقليمية السريعة التغيّر. وقد قدّم العالم العربي مؤخراً ميولاً أيديولوجية وسياسية متنوعة ومن الصعب جداً توضيحها كلها في مقال واحد.

الهدف هنا هو ربط الصورة الأكثر شمولاً بالميول البارزة أي القومية العربية الشاملة للدول العربية وقومية الدول العربية المنعزلة والإسلام السياسي.

المقدم جهاد مرعي

في تقاطع الأمن الذاتي

في حين أن العالم أجمع ينحو باتجاه الأنشطة العسكرية الخاصة وشركات المراقبة التي ولدت في العراق منذ العام 2003، فإن ظهور قطاع أمن مسوق وتطويره في باقي الدول العربية قد تم تجاهله بشكل تام.

في العديد من القطاعات، تم توظيف مرافقين خاصين لضمان أمن المراكز التجارية، الفنادق، المصارف، الأحياء السكنية أو المباني الرسمية، والهدف هو تحويل "المدن" إلى "مدن أكثر أمناً". إن خصخصة الأمن أو جعله تجارياً، أصبح أمراً واقعاً في العالم العربي، ولو أنه اتخذ أشكالاً عدة بحسب كل بلد. أبعد من هذه النظرة، يظهر التحليل أمراً ضرورياً من أجل رسم بالدرجة الأولى، صورة أكثر وضوحاً للأشكال المختلفة التي اتخذتها خصخصة الأمن في العالم وفي البلدان العربية، وثانياً، من أجل رؤية ما إذا كانت هذه التطورات قد كان لها تأثير على عمل أجهزة الأمن والأنظمة بحد ذاتها.

من أجل ذلك، من الضروري إجراء دراسة للميزات الأساس لخصخصة الأمن في هذه البلدان من أجل استخلاص استنتاج للمعنى السياسي لهذه الظاهرة. غير أن هذا الأمر لا يحصل من دون طرح سؤال حول هذا النشاط الذي لا يشبه غيره: هل هو نشاط هدفه كسب المال كوسيلة لحفظ أمان المجتمع؟

شرف. تضحية. وفاء

La sécurité hydraulique au Liban et dans les pays du Moyen Orient

Au début des années 90 du 20ème siècle, le rapport sur le développement humanitaire émis en 1990 par les Nations Unie, évoque l'idée de la sécurité humanitaire comme étant le cadre qui dépasse la vision classique de l'idée de la sécurité nationale, qui était limitée aux aspects militaires et sécuritaires.

Ultérieurement, un autre numéro du rapport cité (2006) identifia la sécurité humanitaire comme étant la protection contre tout incident imprévisible susceptible de perturber la vie des êtres humains. Le rapport a considéré que la sécurité de l'eau ou la sécurité hydraulique constitue une partie intégrante de ce concept tout nouveau et compréhensif de la sécurité (humaine) à un tel point que l'absence des circonstances favorables pour assurer la sécurité hydraulique empêche par la suite la réalisation de la sécurité humaine, même annule sa présence.

A l'issu de la crise financière mondiale (2008), avec les risques économiques, sociaux et environnementaux qui l'ont accompagné, le rapport du développement humanitaire arabe émis par le programme de développement des Nations Unies en 2009, a lancé le concept de la "sécurité de l'être", et il fut considéré le pilier du développement humanitaire. Le rapport a également considéré que les dangers écologiques s'inscrivent à la tête des dangers menaçant la sécurité de l'être humain, et que les problèmes de l'eau, comme rareté et pollution proviennent de ces dangers écologiques.

Quelle est donc la sécurité hydraulique? Pourquoi ce concept de sécurité n'a été évoqué que récemment? Quelles sont les raisons de la déstabilisation de la sécurité hydraulique lors des derniers décennies dans les pays en voie de développement en général, et au Liban et les pays du Moyen Orient en particulier? Comment peut-on assurer la sécurité hydraulique au Liban?

On va essayer de trouver des réponses à ces questions dans cette recherche qui évoquera surtout le sujet de la sécurité hydraulique dans les pays arabes du Moyen Orient, à l'Ouest de l'Asie, au Nord de l'Afrique et dans l'entité israélienne en raison de sa présence dans le monde arabe et des similitudes au niveau des problèmes de l'eau se trouvant dans cette entité avec les conflits de la région arabe qui l'entoure

Le Général de brigade à la retraite Dr. Saleh Tleiss

Etude des textes juridiques organisant le travail sécuritaire au Liban

La plupart des pays démocratiques ont reconsidéré leur politique sécuritaire après la fin de la Guerre froide, et ont commencé à adopter de nouvelles stratégies sécuritaires pour faire face aux nouveaux dangers issus de l'activité des groupes terroristes et des gangs criminels à travers les continents. Ces pays ont commencé à reconsidérer leurs lois concernant la sécurité en addition à l'établissement de services sécuritaires privés et spécialisés, afin de développer des mécanismes de surveillance civile et militaire visant à préserver la sécurité de l'Etat et de ses citoyens dans le cadre d'un système démocratique.

Le Liban qui se trouve dans une région instable, et à l'ombre d'un système international qui sillonne entre l'uni polarité et la pluri polarité, est influencé et continue à l'être, par les dangers nouveaux au niveau interne, surtout en ce qui concerne le terrorisme et le crime organisé, en addition aux menaces externes et aux problèmes traditionnels. Ces problèmes et dangers ont poussé certains à croire que le Liban est toujours instable.

Cette situation au Liban, et à l'ombre des opérations de réformes se déroulant dans la plupart des pays du monde, nous pousse à nous demander si les lois libanaises et leurs applications ont réussi à dresser les cadres convenables au travail de ces institutions sécuritaires, d'une façon à ce que ces dernières soient capables de faire face aux dangers sécuritaires? Est-ce que ces lois sont toujours convenables lors de cette nouvelle phase de défis sécuritaires?

Pour répondre à ces questions, nous évoquerons les textes des lois principales organisant le travail des institutions sécuritaires libanaises, que ce soit à un aspect préventif, de traitement ou de répression, tout en étudiant leur complémentarité et leur concordance avec le taux des défis et des menaces actuels.

Ces textes seront évoqués dans deux chapitres: le premier traite les lois au niveau politique et stratégique, en révisant la Constitution et les lois liées à l'autorité politique des services sécuritaires. Dans le deuxième chapitre seront étudiés les textes au niveau exécutif, ce qui veut dire les textes liés aux missions des services sécuritaires suivants: l'Armée, la direction des renseignements, la direction des FSI, la direction de la Sûreté générale et la direction de la Sécurité de l'Etat.

Le Général de brigade à la retraite Nizar Abdel Kader

Les Kurdes syriens entre deux choix: la séparation et l'union

La Syrie constitue un point central dans le système régional créé par l'accord Sykes – Picot et les accords français et britanniques qui l'ont suivi. Le rôle central joué par la Syrie dans le conflit arabo – israélien, et lors des guerres qu'a connu la région, a accordé à la Syrie un rôle important au niveau de la préservation de la sécurité et la stabilité régionales. Ce fait a été prouvé lors de la guerre libanaise, les troubles politiques et ethniques qu'a connus l'Irak après l'invasion américaine en 2003. Il est clairement apparu à travers la concurrence irano – turque afin de gagner les liens d'amitié avec le régime syrien pour bénéficier de la position centrale de la Syrie comme étant un pont de passage de leur influence vers les pays du Levant arabe.

Après une introduction sur l'identité kurde et la répartition du peuple kurde sur quatre pays, dont chacun tient à préserver l'unité de son peuple et de son patrimoine, nous concentrons notre recherche sur la situation des kurdes en Syrie et à tout ce qu'ils peuvent faire à l'ombre de la guerre interne qui dure depuis plus de deux ans, à travers laquelle les frontières dressées à partir de l'accord Sykes – Picot et les conventions annexes, pourraient être modifiées ou confirmées

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

- *Le Général de brigade à la retraite Nizar Abdel Kader*
  Les Kurdes syriens entre deux choix: la séparation et l'union ***60***
- *Le Général de brigade à la retraite Dr. Saleh Tleiss*
  Etude des textes juridiques organisant le travail sécuritaire au Liban ***61***
- *Dr. Kleib Kleib*
  La sécurité hydraulique au Liban et dans les pays du Moyen Orient ***62***

Water security in Lebanon and the Middle East countries

In the early nineties of the 20th Century, the Humanitarian Development report issued by the United Nations for the year 1990 put forth the idea of humanitarian security as a framework which surpasses the classic perspective for the idea of national security which was restricted to the military and security sides.

Later on, the mentioned report defined humanitarian security (2006) as being represented by the availability of security against any unpredicted events leading into turmoil and instability threatening the livelihood of men.

The report considered that water security makes an indivisible part of this new and comprehensive concept of humanitarian security to the extent that the unavailability of favorable conditions to ensure water security obstructs the consummation or non-consummation of humanitarian security.

Following the World Financial Crisis in 2008 and what accompanied this crisis such as the economic, social and environmental dangers, the Arab Humanitarian Development report issued by the United Nations Development Program for the year 2009 launched the "human security" concept and considered it as the pivotal pillar of humanitarian development. The report also considered that the environmental dangers come at the top of the dangers threatening humanitarian security and put forth that water problems such as its rarity, exhaustion and pollution come at the forefront of these environmental dangers.

Hence, what is water security? Why wasn't this security concept tackled until recently? What are the reasons behind the instability of water security during the past decades in developing nations in general and specifically in Lebanon and the Middle East Nations? How can water security be accomplished in Lebanon?

This is what we will attempt to answer in this study which will exclusively tackle the issue of Water Security in the Arab Middle East Nations, in West Asia and in the Israeli entity due to its existence in the Arab world and the resemblance between water problems facing the Israeli entity and with the problems of the surrounding Arabic region.

A study in the legal documents organizing security work in Lebanon.

Most democratic countries have reexamined their security policies following the end of the Cold War and started applying new security strategies to confront the new dangers resulting from the activities of terrorist groups and criminal gangs with intercontinental targets. These countries have started reevaluating their security legislations in addition to establishing special and specialized security agencies to develop military and civilian surveillance mechanisms with the objective of safeguarding the security of the State and its citizens under the rules of a democratic system.

Lebanon which is currently situated in an unstable region and in light of a world order that is oscillating between unipolarity and multipolarity, has been affected by the new dangers on the internal field and especially in the field of terrorism and organized crime in addition to the external threats and its traditional problems. These problems which prompted some sides to consider that Lebanon remains uncovered security wise.

This Lebanese fact and in light of reforms taking place in the security sectors of most world countries pushes us to question whether these Lebanese legislations and their applications have succeeded in setting the adequate frameworks for the work of these security institutions in a way that enables them to confront security threats and to take precautions against them? Are these legislations still adequate for this new stage of security challenges?

To answer these questions, we will examine the basic legislative texts which tend to the work of Lebanese security institutions whether they had a preemptive, curative or repressive aspect and we will study the extent of their integration and concordance with the amount of current dangers and threats.

These texts and their applicability will be discussed in 2 chapters: the first chapter will deal with legislative texts on the political and strategic levels by referring to the constitution and laws related to the political authority of the security agencies. The second chapter will study these texts on the executive level i.e. the texts ruling the missions of the following security institutions and their affiliation.

The Army, the Directorate of Intelligence, the Directorate of Internal Security Forces and the Directorates of General Security and its branches and State Security.

Syrian Kurds between the choices of separation and unity

Syria represents a pivotal role in the regional system left behind by the Sykes-Picot agreement and the affiliated French – British agreements.

The central location and the role assumed by Syria during the Arab – Israeli conflict and in the wars which ravaged the region gave special importance to the role of Syria in preserving regional peace and stability. This was confirmed by the Lebanese war and the political and ethnic disturbances in Iraq in consequence of the American invasion in 2003. This fact was greatly manifested through the Turkish – Iranian rivalry and the attempts to gain the Syrian regime's central position as a crossing bridge to spread their influence in the Arab Levant countries.

After a general overview of the Kurdish identity and distributing the Kurdish people in 4 countries which are all determined to preserve their unity and legacy, we will focus our research on the situation of the Kurds in Syria and what they could face amid the ongoing internal war which has broke out since more than two years ago such as the challenges and opportunities that could change or fix the borders drawn according to the Sykes – Picot agreement and the ongoing agreements.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

- *Brigadier General Nizar Abdul Kader*

  Syrian Kurds between the choices of separation and unity ***56***

- *Brigadier General Dr. Saleh Tleis*

  A study in the legal documents organizing security work in Lebanon ***57***

- *Dr. Kleib Kleib*

  Water security in Lebanon and the Middle East countries ***58***

site Sécurité Publique de la Gouvernement Canadienne. http://www.securitepublique.gouv.qc.ca/fileadmin/Documents/police/securite_privee/livre_blanc_secprive_12-03.pdf (consultée le 12 juillet 2012).

- Ocqueteau S. 1988, «**Une réglementation française sur le secteur de la sécurité privée, pourquoi?**», Déviances et sociétés, XII: 4. pp. 383 – 389.
- South N. 1988, **«Policing for profit»,** London, Sage, 180 p.
- Verbiest Th., Wery É., Mélardy S. 2004, **«Les consultants en sécurité informatique tenus d'obtenir un permis spécial pour poursuivre leurs activités?»** http://www.droit-technologie.org/actuality-791/les-consultants-en-securite-informatique-tenus-d-obtenir-un-permis-spe.html (consultée le 19 juillet 2012)

Bibliographie

- Ansidei M., Dubois D., Fleuri D., Munier B. 1998, «**Les risques urbains: Acteurs, systèmes de prévention**», Paris, Economica, 286 p.
- Banégas R. 1998, **«De la guerre au maintien de la paix: le nouveau business mercenaire»,** Critique internationale (Paris), I: 1. pp.179 – 194.
- Bigo D. 2003, « **Éditorial - Les entreprises de coercition para-privées: de nouveaux mercenaires?»,** Cultures & Conflits, [En ligne], No 52. http://conflits.revues.org/index 973. html (consultée le 02 juillet 2012).
- Billard G., Chevalier J., Madorée F. 2005, **«Ville fermée, ville surveillée, la sécurisation des espaces résidentiels en France et en Amérique du Nord»,** Rennes, Presses Universitaires de Rennes, 230 p.
- Christie N. 1993, **«Crime control as industry»,** London, Routledge, 192 p.
- Boeton M. 2010, 04 novembre, **«Le rôle des sociétés privée de sécurité se renforce»,** La-Croix, [En ligne]. http://www.la-croix.com/Actualite/S-informer/France/Le-role-des-societes-privees-de-securite-se-renforce-_NG_-2010-10-04-604652 (consultée le 15mars 2011).
- Cusson M. 1988, **«La sécurité privée: le phénomène, la controverse, l'avenir»,** Criminologie, XXXI : 2. pp. 31 – 46.
- Dupont B., Grabosky P., Shearing C., Tanner S. 2007, **«La gouvernance de la sécurité dans les États faibles et défaillants»,** Champ pénal/Penalfield, IV, [En ligne]. http://champpenal.revues.org/620 (consultée le 12 juillet 2012).
- Gagnon I. 1995, **«Politiques et pratiques de renvoi au pénal: le cas d'une agence de sécurité privée à contrat»,** Montréal, Mémoire de Maîtrise - École de criminologie, Université de Montréal, 326 p.
- Le Monde, 20décembre2008
- Loubet del Bayle J.-L. 1992, **«La Police : Approche socio-politique»,** Paris, Montchrestien, 158p.
- Ministère de la Sécurité Publique - Canada, 2003, **«Livre Blanc, la sécurité privée: partenaire de la sécurité intérieure»,** sur le

bureaux de travail et des ambassades. En sécurisant institutions privées, immeubles et autres, les agences privées contribuent effectivement, à une échelle sociale (celle de l'insécurité liée aux risques sociaux), à la diminution du sentiment d'insécurité chez les citoyens.

La demande sur le marché de la sécurité privée se multiplie et le nombre de ces firmes a au moins décuplé. Beyrouth constitue effectivement un terrain favorable à la multiplication des firmes de sécurité privée. Sur une population de 1.300000, on a recensé 50 sociétés de sécurité privée en 2009. C'est donc un acteur important du secteur de l'économie. Le total des personnes travaillant dans le domaine s'élèverait à presque 25000 personnes alors que les effectifs de la police s'élèvent à 20000 personnes. Environ 15000 anciens soldats de l'Armée travaillent aujourd'hui dans le secteur privé de la sécurité. Précisons toutefois que l'agence Hawk, affiliée à la société Solidere[3], fait exception quant à son nombre d'effectifs puisqu'elle compte à elle seule, 870 agents environ. L'agence Hawk est actuellement considérée comme la plus grosse boîte de sécurité privée à Beyrouth.

Bien qu'elles soient supposées compléter le travail des institutions étatiques, certains s'inquiètent quand même de l'expansion des agences de sécurité privée s'interrogeant sur les véritables fonctions de ces sociétés dans la petite ville de Beyrouth?

De par les suspicions qui pèsent sur leurs véritables fonctions et de par la polémique suscitée autour de leurs véritables activités, les caractéristiques de l'espace sociopolitique libanais pourraient produire un terrain propice à de nombreux débordements, ce qui expliquerait, très probablement, le refus du ministère de l'intérieur à accorder des licences légaux à ces agences, ainsi que le caractère opaque que revêt le véritable statut de ces firmes, d'une part, et le manque de précision et de transparence des règles régissant ce secteur, si jamais il y en a, d'autre part.

3- La compagnie libanaise pour le développement et la reconstruction du centre-ville de Beyrouth.

la stratégie de police de Dubaï, que cette ville ne soit ternie par aucun échec de sécurité - crime de rue ou attaques terroristes - qui restreindrait le libre mouvement des personnes et activités économiques. Ceci se fait cependant de la façon la moins lourde, ou encore la moins visible, grâce à des sociétés de sécurité qui jouent un rôle central dans la structure de la sécurité en général. Les missions confiées au secteur privé touchent des secteurs spécifiques: sécuriser les endroits privés ouverts au public comme les centres commerciaux, les banques, les hôtels, les hôpitaux, les aéroports; convoyer des fonds; garantir la sécurité des événements marquants et protéger les personnalités très importantes.

Une des caractéristiques du système mis en œuvre par les autorités de Dubaï est qu'il est principalement basé sur la haute technologie, avec une dépendance réduite à la main d'œuvre. Ce serait peut-être un exemple de ce qu'on pourrait appeler une sécurité invisible. À l'aéroport international de Dubaï, par exemple, les voyageurs ne sont point anéantis par le sentiment d'entrer dans un secteur fortement sécurisé: policier ou militaire en uniforme ne sont guère visibles, aucun secteur pour les contrôler. Dans les centres commerciaux de la ville, le visiteur n'aura pas à passer par des détecteurs de métaux, ni son sac ne sera fouillé non plus. Et pourtant les dispositions de sécurité sont partout, sans que personne ne le sache ou le sente. Ceci prouve que le gouvernement investit beaucoup dans la sécurité car ce genre de sécurité est surtout basé sur l'utilisation des derniers systèmes électroniques de pointe. Les caméras sont partout. La haute technologie est essentielle: des caméras intelligentes, exceptionnellement coûteuses sont bien installées, mais n'exigent que très peu de personnes pour contrôler ce qui se passe. Il faut l'avouer, un tel système a prouvé être fructueux pendant les 20 dernières années, le taux de crime étant très bas à Dubaï.

Le phénomène de multiplication des firmes de sécurité privée a aussi touché Beyrouth. Des agents de sécurité privée se déploient sur les routes protégeant des immeubles résidentiels, des

Unis et l'Irak (seul pays arabe) ont signé l'Accord de Montreux. C'est le premier accord écrit de ce genre. L'accord décrit le droit international qui pourrait être appliqué aux entreprises militaires de sécurité privée dans les zones de conflits armés. Le Liban ne fait pas partie des pays ayant ratifié cet accord.

Par ailleurs, au Québec, la grande majorité des agents de sécurité n'ont pas plus de pouvoirs que ceux reconnus par la loi à un simple citoyen qui prend un voleur sur le fait. Ils n'ont ni le droit de fouiller ni celui d'user de la force (Gagnon, 1995). Le Code civil protège le citoyen contre les atteintes à sa vie privée et il balise très strictement le pouvoir des agences de sécurité. Ces dernières s'exposent à des poursuites judiciaires si elles font intrusion dans la vie privée.

De ces nombreuses données sécuritaires, nous conclurons cette recherche par une récapitulation qui s'impose. Dans les pays occidentaux, l'observation des stratégies de lutte contre l'insécurité urbaine démontre une évolution des tactiques dans le sens d'une «coproduction» de la sécurité. Les institutions étatiques ne monopolisent plus la production de la sécurité. En raison de plusieurs facteurs, un transfert de taches s'effectue de l'Étatique vers le privé, et ce dans le but de contrecarrer la violence et de répondre aux défis contemporains.

La sécurité privée est donc devenue actuellement un acteur essentiel de l'économie. En dépit des interrogations et des revers, son action serait aussi un principal palliatif à l'action de l'État dans le domaine de la protection et de la sécurité.

Si le marché de la sécurité s'est bien développé dans le monde, cependant l'exemple des Émirats Arabes Unis, et notamment Dubaï, demeure l'exemple le mieux réussi. Les EAU sont un des pays les plus sûrs dans le monde et Dubaï est la ville la plus sûre au monde. Dans cet Émirat où les affaires et le tourisme ainsi que l'immobilier et les services financiers représentent la plus grande partie des revenus, il est particulièrement important, dans

Patrice Ribeiro, Secrétaire général du syndicat d'officiers de police en France, déclare dans le quotidien français La Croix: «personne n'a envie qu'un agent de sécurité ayant un casier judiciaire fouille son sac à main» (Boeton M. 2010).

Il faut bien dire que les clients des agences de sécurité à contrat profitent de bas tarifs. Mais ils n'en ont que pour leur argent. Les dirigeants des agences ne peuvent pas se permettre d'être regardants à l'embauche, s'ils n'offrent pas des salaires alléchants. Qui plus est, les horaires de travail des gardes sont souvent aléatoires et les tâches fastidieuses. Tout cela engendre un fort roulement du personnel et des difficultés de recrutement.

Le gardien qui a accès à un matériel confidentiel ou à des objets précieux serait tenté de commettre des vols ou d'abuser de la confiance placée en lui. En l'absence d'une sélection rigoureuse du personnel, on court le risque d'embaucher des individus d'une moralité douteuse ou même des délinquants qui se feront engager précisément pour s'infiltrer là où ils peuvent commettre des délits (South 1988). La célèbre question que posaient les Romains reste donc d'actualité: qui gardera nos gardiens?

Il ne faudra pas négliger d'examiner, à quel point le développement de la sécurité privée suscite inquiétude et irritation dans les rangs policiers. Coup sur coup, l'organisation, le 15 décembre 2008, d'un premier Sommet européen de la sécurité privée au ministère de l'Intérieur français, puis l'annonce, le lendemain, de la création de 100 000 emplois dans ce secteur d'ici à 2015, n'ont pas été sans effets sur le secteur militaire. Les policiers ont eu tôt fait de comparer ces créations d'emploi avec la suppression de près de 8000 postes prévus au sein de la police et la gendarmerie d'ici à 2012 (Le Monde 20 décembre 2008).

Mais posons-nous la question de savoir si après tout, les services de sécurité jouissent-ils de pouvoirs exorbitants? Il faut d'abord savoir qu'ils sont limités par les lois et les chartes. En effet, le 17 septembre 2008, 17 États dont la France, les États-

Cette recherche du profit peut avoir pour conséquence une dégradation au niveau de la qualité dans les moyens mis en œuvre par ces compagnies, pour remplir leurs objectifs. On craindrait d'autre part, de possibles violations des droits de l'homme et des normes internationales. Nombreux rapports détaillés existent déjà, faisant état de torture et de ciblage de civils. Des compagnies privées ont à plusieurs reprises défié l'ONU en livrant des armes à des belligérants dans des États sous embargo (ce fut le cas au Rwanda et en Sierra Leone, avec la firme Sandline) (Banégas R. 1998).

Les reproches contre ceux que d'aucuns appellent vigiles ne sont pas minimes: ces sociétés de sécurité privées ne risquent-t-elles pas de devenir une puissance qui serait encore plus difficile à contrôler que ne l'est la police? (Christie N. 1993).

D'autre part, selon Christie (1993) cette police privée qui protège les riches réduit chez ces derniers la motivation à payer pour une police publique dont les pauvres profiteraient[(2)]. L'hypothèse ne manque pas de vraisemblance. L'argument selon lequel la sécurité privée est un luxe auquel les pauvres n'ont pas accès nous semble contenir une part de vérité. D'autant plus que les pauvres sont plus souvent victimaires à leur tour. Ce sont là à notre sens, les limites d'un système de sécurité intérieure purement privé. Dans tout cela, l'appareil répressif de l'État reste nécessaire dans le but de minimiser les inégalités devant le crime en protégeant les pauvres comme les riches. Reste à savoir si une police publique efficace et neutre est possible et si elle contribue, par son activité «normale», à la sécurité des classes inférieures, réduisant ainsi les inégalités de traitement entre les riches et les pauvres.

Le motif d'inquiétude le mieux fondé nous semble lier à la qualité du personnel de base des sociétés de sécurité privées. Les gardes de sécurité sont-ils suffisamment compétents et intègres?

2- » A private police, caring for those able and willing to pay might reduce the interest among the upper classes in having a good public police... and thus leave the other classes and the inner cities in an even worse situation»

Halliburton de ventes d'armes illégales, etc. Ces scandales sont d'autant plus graves qu'ils restent impunis, la sanction la plus lourde étant le licenciement. Ce qui n'empêche pas les agents licenciés, comme cela s'est déjà produit, de se faire engager par une autre société et de recommencer toutes ces atrocités !

Prenons justement le cas des États-Unis et de l'Irak. Ce que désiraient les Américains, c'est instaurer une démocratie dans ce pays qui, il n'y a pas longtemps, était encore sous régime dictatorial. Du moins c'est ce qui a été officiellement proclamé. Il est donc nécessaire de donner une bonne image de la démocratie. Mais que doivent penser les Irakiens qui voient ces sociétés agir seulement au nom du profit et qui commettent les pires exactions sans recevoir la moindre sanction de la part de leur gouvernement? Est-ce vraiment le bon exemple?

De nos jours, de plus en plus de sociétés de sécurité privées font l'objet de débats. Ne sont-elles pas une porte ouverte à tous les abus? Vont-elles remplacer l'Armée ou la police? En matière de respect des droits de l'Homme, l'implication de la société Blackwater dans la mort de civils irakiens illustre bien le danger induit par la privatisation de la sécurité. Peut-on alors voir dans ces entreprises la simple filiation des mercenaires d'antan et proposer leur interdiction pure et simple en considérant qu'elles remettent en cause le monopole de la violence légitime de l'État (Bigo D. 2003)?

Pour toutes ces raisons, la légitimité du secteur de la sécurité privée reste sujette à controverse. L'idée que le marché puisse s'immiscer dans ce qui est considéré comme une juridiction exclusive de l'État paraît très négative: l'irruption de la logique du profit dans une activité traditionnellement justifiée par le bien commun est mal vue et éthiquement contestable. Il va sans dire que le fait de confier des missions de sécurité, d'intérêt général par définition, à des compagnies dont le profit guide l'action, est un fait inquiétant en soi; il remet en question plus de 300 ans d'évolution depuis les pouvoirs absolus à celles des démocraties.

Par ailleurs, certaines situations peuvent requérir une assistance extérieure spécialisée pour une brève période. Par exemple, la sécurité des Jeux Olympiques australiens, en 2000, a impliqué la collaboration d'institutions publiques et privées dont les services de police de Nouvelle Galles du Sud, les Forces de Défense australiennes et des sociétés de sécurité privée. Lors de tels événements, la police publique est à la fois fournisseuse et consommatrice de services.

Dans ce genre d'événements, les arrangements entre la police publique et privée reposent sur de nombreux critères: des enquêtes conjointes publiques-privées-agents publics employant ou délégant la conduite de l'enquête à la sécurité privée- intérêts privés engageant la police publique- nouvelles configurations dans lesquelles la distinction entre public et privé s'estompe-transferts de personnel entre les secteurs public et privé. Idem à Londres, août 2012.

D- Le revers de la médaille: des gardes au-dessus de tout soupçon?

Cependant, les sociétés de sécurité privées ne comportent pas seulement des avantages. Pour les soldats officiels, la situation est délicate. Comment sont-ils sensés s'adresser à de tels organismes? Doivent-ils les considérer comme soldats ou comme simples civils? Peut-être faudrait-il créer un troisième statut spécialement à leur égard?

Ces firmes portent aussi relativement atteinte à l'image de la démocratie, surtout dans des pays comme l'Irak. Les scandales sont nombreux et touchent beaucoup de sociétés différentes: BlackWater ouvre le feu sur la population lors de ses opérations en Irak; Dyn.Corp. est accusée de proxénétisme en Bosnie; CACI International et Titan Corp. de torture dans les prisons irakiennes; Kellog Brown B. and Root (KBR) de surfacturation;

Un peu partout dans le monde, la tendance actuelle voit des gouvernements de tous les camps politiques transférer le fardeau du contrôle de la criminalité à leurs citoyens, ou en d'autres termes au secteur privé et communautaire. Dans ces pays, différents arrangements entre la police et le secteur privé sont mis en place, à savoir des enquêtes jointes publiques-privées; des agents publics employant ou délégant la conduite de l'enquête à la sécurité privée; des intérêts privés engageant la police publique; transferts de personnel entre les secteurs public et privé. Par conséquent, dans les sociétés industrielles développées, les effectifs des entreprises privées de sécurité dépassent désormais ceux de la police publique.

Certaines sociétés de gardiennage collaborent étroitement avec la police. Cette collaboration revêt plusieurs aspects dont notamment: alerter immédiatement par téléphone la police, arrêter les individus surpris en flagrant délit de vol et les remettre à la police, fournir à cette dernière des renseignements sur les individus suspects dans le quartier dans lequel ils travaillent quotidiennement. Dans le cas des vols, certains rares vols à l'étalage sont signalés à l'attention policière si la valeur du bien volé est relativement élevée, ou le voleur opère avec un ou des complices, ou si le voleur s'exécute avec une habileté qui donne à penser qu'il est un récidiviste, ou qu'il se rebelle et menace les agents ou nie les faits et refuse de décliner son identité (Cusson M. 1998: 31-46).

Comme la sécurité particulière coûte beaucoup moins cher que la police, cette division du travail s'impose même aux administrations publiques: les ministères et les régies d'État font volontiers appel à des agences de gardiennage pour surveiller leurs sites. Les États ont essentiellement recours à ce genre de firmes, parce qu'elles sont beaucoup moins coûteuses que les services de la police publique.

que les sociétés de sécurité privées plaisent aussi aux compagnies et entreprises qui essaient parfois d'échapper à la solution pénale publique dans le cas de certaines infractions intérieures. Rares sont les dirigeants d'entreprises qui apprécient que les turpitudes de leurs employés soient étalées publiquement. Ils préfèrent, autant que possible, gérer le problème discrètement par la réprimande, la suspension, la demande de remboursement ou le congédiement. On comprend alors pour quelle raison les organisations payent pour obtenir, sur une base privée, la protection souple, discrète et adaptée que la justice publique ne peut leur offrir.

Plus important encore, un des aspects positifs de la sécurité privée est qu'elle n'est pas réservée aux riches, puisque d'une façon ou d'une autre, les pauvres en profitent, indirectement mais concrètement chaque fois qu'ils fréquentent les supermarchés, les centres commerciaux, les transports en commun et les hôpitaux. Dans tous ces lieux, ils jouissent d'une protection et d'une tranquillité que l'on doit en partie aux intervenants en sécurité. Dans les usines et dans toutes sortes d'entreprises, les travailleurs, y compris les plus modestes, sont aussi protégés grâce à des mesures mises en place par le secteur privé. Par conséquence, s'il est vrai que la sécurité privée est plus accessible aux riches qu'aux pauvres, ces derniers en profitent aussi à titre d'acheteurs, de clients, de travailleurs et de visiteurs dans les lieux semi-publics (Cusson M. 1998: 31-46).

C- Le privé et le public se concilient parfois

Par la force des choses, une division du travail de facto entre institutions étatiques et sécurité privée, s'est développée.

La première se réserve les délits commis sur la voie publique, la criminalité de violence, les vols graves, le crime organisé et les affaires de drogue. La seconde prend en charge les incivilités et la délinquance mineure ou modérément grave commise sur les sites ou à l'encontre des entreprises et autres organisations.

contrôle des accès et d'obstacle à l'intrusion (en filtrant les entrées sur un site, et empêchant que des intrus ou des indésirables ne s'y trouvent en position de commettre un acte malveillant, et de protéger physiquement les sites et les cibles), d'investigation (recherche des auteurs de délits), de transport de fonds (rare secteur où les gardes sont armés), et d'intervention (action menée à la suite de la détection d'un incident, d'un danger, d'un intrus ou d'un délinquant), de renseignement (collecte et analyse d'informations utiles pour la planification et l'adaptation des mesures de sécurité.

Les sociétés de sécurité privées ne débordent pas seulement d'hommes, elles ont aussi toute une série d'avantages qui plaisent bien aux clients. Un des premiers gros avantages est l'adaptabilité dont elles font preuve. Elles sont disponibles pour des missions de tout type. C'est un peu comme avoir un homme à tout faire. Il y a ensuite à relever leur permanente disponibilité. Elles sont capables d'intervenir rapidement, sans avoir besoin d'obtenir l'autorisation des institutions politiques et sans froisser l'opinion publique. Cela a pour conséquence de rendre leur utilisation très discrète. Or cette discrétion est évidemment très appréciée par les clients.

L'aspect financier: utiliser les sociétés de sécurité privées est nettement moins coûteux que recourir à l'armée ou à la police. Il arrive aussi que des mesures de prévention situationnelle utilisées en sécurité privée fassent baisser les vols non seulement dans les sites protégés, mais aussi dans leurs environs immédiats qui, eux, ne jouissent pas d'une protection particulière. C'est donc dire que les services de la sécurité privée, payés par certains, bénéficient quelquefois à ceux qui ne payent pas (Ocqueteau F. 1988: 383-389).

Si nous convenons que la sécurité collective n'est rien d'autre que la somme des sécurités individuelles, alors un système de protection privé aménagé sur un site contribuera à la sécurité collective s'il prévient plus de délits qu'il n'en déplace. C'est ainsi

sous contrat avec le propriétaire des lieux. De fait, la gestion de la sécurité, qui a longtemps reposé sur l'État et la solidarité du voisinage, s'est compliquée, avec cette profusion d'acteurs ayant pour vocation de participer à sa régulation (Ansidei M., Dubois D., Fleury D., Munier B. 1998).

Pour se prémunir de la violence du monde extérieur, les citadins les plus aisés s'en remettent en effet à ces compagnies spécialisées et beaucoup ne se déplacent plus qu'avec une arme. Les sociétés de gardiennage assurent en l'occurrence la protection de quartiers entiers: pas seulement des magasins ou des villas individuelles, mais aussi des lotissements fermés et appelés «Compounds». «Elles participent à l'édification de véritables villes fortifiées» (Billard G., Chevalier D., Madoré F. 2005: 22).

De tels arrangements se développent non seulement aux États-Unis, mais également au Canada et au Royaume-Uni. «Securitas AB, une compagnie anglo-suédoise, emploie par exemple 217 000 personnes dans le monde et prétend détenir 10% de parts du marché mondial de la sécurité. Military Professional Resources Inc. – MPRI – un autre acteur majeur de l'offre privée de sécurité aux acteurs publics, se vante de compter parmi ses employés un ancien directeur adjoint du FBI, un ancien assistant du procureur général des États-Unis et de nombreux autres chefs de police à la retraite» (Dupont B., Grabosky P., Shearing C., Tanner S. 2007).

Le nombre de ces compagnies mondiales de sécurité est estimé à plus d'une centaine. Selon la perspective des commanditaires publics, ils représentent comparativement un moyen bon marché, rapide et efficace dans le but de maintenir voire de rétablir l'ordre.

Une extraordinaire diversité de biens et de services est offerte sur le marché des sociétés de sécurité et de gardiennage sur lesquelles nous nous concentrons dans cette recherche. Chacune d'elle contribue d'une façon ou d'une autre à la sécurité en offrant des services de surveillance (garder un site sous observation de manière à détecter les signes de danger ou de malveillance), de

conflit international. Toutefois, certaines firmes jouent dans les deux cours.

Il est intéressant de noter que les États ont essentiellement recours à ce genre de firmes, parce qu'elles sont beaucoup moins coûteuses que les services de la police publique locale. Paradoxalement, face à un manque de policiers en général, le nombre de policiers privés s'accroit sans cesse.

Les sociétés de sécurité privées, celles qui nous interpellent dans cette étude, assurent la sécurité dans beaucoup d'espaces privés. On les retrouve dans les supermarchés, les grands magasins, les parkings etc. À y réfléchir, nous nous rendons compte que, dans nos sociétés modernes, le phénomène de privatisation concerne déjà un grand nombre d'activités considérées comme fonctions régaliennes de l'État: entretien des routes, hôpitaux, réseaux ferroviaires, prisons, enseignement et éducation. La loi du marché capitaliste impose ses conditions même à ce niveau, rendant par-là l'obsolescence de l'État, et posant ainsi des questions fondamentales sur la nécessité des États.

Certaines sociétés, quelles que soient leurs tailles, s'accommodent du phénomène. Il ne leur est pas forcément possible de bénéficier d'agents de police pour la sécurité de l'entreprise, soit par manque de moyens financiers soit parce que la police elle-même n'est pas disponible. La sécurité privée représente alors la situation idéale, car les agents sont mieux formés pour ce type de missions (sécurité de et dans l'entreprise) et plus spécialisés. De plus, le coût est moins élevé pour l'entreprise.

Dans la majorité des pays développés (et même en voie de développement), une part importante des activités quotidiennes est placée sous l'égide de la sécurité privée. Prenons le cas des grands centres commerciaux tels qu'ils existent en Amérique du Nord. L'essentiel du «maintien de l'ordre» tel qu'il s'y déroule est assuré par des organisations privées de sécurité agissant

humanitaires sont tout particulièrement disposés à contracter leurs services dans le but de réduire risques et incertitudes qui portent atteinte à la poursuite de leurs activités.

Nous pourrons classer les partenaires du domaine comme suit:

- Les États, des gouvernements d'États affaiblis ou en proie à des mouvements sécessionnistes rebelles qu'ils ne contrôlent plus.

- Les organisations humanitaires qui entendent sécuriser leurs activités et leurs personnels.

- Les entreprises privées qui font appel à des compagnies privées pour assurer la sécurité de leurs installations et personnels.

- Les gouvernements occidentaux, pour qui les compagnies privées représentent un moyen de remplir des objectifs de politique étrangère de manière clandestine ou du moins en éludant les difficultés politiques liées aux interventions à l'extérieur des frontières. A titre d'exemple: Entraînement des troupes présidentielles camerounaises par la firme française Secrets, avec l'assentiment de Paris.

Les sociétés qui agissent au niveau national n'ont évidemment pas la même envergure, que celles qui agissent au niveau international. Les premières - celles qui nous intéressent dans cette recherche - proposent des services de gardiennage, tels que par exemple, la protection d'un bâtiment, d'un événement ou d'une personne, etc. en bref tout ce qu'on appelle le «Homeland Security». Leurs effectifs sont présents pour prévenir la délinquance et les incivilités.

En effet, ils font face aux vols, fraudes, actes de vandalisme et désordres publics, dans les supermarchés, les grands magasins, les centres commerciaux, et les hôpitaux. Dans ces espaces où se pressent des milliers de gens, il leur incombe de gérer les problèmes posés par les personnes ivres, les vandales et les malades mentaux en crise.

La seconde catégorie de firme est capable, grâce à ses nombreux effectifs et à leur matériel de pointe, de modifier le cours d'un

missions allant du déminage à la lutte anti-terroriste en passant par la formation des membres des polices locales et la protection de sites importants. En somme, qu'ont en commun tous les organismes que l'usage courant place dans le giron de la sécurité privée? La réponse pourrait être qu'ils offriraient une sécurité ciblée, une protection qui profite en propre à un client particulier ou à un site déterminé.

Généralement, on classe les sociétés de sécurité en quatre types selon leur domaine d'application. Toutefois, il n'est pas rare de voir une firme empiéter sur le domaine de l'autre lors d'une mission, voire proposer des services dans plusieurs domaines à la fois.

Nous pouvons donc classer les sociétés de sécurité privées comme suit:

-Les sociétés de gardiennage: elles s'occupent des transports de fonds, d'armes et d'objets divers. Elles gèrent aussi la surveillance de lieux, de bâtiments ou d'événement importants.

-Les sociétés de logistique: ce sont celles qui ont l'aspect le moins militaire, elles entretiennent le matériel de l'Armée, construisent des ponts et des routes, ramassent les déchets, restaurent, entretiennent les espaces verts, livrent des repas, etc.

-Les sociétés privées de sécurité: elles fournissent des conseils de sécurité nationale, contre le terrorisme, elles entrainent des troupes et protègent du personnel.

-Les sociétés militaires privées: elles participent aux opérations militaires presque directement, disposent d'un matériel impressionnant, entrainent des troupes, etc.

Les principaux clients de ces sociétés sont aussi bien des organismes et institutions étatiques que des individus et des entreprises privées. Ces organisations multifonctionnelles offrent un large éventail de services à leurs clients non gouvernementaux et gouvernementaux. Elles ont identifié dans les pays les moins industrialisés un marché juteux, où les acteurs économiques et

croissante et légitime de sécurité. C'est donc un certain vide sécuritaire qui constitua le terrain favorable au développement des sociétés de services spécialisées, qui traitent de l'insécurité sous toutes ses formes. L'aboutissement logique de ce processus fut, bien sûr, l'explosion du marché privé de la sécurité, en Europe ou ailleurs.

Aujourd'hui, nous sommes devant un constat, ou plutôt une réalité: la sécurité est à vendre, ou plus exactement à louer. Des compagnies privées ou des entreprises qui «vendent la sécurité» prennent en charge diverses questions de sécurité dans le monde, de la formation au conseil en passant par l'intervention en zones de combat, avec de solides arguments en termes de coûts et d'efficacité.

Ces compagnies privées prétendent en effet pouvoir régler des situations conflictuelles là où les États et autres organismes ne peuvent pas ou ne veulent pas intervenir. Elles se présentent comme un substitut très pratique aux efforts que requièrent la gestion de la sécurité, soit comme un palliatif à la démission des États pour ce type de missions. Toutefois ces entreprises ne sont pas toujours comparables et n'interviennent pas dans tous les registres de la sécurisation. Convoyer des fonds, contrôler des zones d'entrepôts ou des espaces commerciaux ne requièrent ni les mêmes outils, ni les mêmes méthodes que de surveiller des espaces résidentiels (Billard G., Chevalier D., Madoré F. 2005: 183).

B- Qui sont ces sociétés de sécurité privées ?

Les compagnies privées de sécurité sont des compagnies fournissant, dans un but lucratif, des services de sécurité. Ce sont des sociétés que l'on retrouve partout dans le monde: en Afrique (Secopex et Xe…), en Afghanistan (Sandline, DynCorp…), en Colombie (EPI & Security…), en Arabie Saoudite (NEO security…) , en Géorgie (Global CST…), et, surtout, en Irak (Blackwater, Dyn.Corp…) où elles effectuent toutes sortes de

Un trou est en train de se creuser entre le citoyen et les services de police: d'une part, le citoyen a de plus en plus tendance à porter plainte en raison de l'augmentation de la violence au quotidien et de l'autre, la police a de moins en moins d'effectifs et résout donc de moins en moins facilement les enquêtes. Un sentiment d'incompétence policière naît alors, précédant parfois celui de l'insécurité.

Dans un monde où le sentiment d'insécurité ne cesse de s'accroitre, où la tendance est vers la politique de la culture du «zéro mort», où le dédain à l'égard de la violence et la méfiance vis-à-vis des opérations de paix ne cessent de s'amplifier, dans un monde où les États sombrent dans une défaillance parfoi incontournable(1), et où s'aggrave la carence de forces militaires disponibles (réduction des forces armées et des budgets), des sociétés de sécurité privées sont apparues depuis une dizaine d'années… Elles entendent pouvoir combler ce vide.

Le principal problème qui a engendré une demande accrue de sécurité est donc le nombre important de petits délits et d'incivilités touchant les commerces et les espaces semi-publics. D'autre part, de nombreux États se trouvent face à une situation dans laquelle leurs institutions ne sont plus en mesure de répondre à la demande croissante du public en matière de sécurité, surtout avec la constante augmentation des incivilités et violences et la baisse des budgets.

Pour préserver la qualité de vie de ces milieux, il fallait réagir et trouver des réponses adéquates aux défis sécuritaires modernes, soit en prévenant ces agissements, soit en les gérant en douceur. La solution résidait alors, dans la privatisation de la sécurité. L'initiative privée se substituait à l'offre publique, puisque cette dernière ne parvenait plus à répondre efficacement à une demande

1- On observe de par le monde le désengagement des États pour des raisons politiques et parfois stratégiques (restructuration et mobilisation des Armées, manque d'expertise professionnelle spécialisée, notamment dans le domaine des technologies de l'information), une dilution de l'autorité de l'État, une perte de contrôle de phénomènes dont la gestion devrait être du ressort de celui-ci, détenteur du monopole de la violence légitime.

capacités gouvernementales dans une conjoncture d'État faible et défaillant crée donc un vide sécuritaire qui peut être comblé par différentes configurations institutionnelles d'autorités mandantes et de pourvoyeurs.

Cependant, dans les pays considérés comme puissants ou «non-défaillants», la question serait de savoir pour quelle raison les sociétés de sécurité privées tendent-elles à remplacer l'État dans le domaine de la sécurité ? La raison est qu'elles seraient ou affirment être plus adaptées aux besoins actuels de la société. «L'expansion du marché de la sécurité résulte de la rencontre d'un besoin réel de sécurité ressenti dans le monde du commerce et d'une offre privée plus intéressante qu'ailleurs» (Cusson M. 1998: 31-46). Mais pour quelle raison l'offre privée serait-elle plus attrayante pour certaines catégories de citoyens ?

En effet, l'inadéquation des mesures répressives face à la délinquance et à la criminalité favoriseraient le récidivisme et inquiéteraient les citoyens: les délinquants et les criminels ne sont plus punis. Il est fréquent de voir des policiers arrêter des malfaiteurs pour ensuite les relâcher quelques heures plus tard, et ce, entre autres raisons, parce que la justice ne poursuit plus les délits mineurs. L'accusé peut alors s'en aller tranquillement alimenter le sentiment d'insécurité ailleurs.

De même, les plaintes portées par la population ne sont pas toujours entendues. Au fil des ans, les forces de l'ordre et les tribunaux sont devenus de plus en plus sourds à l'appel des citoyens et se sont progressivement désengagés du champ de la petite et moyenne délinquance. Dans certains pays, c'est la police elle-même qui commet les crimes sans aucune crainte de poursuites. « Nous sommes là face à une incapacité des autorités à apporter une réponse susceptible d'apaiser la crainte des citoyens, tant en termes de prévention que d'élucidation des actes prédateurs» (Billard G., Chevalier D., Madoré F. 2005: 72).

supplétifs? Pourquoi a-t-il recours à ces sociétés ?

Examinons tout d'abord les raisons qui ont poussé à la tendance de la privatisation des services de sécurité, pour en mesurer l'étendue et en évaluer l'efficacité à résoudre des questions de sécurité.

A- L'essor de la privatisation de la sécurité

La présence même d'un marché de la sécurité d'une certaine ampleur présuppose une demande, elle-même tributaire d'une insécurité bien réelle. En effet, au niveau urbain et dans presque toutes les sociétés, le citoyen est de moins en moins à l'aise: il ne se sent plus en sécurité et supporte mal ce sentiment d'insécurité quotidien. Les gens ont peur de se balader le soir et évitent d'être seuls dans les rues désertes. Ils ont peur des rackets, des harcèlements, des conducteurs agressifs, des cambriolages etc. et de toutes ces violences dont on entend trop souvent parler. Mais la question reste de savoir pourquoi les commerçants et les directeurs d'établissements ont-ils préféré faire appel à la sécurité privée plutôt qu'à la police et à la justice? Ou encore, pourquoi n'ont-ils pas voulu s'en remettre à des contrôles sociaux plus informels? Si les acteurs économiques ne paient pas volontiers ce qu'ils peuvent obtenir gratuitement, pourquoi ont-ils déboursé pour une sécurité que l'État fournit en principe sans frais?

Pour le comprendre, revenons à l'état traditionnel des choses: l'État est supposé être la seule institution capable d'assurer la protection de ses citoyens. Il se trouve que la protection de l'espace assurée par les institutions étatiques n'est pas quelquefois à la hauteur de la demande des citoyens. Par conséquent, elle n'aide pas souvent à minimiser le sentiment d'insécurité chez les citoyens. En effet, certains États (qualifiés de «faibles» ou «Failed State»), se caractérisent par une désintégration de leurs institutions et par l'incapacité d'assurer les services de base à leurs citoyens, parfois combinés à un désintérêt marqué des élites politiques et administratives pour ce type de fonctions. La désintégration des

Ces considérations aboutissent à la définition suivante: Par sécurité privée ou particulière, nous entendons «l'ensemble des biens et services servant à la protection des personnes, des biens et de l'information que des spécialistes motivés par le profit offrent à des organisations en vue de répondre à leurs besoins particuliers» (Cusson M. 1998 : 31- 46).

Cette définition souligne d'abord la finalité première de la sécurité privée: la protection des personnes, des biens et de l'information contre tout danger. Les plus gros demandeurs de sécurité privée sont moins des individus que des organisations: commerces, manufactures, établissements d'enseignement, ministères et entreprises parapubliques.

Le but de ces définitions sert à exclure de nos propos l'autoprotection et la sécurité diffuse intégrées au fonctionnement quotidien des établissements: le petit commerçant observant du coin de l'œil un client, l'enseignant surveillant la salle de récréation et la secrétaire qui, par sa simple présence, empêche le vol de matériel de bureau.

Quant aux acteurs de la sécurité privée, ils sont appelés à trouver le moyen d'assurer la protection des personnes, des biens et de l'information de leurs commettants, au moindre coût, sans entraver le déroulement des opérations normales et sans empiéter sur l'intimité des gens. Leur mission ne se réduit pas à préserver la rentabilité de l'entreprise en limitant ses pertes. Elle [leur mission] a aussi pour mandat de mettre à l'abri du danger les personnes et les biens de tous ceux qui se trouvent sur les sites à protéger: employés, consommateurs (dans un magasin) et visiteurs. Tous doivent pouvoir vaquer à leurs occupations en toute quiétude.

Après avoir cerné ce concept de société de sécurité privée, plusieurs questions nous viennent maintenant à l'esprit: Ces sociétés tendent-elles à remplacer l'État dans ce domaine? Y auraient-ils des lacunes de l'État qui font qu'il ait besoin de

l'administration pénitentiaire ou l'ONF» (Ocqueteau F. 1988 383-389).

Une autre manière de saisir la spécificité de la sécurité privée consiste à la comparer à la police. Loubet Del Bayle 1992: 22) définit cette dernière en ces termes: il y a fonction policière lorsque des aspects majeurs de la régulation sociale sont assurés par une institution agissant au nom du groupe et ayant la possibilité «d'user en ultime recours de la force physique». Il ajoute que cette fonction est consubstantielle à l'organisation politique (Ocqueteau F.1988: 383-389).

Par opposition, trois caractéristiques de la sécurité privée sautent aux yeux: les agents privés n'agissent pas au nom du groupe, mais de leur client.

«Alors que la police publique a pour mission de faire régner la sécurité partout, l'agence ou le service de sécurité ne protège que les intérêts de son client et ne rend compte qu'à lui. La sécurité privée est donc une sécurité particulière: elle ne s'intéresse qu'aux besoins du client tels qu'il les définit lui-même. Elle se caractérise par un désir, motivé par le profit, de répondre à ses souhaits et par une mission circonscrite: assurer la sécurité d'un tel site, de telles personnes ou de tel réseau, à l'exclusion de tout autre site, personne ou réseau. De son côté, la sécurité publique assume des responsabilités plus étendues et plus diffuses; elle étend son parapluie protecteur à toute la collectivité et fait respecter partout les lois en appréhendant les délinquants et en les traduisant en justice» (Cusson M. 1998: 31- 46).

La deuxième caractéristique concernerait aussi les agents privés qui ne disposent qu'exceptionnellement du pouvoir d'user de la force. Le principal but de leur action dans le domaine sécuritaire étant la surveillance et la prévention. D'autre part, le domaine ne relève pas du politique, puisqu'il est régi principalement par les lois du marché.

La sécurité privée serait «(...) l'ensemble des activités et des mesures, visant la protection des personnes, des biens et de l'information, fournies dans le cadre d'un marché compétitif, orienté vers le profit, et où les pourvoyeurs n'assument pas, au regard de la loi, des responsabilités de fonctionnaires au service du gouvernement» (Ministère de la Sécurité Publique au Canada 2003).

On pourrait également définir la sécurité privée par «(…) l'ensemble des activités, de services, des mesures et des dispositifs, destinés à la protection des biens, des renseignements, et des personnes et qui sont offerts et assurés dans le cadre d'un marché privé» (Ministère de la Sécurité Publique au Canada 2003). Une société privée serait alors:

«Toute personne morale ou personne physique qui exerce une activité consistant à fournir à des tiers des services de conseil pour prévenir des délits contre les personnes ou les biens, y compris l'élaboration, l'exécution et l'évaluation d'audits, analyses, stratégies, concepts, procédures et entraînements dans le domaine de la sécurité» (Verbiest Th., Wery E., Melardy S. 2004).

Composante essentielle du domaine sécuritaire, la sécurité privée serait alors et surtout un acteur du secteur économique. L'offre et la demande sur ce secteur se feraient autour d'un produit défini: la sécurité et la protection des individus et des biens. Les services du secteur complèteraient les services de ceux des institutions étatiques sans pour autant relever du domaine régalien.

En France, les employés de ces sociétés sont des «salariés chargés d'assurer pour le compte de leur employeur (entreprises, particuliers ou administrations) la protection des biens et des personnes déterminées, contre les accidents techniques et les actes de malveillance. On peut également définir les employés du secteur comme des agents contribuant à la sécurité ou à l'ordre public, sans appartenir à l'Armée, la gendarmerie, la police,

sécurité et de là des régimes eux-mêmes. Pour cela, une étude des caractéristiques principales de la privatisation de la sécurité dans ces pays serait nécessaire pour en déduire la signification politique du phénomène. Cela ne va pas sans se poser la question sur cette activité qui n'est pas comme n'importe quelle autre; est-elle une activité dont le but consiste à gagner de l'argent un moyen de contrôler la société ?

Tout d'abord, il faut reconnaitre que «disposer d'un cadre de vie considéré comme «sûr» représente de nos jours une demande à la fois individuelle et sociétale» (Billard G., Chevalier D., Madoré F. 2005:179). En effet, depuis plus d'un quart de siècle, la sécurisation est devenue un marché sur lequel l'offre n'a cessé de s'amplifier et de se diversifier.

Les premières sociétés de sécurité privées firent leur apparition à la fin de la Guerre Froide, lorsque les grandes puissances mondiales décidèrent de réduire leurs effectifs militaires pour des raisons essentiellement économiques. Des milliers de soldats qualifiés se sont alors retrouvés chômeurs sur le marché de l'emploi: les sociétés militaires et de sécurité privées n'ont eu que l'embarras du choix pour recruter leur personnel. Depuis, la multiplication de ces sociétés se fait de manière exponentielle à tel point qu'aujourd'hui, elles sont devenues omniprésentes. Actuellement, de plus en plus de soldats réguliers quittent l'Armée pour rejoindre les rangs de ces firmes qui proposent souvent des salaires plusieurs fois supérieurs en échange du même type de missions.

Vu leur expansion et leur développement, ces sociétés sont de nos jours au cœur de plusieurs débats: sont-elles éthiques? Sont-elles légales? Que font-elles réellement? Ne constituent-elles pas une porte ouverte à tous les abus? Vont-elles remplacer l'Armée ou la police? Respectent-elles les Droits de l'Homme?

Avant d'entrer dans le vif du sujet, nous devons mieux percevoir les sociétés de sécurité privées à travers ces définitions:

Au carrefour de la sécurité privée

Lieutenant-colonel Jihad MERHI*

Alors que le monde entier se tournait vers les activités militaires privées et les sociétés de surveillance émergentes en Irak depuis 2003, l'apparition et le développement d'un secteur de la sécurité commercialisé dans d'autres pays arabes ont été totalement ignorés. Dans un grand nombre de secteurs, des gardes privés ont été recrutés pour garantir la sécurité des centres commerciaux, des hôtels, des banques, des quartiers résidentiels ou des bâtiments officiels, le but étant de transformer «les villes» en «villes les plus sûres». La privatisation ou la commercialisation de la sécurité est, d'ores et déjà, devenue une réalité dans le monde arabe, en dépit du fait qu'elle ait pris des formes et des portées différentes selon les pays. Au-delà de cette simple observation, une nouvelle analyse s'avère nécessaire, pour esquisser, en premier lieu, une image plus claire des formes diverses que la privatisation de la sécurité a pris dans le monde et dans les pays arabes, et deuxièmement, pour considérer si ces développements ont eu un impact sur le fonctionnement des systèmes de

* *Docteur en Géopolitique Diplômé de La SORBONNE (Paris IV)*

large Arab society, and the degradation of human relationships and customs.

The outstanding expectations built around Arab nationalism and the shortcoming of its achievements raises the doubt of having been better without it. I would like to stress that since the fall of Baghdad to the Mongols in the 13th century the destiny of the Arab world has been controlled by others, and Arab nationalism changed this long-term reality. Despite its all faultfinding that has been scrutinized by the literature of Islamist and Western scholars, Arab nationalism was and still is an inevitable historical development that is bound to thump the Arab world. Arab nationalism has placed a precept, short at times, that Arabs should handle the affairs and well being of all Arabs. Unfortunately, it has never been utilized as an engine that could bring about better opportunities and positive contributions.

Notwithstanding, Islamists, also, are mystified by the present situation. The Islamist reappearance is thought to be a contribution to the well being of all Muslims including those of the Arab world who most need revitalization. Islamist groups are becoming weary of the patient and peaceful dating of occasion, and begin to fear that they are losing a race with sneaking secularization. They turn to violence in hopes of seizing power quickly. But what you quickly gain you quickly loose. Ultimately the best rest in the values of equalities as construed in civil society approaches.

Conclusion

The dream that lingered from the 1950's, as groups of Arab elite and intellectuals assume they could gain higher international rank and power through nationalism and Arab unity, has departed. But nostalgia for that remains unyielding, and it is reinforced by the fear of the rising strength of Islamic movements on the one hand and not having an alternative identity on the other. One of the most striking judgments about the study of Arab nationalism should rest on the view of how the diverse Arab societies would have looked like if Arab nationalism did not thrive to change the previous historical course of these societies. Arab nationalism provided the framework within which new moral values and humanistic-philosophical concepts were introduced to the Arab world. Although short of achieving Arab assimilation and unity, Arab nationalism, notwithstanding, fetched an amalgamation of all political ideologies and trends from the extreme right to the extreme left thus introducing to the Arab population a rich mosaic assortment of values, political images and convictions previously negated. Arab nationalism entertained all political disparities from authoritarianism, Marxist socialism, neo-liberalism, state capitalism, to conservatism, fascism, and recently monarchical trends in republican political settings. May be it is time to embrace a new conceptualization and start calling for civil society as an alternative to Nationalism and Islamism.

The experience of Arab nationalism has been in an almost continuous misfortune. The promise of allowing people to participate in the decision-making of the state and government culminated in dictatorship instead. Arabs everywhere have had to endure half a century now of regional inter-Arab cold and active wars, civil wars, corruption and waste, the miniaturization of the

one by the work of Arab nationalism. An amalgamation of Arab nationalism with Islam that preaches the rule of law and the concept of consultation might perhaps lend itself to the employment of open-minded elections and institutionalized equality.

Another dimension that is worth indicating is the subsisting of the old diverse political-cultural and ethnic groupings in the Arab world and specifically in the Arab east. These semi-autonomous groups have been organized around guilds, mosques, religious endowments, and provincial affiliation, and have contained, ceaselessly, elements of self-identification, and bred habits of fear from one another, and lacked mutual trust and uniformed procedures. Left to live and develop, these groups and their norms could become a force favoring the creation of mini states at their size. Arab nationalism, as a secular ideology and a unifying structural factor, has a superior potential far more important than Islam in allowing these groups to agree to harmony under the umbrella of the state.

With a political atmosphere as such emanating from the Arab Spring and despite the recently proclaimed political pluralism, no real state-protected opposition is to be found anywhere in the Arab world. Opposition parties, the backbone of any open system, must clear numerous obstacles in order to obtain tax exemption and the right to collect and spend. Licensing procedures are strict and legal controls burdensome. Opposition party members are often refused passports for travel abroad. Recently, even in Arab states claiming relative liberalism, controls have grown tighter. Human rights activists are regarded as a less favorite opposition and have become targets of particularly heavy-handed harassment.

However, to be truth speaking to the facts, there exist new trends in the general picture of the last few years. On the whole, there is more violence in as much as targeting groups is concerned. This is if we are to recall the state-security campaigns after the Arab Spring. Nonetheless, State security has never ceased to be the ruling elite obsession. The Arab state, today, feels besieged in economics, politics, and defense matters alike. The incumbents after the Arab Spring feel that they are losing economic and social control. They hold on tight to the security instruments of the government; which are by no means insubstantial. They are ready to fight vigorously to preserve their hold over them. Now more than ever, the state-security apparatus has become the ultimate guarantee of the regime's survival. This is true not only in countries where there has been no political emancipation, such as Iraq, Sudan, and Libya, but, in such countries as the Gulf States where a deceptive freedom was introduced; and also in countries where free will was, partially, introduced with the best intentions, such as Egypt, Jordan, Morocco, and Tunisia.

The effects of mass education, economic modernization, urbanization, the communications revolution, the rise of the middle class power that was introduced by Arab nationalism should not be underestimated. One could even argue, plausibly, that Islamic rigorous procedure will change into a modern

used nationalist ideology, with its penchant for rank ordering, to reproduce traditional society's unequal political structure ultimately alienating the majority of people from public life. In exploiting Arab nationalism, progressive Arab armies unified the state, but at the cost of profound political inequality. Exposed to the official motto of egalitarianism and speeches about equal opportunities, people are irritated by this null and void discourse. Hence, the dissatisfaction and frustration have created supporters of the Islamists campaigners, who promise to make all believers politically and economically equal. This is potentially very dangerous in the Arab east where the population structure is composed of many segregated minority groups. Islamic political-confessional solidarity will trigger the same in other confessional groups.

In all Arab power centers the army and the military in mufti have failed politically. They were not able to bridge the gap of political inequality, and now they feel it is too late and too dangerous with the rising confessional political solidarity to promote civilian elites that could take over the mission of national integration. Civilian officials are necessary, of course, naked military dictatorship would look bad, but they have always been nonentities who tremble before the Ministry of Defense and are being employed as pawns(20). The main problem concerning the state and hence the nation in the Arab world is to convince the generals or the military in mufti that managing public affairs and leading the state are outside their competence. Just like communist parties positioned themselves as the vanguards of the interest of the proletariats, Arab military establishments see themselves as vanguards of nationalism(21).

20- Khaldoun Hasan al-Naqeeb, **"Social Origins of the Authoritarian State in the Arab East"**, in Eric Davis and Nicolas Gavrielides (1991), **"Statecraft in the Middle East: Oil, Historical Memory, and Popular Culture"**, (The Board of Regents: The State of Florida).

21- James Buchan (1999), **"The Dynasties of Thugs Reign on: Politics and Government in the Middle East"**, see also Fouad Ajami (1992), **"The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967",** (Cambridge: Cambridge University Press).

In reality, of course, the above explanations are not convincing. The fact remains that the legitimacy of Arab nationalist and socialist republics is based on the symbolized leader who derives his might from the armed forces and secret police. What holds an Arab leader in power is a mixture of brutality and entrenched rank not nationalistic commands and ordain.

Civil Society and Citizenship as Alternative

In most of the Arab states, a nationalist ideology emerged as a product and reaction to colonial domination. National-liberation movements were generated that first won the independence struggle and then organized themselves into central powers, acting as autonomous states taking pride in their new identity. These states continued their development totally reliant on economic and technological trends that began under colonialism, perpetuating the formal methods of Western-style administration as well as the physical attributes of modernity. Yet most of the Arab states have had difficult relations with their own societies. They were unable to make power impersonal or discipline the influence of clientelist politics. This is another way of saying that Arab central powers have proved unable to promote a social contract wherein an Arab political individual could feel he is a shareholder in the affairs of the state.

The stumbling block is the challenge of institutionalizing political equality vs. established powers. Political inequalities, in Arab power centers claiming progressiveness, are at the core of their characteristics almost identical to the traditional power centers. In fact, it is not enough for the Arab individual to be from this or that tribe, region, or religious band in order for him to enjoy a privileged status. The experience in these power centers so far is that, in order to be politically superior, you have to belong to the army, or more precisely, to the upper ranks of the officer corps or a member in the royal family. Arab armies

This is another formula of explaining why Arab regimes have used violence to stay in power and thus preventing their communities from becoming nations, and another rationalization for the Arab Spring. There exists a basic political failure, and this resides in their incapacity to bring peace to the political arena. In many cases, as history of the Arab world has manifested, they offspring opponents who resemble them in their nature. If and when such opponents triumph, the political arena will still be ruled by violence. Radical Arab nationalist were able to take office through military coup-d'etat, they were not able to set the track to build the Arab nation, for their ideology is built upon indictment and exclusion. Like the leaders of the regimes they overthrown, they are nationalists, but they never brought to the community civil peace, which is something quite different from imposed submission, incorrectly, under the banner of nationalism.(18)

Why is this happening? Why is monarchy, which we are told is the main opponent of Arab nationalism has managed to sustain itself? Why this monarchy restoration is taking place in the shadow of Arab spring, Arab nationalism and Islamism?(19)

Some argue that this new incarnation of monarchy in the Arab world is a compromise to the suffering of secular nationalism at the hands of a growing tendency towards religious and confessional fundamentalism. Other explanation asserts that the miserable record of the socialist regimes, which wasted their oil revenues and relied on the static and untrustworthy Soviet Union, as oppose to the Gulf monarchies that have enjoyed high standards of living, based on their oil reserves and the support of Western powers. It is said that the Iraqi monarchy, in its 40-year existence, has hanged four Arab nationalists, four communists and four Kurds. The Iraqi Ba'ath regime has disposed more of its opponents on a single day.

18- Martin Stone (1997), **"The Agony of Algeria"**, (New York: Columbia University Press)

19- Shyam Bhatia (1999), **"Sons Ready to Rule a New Arab World"**, and, In the Middle East, the Sons also rise. The author is a former Middle East correspondent of the Observer of London.

Here, in this misfit between Arab nationalism expectation and the reality imposed by the ruling elite, lies the cause of the violence that Arabs have done to themselves. Put at its simplest, they have had the possibility of defining themselves as one people in one great nation, as heirs of a great tradition, and as subjects of egalitarian rule. On the contrary they have been unable to place their various identities in any consistent or agreed order of priority.

Negating State-Ownership

The Arab Spring is ostensibly a violent reaction to the Arab regimes when the latter were witnessing the emergence of a new form of state-ownership. On the one hand, Libya's Muammar Qadhafi has codified this in his regime's official ideological tract (The Green Book), where he writes that the nation is a big tribe, which is to say, big family. A family has no need of separation of powers, or any other institutional restraint on official conduct. On the other hand, Arab presidents and kings handle over the instruments of the state to their children, thus preparing them to become heir to the state(16).

In light of this trend, corruption is assuming a new meaning. It is not anymore an abuse of power; it is power's distinctive sign. During the strenuous effort that the leaders are exerting to have the support of their administration, the latter is free to manipulate the public affairs. It has become justifiable and reasonable that the power and prestige of a civil servant are measured by his capacity to use his office as a mean for prosperity. This is not a matter of a few greedy bureaucrats; it is the expression of a power relationship created by the political reality of power abuse around which the state is built(17).

16- James Buchan (1999), **"The Dynasties of Thugs Reign on: Politics and Government in the Middle East"**

17- Fouad Ajami (1998), **"The Dream Palace of the Arabs: A Generation's Odyssey"**, (New York: Pantheon).

Alawites and others who tolerated nationalism are unlikely to fare well under fanatic Sunni Muslim dominated governments. Secularists are also likely to suffer.

Understanding the persistent determination of the supporters of the Assad government in Syria, for example, is impossible unless you factor in the fear that minorities and secularists have of a Sunni Muslim government. The Iraq experience reinforces these minority fears. If one asks Christians, Turkmen or other minorities whether they are better off today or under Saddam Hussein's despotic regime, many may say that as awful as Hussein was, minorities were better off before.

For example, the Christian population of Iraq today is less than half of what it was when the U.S. invaded. Many prosperous Christian Iraqis fled the nation during the years of brutal Arab sectarian violence. The challenge to Washington intelligence analysts and policymakers will be to understand and develop policies that address the new realities. Muslim-dominated governments are not innately hostile to the secular United States. But Washington has to understand the need to protect minorities f it is to promote U.S. national interests.

Retreat to Primordial Identities

Oddly, the Arab Spring defused the understanding of democracy. The new Arab elite are more reluctant now than ever in positively responding to calls for democracies. In the process, Arab masses' aspirations are continually encountering setbacks. The disappointment of the Arab masses with their past and new political elite, and in association with the old oppressive Arab nationalists, is one reason why some are shifting their loyalty to religion, in progression, posing a challenge to the established order. Religious circles have always been an alternative source of authority and assistance for impoverished families who find it difficult to identify with their rulers. Some Arabs find it very humiliating to be back facing the outside world with no identity.

Spring largely because no one yet fully comprehends what's happening in the Middle East(14).

The term, "Arab Spring" is itself misleading. The changes over the past 20 months have produced a fundamental transformation of the region – but not in the way most outside observers anticipated. They reflect the replacement of the dominant Arab national identity by a more Islamic identity though the latter did not trigger the recent popular revolutions.

This change has been evolving for more than 40 years and did not begin in January 2011 with the demonstrations across the Middle East(15).

The Middle East today is less Arab and more Muslim. It was clear from the start of last year's protests that the successor governments would be less Arab nationalist and secular, and more Islamic. The widespread use of "Arab Spring" helped conceal this reality. The term brought to mind the changes that had swept through Eastern Europe with the collapse of the Soviet Union. Numerous, but inaccurate, parallels were drawn between the Eastern Bloc and the Middle East. These false premises were reinforced by the tens if not hundreds of thousands bright, young, articulate, Western-oriented, media-savvy demonstrators who rose against oppressive Arab nationalist governments but not nationalism per se. Despite the attention given to them, these youthful demonstrators never represented more than a small minority of the population.

The fabric of Middle Eastern society has fundamentally changed. Being Muslim has priority on being Arab in a global identifying factor. The consequences are profound. Minorities, which had prospered by emphasizing their common Arab identity, now face a very worrisome future. Schismatic Muslim sects: Shiaa, Druze,

14- The International Dimension of the Arab Spring; The International Spectator: Italian Journal of International Affairs, Volume 46, Issue 4, 2011.

15- Gerald Clarfield (1998), **"The Arab Middle East and the United States: Inter-Arab Rivalry and Superpower diplomacy"**, Brief article, The Historian, March 22, 1998.

is not only a religion but the core and foundation of an entire civilization. For fourteen centuries the Arab people lived in the "Muslim atmosphere", under the complete domination of Islamic order. The Quran defined both moral foundations and laws of the society. "Islamic spirit", centuries-old Muslim traditions seem to be something more organic but recently lacked adequate approaches and economic solutions for modern Arabs living under the conditions of modernization and Globalization.

Global Pressures

Bound by a globalized world, Islamists are in for difficult times. The disappointment of the people will result in total disruption of their claims of effective governance. The extremist Islamism will clearly be unable to ensure the normal development of society, to carry out modernization, attract foreign investments etc. From this point of view the moderate Islamism has many more chances. It will have to incorporate Arab nationalism in its local, national version; it will be difficult because Islamism is in principle hostile to nationalism, it recognizes only one nation, a Muslim one. Apparently, a certain symbiosis will have to be achieved, so that, alongside with very pious masses, the rapidly growing new medium strata of the population could receive their share in the changing society. If the Islamists continue to represent only the most disadvantaged, impoverished people, ignoring the interests of educated and dynamic middle class, it will all come to nothing.

The ideology of the middle class is not so much Islamism as nationalism and, as already mentioned, not pan-Arab, "unifying", but local. However, while "pan-Arabism" is a thing of the past there remains such a powerful force as Arab solidarity which in times of serious international conflicts becomes a part of Islamic solidarity. The United States and most of the major powers have been unable to develop a clear national policy about the Arab

return to the roots would put forward one idea: all the troubles of the Muslim world occurred because the wicked rulers had departed from the true, pure Islam taught by Prophet Muhammad, a messenger of Allah. These rulers are caught up in corruption, they are arbitrary and tyrannical; they either sell the country to the godless and corrupt West or tried to copy socialist order repugnant to the spirit of Islam. Both are destructive. Islam is the solution was and still is the motto of "Muslim Brotherhood", the oldest (over 90 years old) and most well-known fundamentalist organization. "The Koran is our Constitution, the Allah is our leader!" The core of their ideology is a categorical denial of the principles of secularism. In practice, the Islamists (radical representatives of "political Islam") both in Egypt and other Arab countries have gained wide popularity due to the fact that they have always helped the poor, opened their own hospitals, schools, created a kind of "mutual aid funds". People looked upon them as defenders of their interests in contrast to the soulless and corrupt government officials. And it comes as no surprise that the Islamists have won at the very first free elections in Egypt and Tunisia, Morocco, and Kuwait (and even earlier, in 2006, in the Palestinian territories). Indeed, there is no other ideology that can attract the awakened masses. Democratic ideas have been compromised both by the failure to create realistic copies of Western political systems in the first years after independence and associations with the West, oppressor of yesteryears and invaders of today (Iraq, Afghanistan, Libya). The idea of socialism has been discredited as a result of inglorious experience of rule by the left-wing regimes supported by Moscow, which proved to be incapable of solving the pressing problems of the society, eliminating poverty, corruption and tyranny. The ideology of Arabism (nasserism, baathism) has lost its popularity after the failure of attempts at unification and defeat of the nationalist governments in the wars with Israel.

In a situation that lacks alternatives or valid options, it is natural that people of Islamic faith rally under the banner of Islam: it

tweeting kids of Tahrir Square proved to be no match for the highly organized, widely supported, politically serious Islamists who effortlessly swept them aside in national elections? The Facebook youth groups triggered a revolution and a new era of Islamist vs. nationalists struggle for power. Amid the weakness of secular nationalist, the Muslim Brotherhood rose to pretend that it could solve the problems of Arab stagnation. Thus far they did not provide any tangible and sound alternative to the old system which led to their downfall in Egypt but only at the level of state institutions.

On the other hand it is comprehensible that the fatal defeat of Arab Unity together with events associated with the formation and imminent failure of Arab Nationalism demonstrated the priority of character state nationalism over the pan-Arab concept(13). Only Colonel Qadhafi tried to revive the idea of unification suggesting, in turn, to Egypt, Tunisia, Algeria and Chad the creation of a single state including Libya. But then, no one took it seriously. The idea of "a new giant" uniting the Arab world died along with Nasser.

Again if one may restate that the Arab Spring began as a protest of educated urban youth against the entrenched autocrats, and its motto could be the words "We are tired; we do not believe you; we are not afraid of you. No ideology, no class, nationalist or religious slogans. Freedom to the people; we are all united; But, as it always happens, some people start the revolution while others take over. The pioneers of the revolution were intellectuals but it was the broad masses which became its driving force. They did not need freedom, much less democracy which was unknown to them but justice, dignity and subsistence. That was what the new leaders-Islamists promised and the people followed them.

For decades, the Islamic fundamentalists, that is, advocates of a

13- Anderson, Lisa, **"Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences between Tunisia, Egypt, and Libya",** 90 Foreign Affairs. 2. (2011).

of political conflict. Years of inter-Arab conflicts re-enforced the political division and laid heavy layers of memory loss over the formative period of Arabism and its inextricable association with the Arab-Islamic reform movement. Both the Arab Islamists and Arab nationalists moved to legitimize their existence by de-legitimizing the other. This is continuing with the Arab Spring(12).

Though Libya appears to have elected a relatively moderate national government, but tentative because popular allegiance to a central national authority is weak. Even if the government is able to rein in the militias and maintain stability, it will be always facing the rejection of the militant Islamists. Considering Tunisia and Morocco, they elected Islamist governments. Moderate, to be sure, but Islamist still. Egypt, the largest and most influential, has experienced an Islamist sweep. The Muslim Brotherhood didn't just win the presidency. It won nearly half the seats in parliament, while more openly radical Islamists won 25 percent. Combined, they command more than 70 percent of parliament and that was enough to control the writing of a constitution (which is why the generals hastily dissolved parliament and later ousted Morsi). As for Syria, if and when Bashar al-Assad falls, the Brotherhood will almost certainly inherit power. Jordan could well be next. And the Brotherhood's Palestinian wing (Hamas) already controls Gaza.

What does this mean? That the Arab Spring is a fiction! That the Arab Spring revealed the hidden and if Islamists are to take a hit in countries like Egypt nonetheless they have exhibited massive power. Is this Islamist ascendancy, likely to have preponderance in Arab politics for a generation?

Collateral Impact of Facebook Youth

Would it be correct to say that the Arab Spring, serial uprisings that spread east from Tunisia in early 2011 by the hip, secular,

12- Ioana E. Matesan, **"The Impact of the Arab Spring on Islamist Strategies"**, The Journal of Strategic Security (JSS) Syracuse University; Volume 5, Number 2 (2012)

cultural divide between the diverse Arab societies(11).

Still one needs to understand the relationship between Islam and Arab nationalism which has always been problematic. The separation between Islamists and Arab nationalists, and the period of their political conflict, is a relatively recent development in Arab history. In the early 1950s, a series of military coups brought young Arab nationalist officers to power in many Arab countries, including Egypt, Syria, Iraq, Yemen, Sudan, and Algeria. It was during this period that Arab nationalism, expressed in exclusive, radical and even socialist discourse, became the official ideology of the Arab states.

But the military background of the ruling forces, their fragile base of legitimacy, and the sweeping programs of modernization and centralization they pursued, turned the Arab nationalist entity into an authoritarian state.

One of the major results of this development was the eruption of a series of confrontations between the Arab nationalist regimes and the Islamic political forces, in which questions of power, identity and legitimacy were intertwined.

One of the first confrontations came in 1954, when Egypt embarked on a desperate drive to destroy its Islamic opponents. Thousands of Muslim activists were jailed, while eminent ulama and Muslim intellectuals were executed or forced to live in permanent exile. Supported by scores of nationalist intellectuals and brandishing a utopian project of socialist development enveloped in anti-imperialist rhetoric, the Arab state accused its Islamic opponents of being reactionary, employing religion for political purposes and serving the interests of foreign powers.

The Islamists, in turn, depicted national radical regimes and their supporters in a preset picture of a deliberate war against Islam and the Islamic identity of the Arab peoples. Both views were essentially self-serving, non-historical and fell captive to the contingencies

11- Michael J. Totten, **"Arab Spring or Islamist Winter?"**, World Affairs; January/February, 2012.

out the spread of the protestation movements in their respective territories. In fact, popular sentiment in Arab Spring countries (exclusively republics) has turned against the Gulf. The two blocs share an old rivalry: Pan-Arabism (secular, but anti-neocolonialist ideology) vs. Pan-Islamism (the forcible implementation of Islam as sole reference).

The answer is: Despite public and media support between Arab Spring countries and other Arab countries, diplomatic and trade relations have not changed. Free movement in the Arab world is not nearly like the Schengen Area in Europe, not even close. Most Arab citizens are required to have visas to move anywhere from North Africa to the Middle East. Free labor and capital is still restricted. Work visas are nearly impossible to obtain for major financial hubs such as the Gulf, and in most cases, visas won't be granted at all unless the traveler proves that he or she has no intentions whatsoever to stay in the country of destination. The Arab Spring has also drawn mixed reactions from different Arab states as to the fate of the Syrian political turmoil. Unlike past cases of civil wars and unrests in the region, the most powerful bloc in the Arab world, the Gulf, has no genuine interests to resolve the issue.

Concerning the future identity of the Arab world, as long as there won't be new wars with Israel or any Western power, the religious, confessional, and ethnic diversity of the Arab world is and will remain a major disintegrating factor between present governments in the region. In the same token, the Arab Spring has some inclination for youth in the Arab world. Despite their visible number everywhere, Arab youth still do not yet have any grip on power, not even made possible by the latest democratic elections. There are, now, different joint movements between youth from different Arab countries to unite. Efforts to break the ice between these countries are subjected to prejudice and a

The current chaotic situation could also allow Islamist militants, who are more prone to adopting violent views even if they have not used violence until now, to promote their own agendas and use their antipathy toward the army as a possible justification to target the armed forces with violent attacks. Some members of the Egyptian Islamic Jihad have already expressed their anger at Mohamed Morsi for his failure to prosecute well-known officers of the security services who were complicit in the use of torture against their members. A deterioration of the security situation could provide a cover to settle old scores. If one is to drag the argument further it is feasible that the opposition on one hand or the army on the other could arrive at the view that they have a blind support from the population to suppress Islamist movements and exclude them from the political process; this development alone could trigger a violent reaction among Islamist supporters who fear potentially facing the same repression they experienced under past regimes.

Impact of Arab Spring

Unexpectedly, the Arab Spring changed the ruling elite not only in Egypt but also in Tunisia, and Libya. It introduced major constitutional reforms in Morocco and Algeria. The movement also ignited deep divides within these countries, including a civil war that is still ongoing in Syria[10]. The question is by what force this is taking place? Is it by the Nationalists or the Islamists?

The question of whether the Arab Spring has reunited the Arab world has many sides to it. While the Arab Spring has provided some countries with new regime changes and debatable democracies, monarchies of the Arab world are still reluctant to absorb such a change. They are averse to the slightest critiques and have already engaged in drastic oppressive measures to block

10- Kevin Casey; **"A Crumbling Salafi Strategy",** SADA, an online journal rooted in Carnegie Endowment's Middle East program; August 21, 2013.

or Mohamed Morsi their political support at the time, preferring to back the more comprehensive platform of moderate candidate Aboul Fotouh.

Organizationally, the group is a mere shadow of its 1980s self, when it enjoyed large popularity across the country. Its limited popularity and strained resources today seriously hinders a repetition of the contentious relationship with the state that prevailed in the 1990s. Back then, al-Gama'a al-Islamiyya's popularity as a rebellious movement and the sympathy it enjoyed promoted it as an alternative to the authoritarian state and encouraged many youths from the lumping-proletariat to join it. In return, it facilitated a cycle of violence with the security services that neither its leadership in prison nor abroad desired at the time. The new generation of Egyptian militants has rejected al-Gama'a al-Islamiyya altogether, as confirmed by the leadership of the group, whose mufti, Sheikh Abd al-Akhr Hamad, acknowledges that it has failed to reach out to the new generation, whom he contends have been socialized by "Sheikh Google." The group returning to its belligerent past is therefore highly improbable according to these new ideological, political, and organizational realities(9).

Under the current circumstances, an insurrection led by a well-organized armed group is therefore highly unlikely. However, the absence of structured militant organizations does not exclude the sporadic use of armed violence, which could set off a new violent confrontation. The clashes that have been witnessed since the military coup could unleash an uncontrolled spiral of violence. In similar circumstances in the past, the use of force by various actors led to cycles of violence that progressively legitimized the use of armed violence against political opponents. This further led to the emergence of 'entrepreneurs' of violence who fueled and spread the conflict.

9- Najat Fawzy Al-Saied, **"The War of Ideologies in the Arab World",** February 25, 2013. Gatestone Institute, international policy council

dominates Arab politics[8]. In fact, the nationalist ruling elite have almost nothing to say about the motor forces of Arab life; their attention was focused on the crushing of opposition destroying, in the process, the balance of society thus giving leeway to the emergence of Islamic militancy which has evolved to protect old regional confessions, culture and values.

Egypt and Islamists

In light of the above assertions one could explain the landscape of Egypt's militant and former militant organizations that evolved significantly since the 1990s. Thus, the continued presence of actors that were in the past involved in a protracted conflict with the state does not, in and of itself, provide an accurate prediction for the direction that Egypt could take. However it is worth noting that Egypt constitute one fourth of the total population of the Arab world and is considered as the center of Arab activities. What happens in Egypt shadows other Arab countries.

As for Islamic movements that have concentration in Egypt and used to be at the forefront of the violent opposition to the regime in Egypt, al-Gama'a al-Islamiyya ("Islamic Group") is in a fundamentally different situation today. This is only an example with no intention to dwell on all Islamic factions. Politically, the group currently leads the Construction and Development Party, which has proven its political moderation in its positions for the past two years. Building on their rejection of violence, which resulted from the group's ideological revisions of the past decade, leaders of the group have demonstrated their understanding of Egypt's political scene after the 2011 revolution. For example, not only did they condemn the call for violence from the supporters of Salafi devotee Hazem Abu Ismail after the latter's disqualification in last year's presidential elections, they also refused to lend him

8- James Jankowski and Israel Gershoni (ed.) (1997), **"Rethinking Nationalism in the Arab Middle East"**, (New York: Columbia University Press).

from anthropological perspective. Serious theorizing about the nation originated in romantic circles, mainly by Hegel and Hegelians, who saw wisdom, or historically emergent truths, embodied in most national (usually expressed in the language of volk) traditions.

For Rousseau, whether his writing addresses Poland's specific needs, or in dusting off national obstruction to the joy of citizens, he accorded blind support for the nation. Blind support for the nation in his book Emile reflects an idealist and romantic understanding of the nation rather than providing realistic predispositions. Socialists such as Bauer and Renner picked up on national ideas in the context of managing the Austro-Hungarian multinational state; their work was incomplete. Later, Fanon and a generation of socialists tied nationalism to a form of anti-colonialism but without any guide on how to bring together a nation(6).

Another reason, which might justify contemporary uncreative literature about nationalism, is that it is incorrectly thought of as providing, by the virtue of its designation, sufficient protections to individuals and minorities within a context of individual rights(7).

Here, to put it bluntly, all of these disparities were less than enlightening. But, the fact remains that Arab nationalism failed because it dwelled on the eccentricity of culture in the different Arabic-speaking countries, on the pre-modern legacy of dictatorship, and on the winner-take-all atmosphere that

6- For more information about this subject, see, Ernst Haas (1997), "**Nationalism, Liberalism, and Progress: The Rise and Decline of Nationalism"**, (Ithaca, NY: Cornel University Press).

7- For more illustration on this subject, see, Howard Becker and Alvin Boskoff (eds.) (1957), **"Modern Sociological Theory in Continuity and Change"**, (New York: Dryden Press); J. W. Berry (1985), **"Multiculturalism and Psychology in Plural Societies"**, in Lars H. Ekstrand (ed.), **"Ethnic Minorities and Immigrants in a Cross-Cultural Perspective",** (Swets North America Inc./Berwyn), and Robert Mckim and Jeff McMahan (eds.) (1997), **"The Morality of Nationalism",** (Oxford: Oxford University Press).

military's control. The protesters' repeated attacks on the Israeli embassy has been motivated by nationalism, and was something the government did not want to see happen. President Anwar Sadat had persuaded the Egyptian people that Egypt had won the October 1973 war, so Egyptians don't realize that the Camp David peace with Israel was a result of Egypt's military defeat. Instead they thought that Sadat had sold them out to the Americans. The rise of nationalism is not confined to the countries of the Arab Spring. In the New York Times Ethan Bronner(4) on September 18 has noted the resurgence of nationalism in some proclaimed democracies of the region like Israel and Turkey. He wrote that the two countries have gone through remarkably similar political shifts in recent decades from aggressively secular societies run by Westernized elites to populist ethno-religious states where standing up to foreigners offers rich political rewards. It is not surprising, then, that the Palestinian National Authority wants to join the nationalist bandwagon by applying for recognition at the United Nations.

It is worth noting that the conceptualization of the phenomenon of nationalism; whether we look at it as an identity, philosophy, or political trend has been in a dilemma everywhere in the world(5). Arab nationalism is not different especially because the romantic flight toward a monolithic entity through assimilation by using symbols and institutions of the state failed. Ironically, the concept of nationalism, as imperfect as it is, has filtered into the everyday usage of many writings in the Arab literature of ideologues, social scientists, politicians, and journalists. There exists no correct theory or absolute notion of nationalism. The early political philosophers that dealt with social contracts exposed alternatives to the emptiness and chaotic condition of human social nature

4- The New York Times in 2012 announced that Education editor Jodi Rudoren has been named Jerusalem bureau chief. Bronner will become the legal affairs reporter at the National desk.

5- For more information about problems facing nationalism see Ernest Haas (1997), "**Nationalism, Liberalism, and Progress: The Rise and Decline of Nationalism"**, (Ithaca, NY: Cornell University Press).

them to tolerate the very anxieties their personalities and their theoretical discourses have been structured to avoid especially in religious and confessional matters. It threatens them with a return of the repressed memories and, for this reason, tends to be repressed. At times even valid criticism can function to ward off an unpleasant truth.

Quandary of Arab Nationalism

Before the Arab Spring, the assumption was that Arab nationalism had been tried and failed, and Islamism is the old-new left option as an ideology and movement capable of mobilizing the Arab masses. The Arab Spring projected that nationalism is back as an option that should not be dismissed in the Middle East. In reality and despite its downfall, nationalism had never actually been crushed, but had been in political remission. Nationalism with its major diversification was the crucial element enabling the various factions in Tunisia, Egypt and Libya to unite behind a common cause. They have used their national (state) flag for the lack of Arab national flag as their symbol and drive.

After the revolution, the Egyptian military have been trying to regain the political initiative by stoking xenophobia, particularly anti-Americanism, in order to discredit the pro-democracy movement. This was explained in an important article by Yaroslav Trofimov[3] in the Wall street Journal on 10 August 2013. For example, the state-run media criticized the finance ministry for negotiating a $5.2 billion stand-by loan with the IMF as an example of neocolonial exploitation, even though the 2.5% interest rate was half that being offered by Qatar. The government has announced that international observers will not be allowed to monitor the elections in November. On the other hand, nationalism may yet slip out of the Egyptian

3- Yaroslav Trofimov is an award-winning author and journalist. He has been a foreign correspondent for The Wall Street Journal since 1999, covering the Middle East, Africa and, recently South and Southeast Asia.

Nationalism Ambiguity

Ernest Gellner[1] argues that nationalism does not represent some timeless, nature-given force, but rather is a man-made creation that tends to arise as a consequence of industrialization. Phenomena like Islamic fundamentalism can be seen as a similar phenomenon of the transition from one mode of production to another. Earlier hunting or agricultural societies are too small, segmented, or stratified to support genuine nationalism; only with industrialization and its high degree of occupational mobility does a system that links large numbers of non-kin on the basis of a high culture become feasible.[2] If this very interesting traditional argument has merit, then, all non-western non-industrialized societies that have economic dependence on the industrialized world developed resulting nationalistic reactions by the mere fact of the existing extension between them and the industrialized West. Thus the consequence of industrialization in a world of economic dependency has an impact beyond its immediate society. It has impact on other societies that does not have the prerequisites for nationalism.

Then again, one must admit that learning about Arab nationalism is an interdisciplinary enterprise. It is not at home in any of the academic or professional disciplines, and as a large critical literature testifies, its epistemological status is notably ambiguous. Consequently its relationship to the organized intellectual world is always somewhat adventitious and even, at times, opportunistic. Adding to this, one could assert that Arab nationalism's impact on the diverse Arab societies, because it was exploited by a few oppressive elite, has been upsetting and disorderly. Not always clearly, often crudely in its oppression to assimilate all subjects. It reminded some people of their immaturity, brought them back to painful experiences they would prefer to disregard, asks

1- Ernest Gellner and Charles Micaud (eds.) (1973), **"Arabs and Berbers",** (London: Duckworth).

2- John A. Hall (ed.) (1998), **"The State of the Nation: Ernest Geilner and the Theory of Nationalism",** (Cambridge: Cambridge University Press).

Nationalism vs. Islamism: Old hostility in New Arena

Professor Michel NEHME*

Foreword

One must admit that the literature dealing with the Arab world and the historical role of nationalism and Islamic movements in the region is vast. Brief articles that could successfully sum up the essence of this long and painful history are difficult to produce. Nationalism and religion have had their own complex development in the West and Arab nationalism vs. Islamic movements is replicate of long bloody history that assumed its own intricate course. Any ideological-free and subjective analysis of Arab nationalism vs. Islamic movements is especially timely at this critical juncture of rapidly changing regional and international affairs. The Arab World has recently exhibited diverse political and ideological trends and it is hard to clarify them all in one article. The objective here is to bound the larger picture to salient trends i.e. Pan-Arab Nationalism, secluded Arab state nationalism, and Islamism.

* *Researcher*

Contents

N° 86 - October 2013

Nationalism vs. Islamism: Old hostility in New Arena

..... Professor Michel NEHME *5*

Au carrefour de la sécurité privée

..... Lieutenant-colonel Jihad MERHI *31*

Abstracts ..... *55 - 58*

Résumés ..... *59 - 62*

صُمّمت وطُبعت في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية 2013

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
General (R.I.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME
Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document.*

7- *Rejected submissions will not be returned to the writers.*

8- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

9- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at ***micheln@ndu.edu.lb***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Nationalism vs. Islamism: Old hostility in New Arena
- Au carrefour de la sécurité privée